جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

– دراسة عينة من المصارف الجزائرية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبتين:

- مـــــــعدادي خولة
- عـــــلالي حياة

تحت اشراف الأستاذ:

– بن لكحل محمد أمين

أعضاء لجنة المناقشة

د. ولد شرشالي سمية	أستاذ محاضر–أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	رئيسا
د.بن لكحل محمد أمين	أستاذ محاضر–أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	مشرفا ومقررا
د.بوشريط سامة	أستاذ محاضر–أ– جامعة يحي فارس بالمدية.	ممتحنا

السنة الجامعة: 2024/2023

جامعة يحي فارس المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
– دراسة عينة من المصارف الجزائرية –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية.
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من اعداد الطالبتين:

- مـــــــعدادي خولة
- عـــــــلالي حياة

تحت اشراف الأستاذ:

–د/ بن لكحل محمد أمين

السنة الجامعة: 2024/2023


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى: "فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون"

الآية (152) من سورة "البقرة"

فالحمد لله الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل.

وعملا بقول رسول الله ﷺ:

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساعد من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة والدعاء

ونخص بالذكر الدكتور: "**محمد أمين بن لكحل**"

الذي تفضل بالإشراف على هذا البحث منذ أن كان مجرد فكرة حتى اكتمل في

صورته النهائية، والذي قدم لنا مساعداته وتوجيهاته ونصائحه القيمة التي

كانت عونا لنا لإتمام هذا العمل.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذة لجنة المناقشة على تفضلهم

وقبولهم مناقشة مذكرتنا.

الإهـــــداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين.

من قال أنا لها "نالها".

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون،

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات،

لكني فعلتها ونلتها.

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا، الذي بفضله ها أنا اليوم أنظر

إلى حلما طال انتظاره وقد أصبح واقعا أفتخر به. إلى قوتي بعد الله، داعمتي الأولى والأبدية، ملاكي الطاهر **"أمي".**

أهديك هذا الإنجاز الذي لولى تضحياتك لما كان له وجود، ممتنة لأن الله قد اصطفاك لي من البشر أما يا خير سند وعوض. إلى من يدعمني بلا حدود ويعطيني بلا مقابل **"أبي"**

إلى من قيل فيهم:

{سنشد عضدك بأخيك}

إلى إخوتي.. إلى من مددن يدهن دون كلل ولا ملل وقت ضعفي

ومن آمن بقدراتي وأمان أيامي ..إلى من تذكرنني بقوتي ويقفن خلفي كظلي **"أخواتي".**

إلى كل عائلة: **معدادي**

وإلى كل من كانوا رمزا للوفاء والإخلاص **صديقاتي.**

لكم كل التقدير والاحترام.

معدادي خولة



الإهـــــداء

الى من رضاها غايتي وطموحي **أمي** التي احترقت كي تضئ دربي

وجودها **حياة** دعواتها **نجاح** اقدامها **جنة** اعطتني الكثير ولم تنتظر الشكر

أمي الحنونة

الى الانسان الدي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح **أبي** السند والقوة

اطال الله في عمره

اليك أبي ...

الى باعثة العزم والتصميم والإرادة **أختي الكبرى** صاحبة البصمة الصادقة في حياتي

نبض الفؤاد رمز الوفاء **أختي الصغرى**

قادة وعزوتي **أخي ريان إسلام**

زرعت في قلبي عالما اخر **صديقتي الغالية**

علالي حياة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية كلا من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتسليط الضوء على أهم المفاهيم النظرية لهما وذلك من خلال ما توفر لنا من مصادر وبيانات إحصائية، واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أكثر ملائمة من أجل دراسة وتحليل مؤشرات الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام استبيان موجه لموظفي المصارف العمومية العاملة بولاية المدية، وبعد توزيع الاستبانة تم الحصول على 52 إجابة، والتي تم تحليلها باستخدام برنامج، واستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة وكذا لمعرفة ما إذا كان للشمول المالي أثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى:

– وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي في المصارف العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة 0,05، وبالتالي فإن الشمول المالي محقق بمستوى مقبول من وجهة نظر الموظفين بها.

– وجود أثر ذو دلالة إحصائية لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من المصارف العمومية الجزائرية عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتحصل على التمويل من المصارف الجزائرية من وجهة نظر الموظفين بها.

– وجود أثر ذو دلالة إحصائية للشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي أظهرت النتائج أن للشمول المالي أثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المصارف الجزائرية.

المستخلص

Abstract:

This study aimed to highlight the importance of both financial inclusion and small and medium-sized enterprises by highlighting the most important theoretical concepts for them through the sources and statistical data available to us, and relying on the descriptive analytical approach as it is more appropriate for studying and analyzing indicators of financial inclusion and small and medium-sized enterprises. A questionnaire was used and it was directed to employees of public banks operating in the state of Medea, and after distributing the questionnaire, 52 answers were obtained, which were analyzed using a program, and a number of statistical methods were used to test the study hypotheses, as well as to find out whether financial inclusion has an impact on financing small and medium enterprises in Algeria.

The study found:

- There is a statistically significant effect of achieving an acceptable level of financial inclusion in Algerian public banks at the significance level of 0.05, and therefore financial inclusion is achieved at an acceptable level from the point of view of its employees.

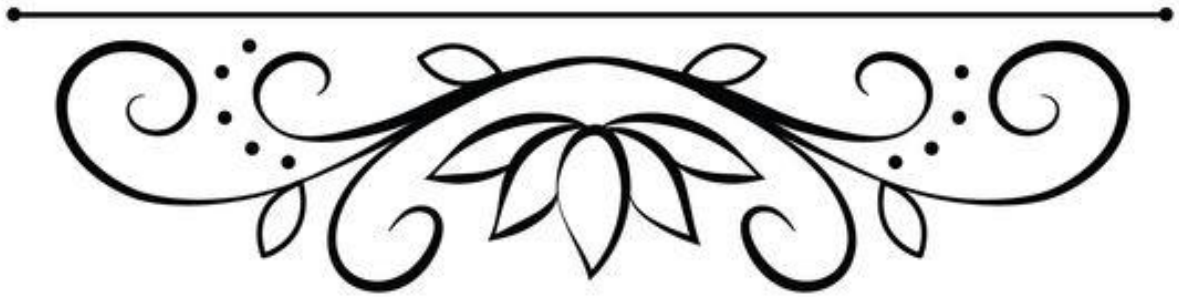
- There is a statistically significant effect of small and medium enterprises obtaining the necessary financing from Algerian public banks at the significance level of 0.05, and therefore small and medium enterprises obtain financing from Algerian banks from the point of view of their employees.

- There is a statistically significant effect of financial inclusion in financing small and medium enterprises at the significance level of 0.05, and therefore the results showed that financial inclusion has an impact in financing small and medium enterprises in Algeria.

Keywords: financial inclusion, small and medium enterprises, financing small and medium enterprises, Algerian banks.



فهرس المحتويات



فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
مستخلص	
فهرس المحتويات:	**III-I**
فهرس الجداول:	**VI-V**
فهرس الأشكال:	**VIII**
مقدمة:	**أ–و**
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي	
تمهيد:	**02**
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي.	**11–03**
المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.	05-03
المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي.	07-05
المطلب الثالث: أهمية واهداف الشمول المالي.	11-07
المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي.	**16–12**
المطلب الأول: سياسات تعزيز الشمول المالي.	14-12
المطلب الثاني: الهيئات الدولية المعنية بالشمول المالي.	15-14
المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي.	16-15
المبحث الثالث: واقع الشول المالي عالميا وعربيا.	**33–20**
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم.	29-20
المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية.	33-29
خلاصة:	**34**
الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	

تمهيد:	**36**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	**56-37**
المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	45-37
المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكال تصنيفها.	53-45
الطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	56-53
المبحث الثاني: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر وأساليب تمويلها.	**67-57**
المطلب الأول: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	58-57
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	60-58
المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	67-60
المبحث الثالث: أهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها وأساليب تطويرها.	**75-68**
المطلب الأول: أهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.	70-68
المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	73-70
المطلب الثالث: أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	75-73
خلاصة:	**76**
الفصل الثالث: أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من المصارف العمومية بولاية المدية–.	
تمهيد:	**76**
المبحث الأول: واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	**91-77**
المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر.	84-77
المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	91-84
المبحث الثاني: منهجية الدراسة.	**101-92**
المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.	93-92

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.	95-93
المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.	101-96
المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	**120-102**
المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.	108-102
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.	119-108
المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.	120-119
خلاصة:	**120**
الخاتمة:	**124-122**
قائمة المراجع:	**132-126**
الملاحق:	**-134**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أهداف الشمول المالي.	11
2	الأبعاد الرئيسة للشمول المالي ومؤشرات قياسها.	19-18
3	تطورات نسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية (15 سنة فما فوق).	23
4	تطورات نسبة لمتغير الادخار في مناطق العالم خلال الفترة (2014-2017).	25
5	تطورات النسبة لمتغير ملكية بطاقة الائتمان في العالم خلال الفترة (2014-2017).	27-26
6	ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن ال 15 عاما.	30-29
7	نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في عام.	32-31
8	الاقتراض بحسب مصدر التمويل 2014.	32
9	تعاريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	42-41
10	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	44
11	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.	50
12	النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2011-2022).	85-84
13	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب شكلها القانوني خلال الفترة (2011-2022).	87-86
14	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2022).	89-88
15	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2011-2022).	90
16	الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.	94
17	قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.	94

18	اختبار التوزيع الطبيعي.	96
19	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان.	97
20	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور الشمول المالي.	98-97
21	اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	101-99
22	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.	102
23	توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.	103
24	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	104
25	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة.	106
26	اختبار صحة الفرضية الأولى باستخدام نموذج اختبار T للعينة الواحدة.	109-108
27	اختبار صحة الفرضية الثانية باستخدام نموذج اختبار T للعينة الواحدة.	113-112
28	اختبار الانحدار البسيط لأثر الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة.	118

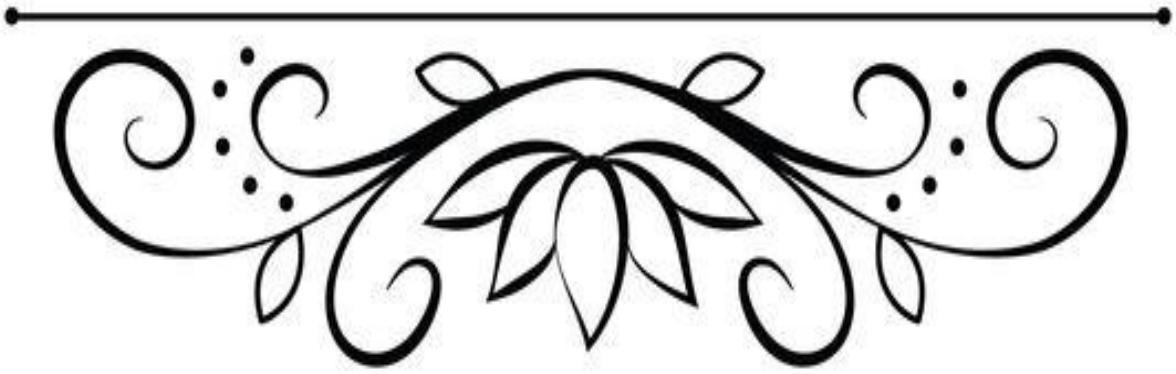
فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	سياسات تعزيز الشمول المالي.	14
2	نسبة البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017.	21
3	نسبة الذين لايزالون بلا حساب مصرفي في العالم سنة 2017.	22
4	نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويملكون حساب في مؤسسة مالية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017.	24
5	الحسابات المصرفية لدى المؤسسات الرسمية للسكان البالغين في دول العالم خلال الفترة من 2017/2014.	28
6	نسبة المقترضين البالغين سن 11سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.	78
7	نسبة المودعين البالغين سن 11سنة فما فوق في المؤسسات المالية الرسمية.	79
8	نسبة البالغين 11سنة فما فوق الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.	80
9	عدد نقاط الوصول للخدمات المالية لكل 100ألف من البالغين على المستوى الوطني.	82
10	عدد أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الآلية.	82
11	عدد أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الآلية لكل 10000كلم2.	83
12	المقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها لسنة 2022.	85
13	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2021).	89
14	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.	103
15	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.	104
16	تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.	105
17	تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة.	107



مقدمة



تسعى جميع الدول إلى تحقيق نمو شامل من خلال تعزيز سياسات الشمول المالي لديها، و ذلك بتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات و المنتجات المالية واستخدامها من قبل جميع أفراده، بما في ذلك الفقراء و الضعفاء، و ذلك من اجل تطوير اقتصادياتها و تنويع المنتجات لديها من جهة و توزيع الأخطار المتعلقة بالتمويل و تنويع محفظة الأوراق المالية لدى مؤسساتها الرسمية خاصة بعد الازمة المالية سنة 2008 من جهة أخرى، و هو ما قد يساهم بشكل كبير في تشجيع أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويلات اللازمة للنهوض بمشاريعهم الخاصة و تشجيعهم على الابداع و الابتكار.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا مهما في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية حيث تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي و العمالة لما تقدمه من مناصب شغل و مكافحة البطالة و تقديم منتجات جديدة تتماشى ومتطلبات السوق، أو ابتكارات جديدة تسهل على جميع أفراد المجتمع مصاعب الحياة وتوفر لهم نوعية من الرفاهية الاجتماعية، و الجزائر كغيرها من الدول النامية تحاول جاهدة عل خلق نموذج اقتصادي جديد تستغني به عن اقتصاد الريع المرتكز على مبيعات النفط و الغاز وخصوصا بعد أزمة النفط عام 2014 التي أدت إلى انهيار حاد في احتياطي العملة الصعبة لديها وما خلفه من تداعيات سياسية واقتصادية أسفرت عن طبقة سياسية جديدة خلال السنوات التي تلت.

و بالتالي كان التوجه نحو تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و العمل على وصول مؤشرات الشمول المالي لديها لأعلى مستوياته، فقد أدركت الجزائر و لو بشكل متأخر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في إحداث تنمية اقتصادية و اجتماعية شاملة و دعم الاقتصاد الوطني و ترقيته، مستلهمة ذلك من تجارب الدول المتقدمة الرائدة في هذا المجال، و بغية تحقيق هذا المسعى عملت الحكومة الجزائرية على توفير الإطار الملائم لتنمية هذا النوع من المؤسسات، من خلال إيجاد العديد من الهيئات و الهياكل التي تعمل على دعمها، تمثلت في مشاتل أو حاضنات الأعمال أو مراكز التسهيل (وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003 الذي يتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات).

ومن هذا المنطلق كانت إشكاليتنا التي يمكن صياغتها كالتالي:

الإشكالية: ما مدى تأثير الشمول المالي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

ولأجل مناقشة هذه الإشكالية وتسليط الضوء على متغيريها يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تمكنت المصارف الجزائرية من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي؟
- هل توصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم من هذه المصارف؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى α=0 .05 في المصارف محل الدراسة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات الفرعية المطروحة ومنها الإشكالية الرئيسية كان لابد لنا من صياغة بعض الفرضيات التي من الممكن أن تكون منطلق أساسي لموضوع الدراسة وهي كالتالي:

الفرضيات:

للإجابة على السؤال الرئيسي وكذا الأسئلة الفرعية السابقة، قمنا بصياغة مجموعة من الفرضيات نعتبرها إجابات غير مؤكدة تحتمل الصح والخطأ، وهي كما يلي:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتمكن المصارف الجزائرية من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي عند مستوى الدلالة 0.05 وتتفرع هذه الفرضية إلى:
  - **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتمكن المصارف الجزائرية من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي عند مستوى الدلالة 0.05.
  - **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة احصائية لتمكن المصارف الجزائرية من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي عند مستوى الدلالة 0.05.
- توصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على التمويل اللازم من هذه المصارف عند مستوى الدلالة 0.05 وتتفرع هذه الفرضية إلى:
  - **الفرضية الصفرية:** لم تتوصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على التمويل اللازم من هذه المصارف عند مستوى الدلالة0.05.
  - **الفرضية البديلة:** توصلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الحصول على التمويل اللازم من هذه المصارف عند مستوى الدلالة0.05.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى دلالة ***(α=0.05)*** في المصارف محل الدراسة وتتفرع هذه الدراسة إلى:

- **الفرضية الصفرية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المصارف محل الدراسة.
- **الفرضية البديلة:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المصارف محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في كونه يتناول بالدراسة والتحليل طبيعة العلاقة التي تربط بين الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر ذو أهمية كبيرة ومن المواضيع الهامة دوليا، وكذا الشمول المالي الذي يعتبر موضوعا هاما كونه من المواضيع الحديثة التي برزت على الساحة الدولية بعد الأزمة العالمية سنة 2008 وأيضا لدوره في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تكمن أهمية الموضوع في إجراء لحالة الجزائر والتي تعتبر بحاجة إلى المزيد من الدراسات العلمية في هذا المجال.

أهداف الدراسة:

بناء على تحديد المشكلة موضوع البحث وفرضيات الدراسة، فإن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:

1. محاولة التعريف بالشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. توضيح العلاقة بين الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. بيان واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مبررات اختيار الدراسة:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع للبحث فيه لعدة عوامل موضوعية وأخرى شخصية نذكر منها:

- **عوامل شخصية:**

- ارتباط هذا الموضوع بتخصصنا (اقتصاد نقدي وبنكي)، وكذلك رغبتنا في دراسة هذا الموضوع.
- الرغبة الملحة في البحث في موضوع الشمول المالي، خاصة وأنه يعتبر من الموضوعات الحديثة نسبيا.

- **عوامل موضوعية:**
  - محاولة معرفة واقع الشمول المالي في الجزائر.
  - الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - إعطاء قيمة مضافة للدراسات المنجزة في هذا الموضوع.

منهج وأدوات الدراسة:

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واختبار الفرضيات المطروحة، سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة الحالة، حيث تم اختيار مجموعة من المصارف العمومية العاملة بولاية المدية وتمثلت في: البنك الوطني الجزائري–وكالة البرواقية– بنك التنمية المحلية–وكالة البرواقية– بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة البرواقية–، البنك الوطني الجزائري –وكالة المدية–، بنك التنمية المحلية –وكالة المدية–، بنك الفلاح والتنمية الريفية –وكالة المدية–، القرض الشعبي الجزائري – وكالة المدية–، وهذا بغية التعرف على دور الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال استخدام أداة الاستبيان للوصول إلى النتائج وتحليلها، كما استخدمنا البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج نتائج البحث.

حدود الدراسة:

سوف تركز الدراسة على متغيرين هما الشمول المالي (المتغير المستقل) والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتغير التابع)، ومحاولة إيجاد علاقة تربط بين الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر، وقد امتد الجانب النظري والتطبيقي في حدود زمنية من شهر جانفي إلى غاية شهر ماي 2024.

الدراسات السابقة:

وهنا سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت الشمول المالي:

الدراسة الأولى: خلادي أنيسة، **استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر – دراسة عينة من المصارف الجزائرية–** مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2022-2023، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية على الشمول المالي في الجزائر وإعطاء مفاهيم واضحة حول استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية

والشمول المالي، وتوصلت الباحثة إلى أن الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال البطاقات الالكترونية ومن خلال أجهزة الصراف الآلي ذات الأثر الأكبر على الشمول المالي.

الدراسة الثانية: خلالفة محمد بدر، بوبلوطة بلال، **واقع الشمول لمالي في الجزائر واستراتيجية تعزيزه**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد: 01، المجلد: 07، بتاريخ: جوان 2023، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر، وقد توصل الباحثان إلى أن مؤشر الشمول المالي في الجزائر سنة 2017 هو 9.85، وقد جاءت في مراكز متأخرة عالميا وعربيا.

الدراسة الثالثة: زرقاط أروى، خيضاوي عبد المالك، **أثر الشمول المالي على تطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة قياسية –الفترة ما بين 2010–2020–**، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، 2022-2023، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية كلا من الشمول المالي والمؤسسات الناشئة، وتوصل الباحثان إلى وجود أثر كبير للشمول المالي على ترقية المؤسسات الناشئة من خلال المساهمة في توفير الخدمات المالية لرواد الأعمال الناشئين الذين يودون إنشاء مؤسسة ناشئة.

الدراسة الرابعة: داود غديري وآخرون، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته**، مجلة الاقتصاد والمالية (JEF)، المجلد 09، العدد: 01، تاريخ 21-01-2023، حيث هدفت هذه الورقة إلى تشخيص واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ودورها في تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، وقد توصل الباحثون إلى أن إسهام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنويع الاقتصاد الوطني كان هامشيا.

الدراسة الخامسة: مروة صوار، زبير عياش، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الشمول المالي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2017–2021)**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة أم البواقي، العدد: 03، المجلد: 09، بتاريخ 30-12-2022، حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في تعزيز الشمول المالي خلال الفترة (2017-2021)، بحيث أصبح الشمول المالي محور اهتمام العديد من الحكومات من بينها الجزائر ووجود علاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، وأنه من الصعب تصور استدامة واستقرار مالي وفي ظل وجود نسبة كبيرة من المؤسسات المستبعدة من النظام الاقتصادي، وقد توصل الباحثان إلى أن أبعاد الشمول المالي تساهم في الوصول إلى أكبر شريحة من الأفراد والمؤسسات والعمل على جذب المستبعدين ودمجهم في النظام المالي

الرسمي، إضافة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر خلال السنوات الأخيرة بفعل التسهيلات المالية من قبل الدولة وهو ما ساهم في تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد الجزائر خارج قطاع المحروقات.

صعوبات الدراسة:

واجهنا بعض الصعوبات في الجانب التطبيقي أهمها صعوبة الحصول على المعلومات الكافية لمعالجة الموضوع والمرتبط بالمصارف محل الدراسة، الأمر الذي أوجب علينا بذل جهد ووقت إضافيين لإتمام جمع واسترجاع الاستمارات الموزعة.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث واخبار صحة الفرضيات المطروحة، سوف نقوم بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي.

في الفصل الأول تناولنا أساسيات حول الشمول المالي تتعلق بمفهومه، مبادئه، خصائصه وأهميته وكذا متطلبات ومحددات تعزيزه.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال هذا الفصل سوف نتناول مفاهيم متعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، معايير تعريفها، خصائصها، أشكال تصنيفها، دوافع ظهورها، مصادر وأساليب تمويلها، كما تطرقنا إلى دور الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها.

الفصل الثالث: أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة عينة من المصارف العمومية بولاية المدية–.

في الفصل الثالث سنتطرق إلى واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة في الجزائر، كما سنقوم بعرض العلاقة الموجودة بين الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل نتائج دراسة الاستبيان (Spss).

الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي

تمهيد:

لقد حضي الشمول المالي ومنذ الأزمة المالية 2008، باهتمام متزايد سواء على المستوى العالمي من خلال مؤسساته ومنظماته، أو على مستوى الدول أين تم إنشاء التحالف الدولي للشمول المالي. وذلك لما له من تأثيرات بالغة الأهمية في جانب تضمين المستبعدين ماليا، من خلال تعميم الخدمات المالية والبنكية على كافة شرائح المجتمع بجعلها أكثر إتاحة واستدامة وبتكلفة أقل، وهذا ما يساعد في التقليل من نمو التمويل غير الرسمي ويجعل القطاع المالي أكثر شمولا، وقد حظي باهتمام واسع من قبل صناع القرار في مختلف دول العالم، حيث أصبح الشمول المالي من أكثر المفاهيم تداولا في الفترة الأخيرة، فقد قامت غالبية الدول المتقدمة والنامية منها اتباع سياسات تتضمن تحقيقه.

إذا وللمعرفة أكثر في هذا الموضوع سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري للشمول المالي وذلك من خلال ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي.**
- **المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي.**
- **المبحث الثالث: واقع الشول المالي عالميا وعربيا.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي.

يشكل الشمول المالي هدفا استراتيجيا لجميع الاقتصاديات والجهات الرقابية لديها، من أجل تحقيق التكامل بين الاستقرار المالي والنزاهة المالية للمستهلك، إذ يحقق سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، وإيجاد مؤسسات مالية تحكمها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، مع ضمان استدامة مالية لتلك المؤسسات، وتوفير بيئة تنافسية بين مقدمي تلك الخدمات والمنتجات المالية لتقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء.

المطلب الأول: ماهية الشمول المالي.

يعني الشمول المالي توسيع إتاحة كافة الخدمات المالية لأكثر شريحة من السكان واستخدامها من قبل جميع أفراد المجتمع، بما في ذلك الفقراء والضعفاء، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل، ويتم تطبيق سياسات الشمول المالي عبر تطبيق إستراتيجية شاملة للشمول المالي وذلك من خلال وضع أهداف واضحة وسهلة.

أولا: نشأة الشمول المالي.

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دارسة "لشون وثرفت" عن الخدمات المالية في بريطانيا، وقد تناولت الدراسة أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، ثم جاءت بعد ذلك الكثير من الدراسات لتعالج الصعوبات التي يواجهها الأفراد في الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية وغير المصرفية. [1]

وقد استخدم مصطلح الشمول المالي بشكل واسع وبدقة فنية واحترافية منذ عام 1999 وعبر عن محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وفرق بين التخلي الاختياري عن طلب المنتجات والخدمات المالية سواء لانعدام الحاجة لها، أو لأسباب ثقافية أو عقائدية، وبين عدم القدرة للوصول لتلك الخدمات ومن الجائز نطلق عليه التخلي الإجباري وله أسبابه التي نذكرها لاحقاً مثل عدم القدرة على تقديم الضمان الكافي.

وفى أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي سببت ضرر لمعظم اقتصاديات العالم، ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، بالإضافة إلى

[1] صبري نوفل، **الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية**، مقال، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، ع 667 ،2018.

تشجيع وحث مقدمي الخدمات المالية (البنوك وغيرها من المؤسسات المالية) على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة

واعتبر البنك الدولي الشمول المالي المتمثل في تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من اجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء وقد تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في خطة التنمية الاقتصادية والمالية.

وأطلقت مجموعة البنك الدولي في عام 2013 البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيزهم على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، وتوالت البرامج والخطط في هذا الشأن وأطلقت العديد من المؤسسات العالمية، مثل مؤسسة التمويل الدولية(IFC) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP)برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.

ومن أوائل الدول التي قامت بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي في العالم بريطانيا وماليزيا ، وتسعى العديد من الدول المتقدمة والنامية حالياً لتطوير استراتيجيات الشمول المالي، وإصدار سياسات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة الشمولية في التشريعات الحالية ، وإتباع نهج شامل مبنى على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

ثانيا: مفهوم الشمول المالي.

هناك أكثر من مصطلح لكلمة الشمول المالي، فيطلق البعض عليها لفظ الاشتمال المالي، والبعض الأخر يطلق عليها التعمق المالي، ومع تعدد الألفاظ نجد أن الدلالة واحدة التي تعنى تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وزيادة فاعلية السياسة النقدية وتنويع أدواتها بهدف زيادة جهود المتعاملين لجذب ذوي الدخول المحدودة وربطهم بالنظام المالي مع إتاحة الخدمات المالية لكل أفراد المجتمع في كل المناطق النائية منها والمتحضرة، وعن طريق كل المؤسسات المالية والمصرفية مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل التعامل مع وكلاء المحفظة الالكترونية.

وقد عرفت مجموعة العشرين (G20)والتحالف العالمي للشمول المالي(AFI) الشمول المالي بأنه: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وان تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة".

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECO) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز

الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

ويقصد أيضا بالشمول المالي أن يتاح لكل فرد من أفراد المجتمع إمكانية الحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاته، بسهولة ويسر وبأسعار ميسورة من خلال قنوات رسمية تتسم بالمسؤولية والاستدامة[1] .

من بين هذه الخدمات المالية مثلا خدمات فتح الحسابات، الادخار، والاقتراض، والتأمين، وبالتالي يركز الشمول المالي على إزالة العقبات التي قد تمنع الأفراد من الحصول على الخدمات المالية.[2]

ويرى البعض أن الشمول المالي هو " الحصول على الخدمات المالية والائتمانية في الوقت المناسب والكافي عند الحاجة للفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة " [3]

وبالتالي فالشمول المالي هو إمكانية حصول جميع الأفراد والمؤسسات على الخدمات المالية والتي تشمل الحسابات المصرفية، الائتمان، الادخار...إلخ، ليتيح لهم فرصة المشاركة في الاقتصاد وتحسين مستوى معيشتهم والحد من الفقر إضافة إلى تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل.

المطلب الثاني: مبادئ الشمول المالي.

يقوم الشمول المالي على مجموعة من القواعد تتمثل في مبادئ ومعايير يجب الالتزام بها من أجل تحقيقه، وتستند هذه المبادئ إلى مجموعة من القيم، بما في ذلك العدالة المالية والاستقرار المالي والكفاءة الاقتصادية.

أولا: مبادئ الشمول المالي.

في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو 2010 اعتمد قادة دول مجموعة العشرين الخطة الأصلية للشمول المالي Financial inclusion Action Plan (FLAP)، وتتضمن تسعة مبادئ للشمول المالي قائمة على الإبداع

[1] البنك الدولي الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متاح من خلال الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview، تاريخ الاطلاع 12-01-2024.

[2] حنان الطيب، **الشمول المالي**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1) موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2020، ص5.

[3] منى البرادعي، **الشمول المالي: التحدي الجديد، مجلة المصرفيون**، العدد التاسع، المعهد المصرفي، مصر، 2015، ص 3.

والابتكار، وتهدف هذه المبادئ إلى تعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية للفئات المحرومة منها، والتي كانت تقدر آنذاك بنحو 2.7 مليار بالغ من سكان، كما تهدف هذه المبادئ إلى مساعدة الدول في إعداد استراتيجيات وتبني سياسات تمكن من توفير بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1]:

- **القيادة:** وهي تعني وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقرة[2].
- **التنوع:** يستهدف تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير**: ويهدف إلى استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وتهدف إلى وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** ويهدف إلى العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون:** من أجل خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المساءلة والمحاسبة الحكومية والعمل أيضا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** تحقق المعرفة الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** وذلك من خلال بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاولة تجاوزها.

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2012، ص 2014.

[2] فضيل البشير: **واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر**، مجلة إدارة الأعمال، والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 2020/06/1،29، ص 477.

- **إطار العمل**: ويعني الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

هذه المبادئ التسعة تعكس الظروف التي تساعد على تحفيز الابتكار في مجال الشمول المالي مع حماية الاستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، كما أنها مرنة بدرجة كافية بحيث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات الإقليمية المختلفة. إضافة إلى هذه المبادئ التسعة فقد اعتمدت الحكومات في 107 دولة نامية عدة التزامات لتسترشد بها مؤسساتها التنظيمية في تعزيز الشمول المالي، وقد قدمت مؤسسات تنظيمية في 46 بلدا ناميا التزامات محددة بموجب إعلان مايا 2010، وتعهدت هذه المؤسسات بالالتزامات التالية:

- وضع سياسة للشمول المالي تهيئ بيئة مواتية لتوفير سبل فعالة من حيث التكلفة للحصول على خدمات مالية تستفيد من التكنولوجيا المبتكرة الملائمة وتخفض تكلفة الوحدة من الخدمات المالية إلى حد كبير.
- إنشاء إطار تنظيمي سليم ومتناسب يحقق الأهداف التكميلية للشمول المالي والاستقرار المالي، والسلامة المالية.
- وضع سياسة للشمول المالي استناداً إلى الأدلة المستمدة من جمع بيانات شاملة وتحليلها وإعداد مؤشرات قابلة للمقارنة في الشبكة.
- تعزيز حماية المستهلك وتمكينه.

المطلب الثالث: أهمية واهداف الشمول المالي.

أولا: أهمية الشمول المالي.

يعاني حوالي مليار شخص الجوع ، يوميا يكافح حوالي 1.2مليار شخص للعيش على أقل من 1.2دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي 600مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي(جلوبال Findex) أن 2.7مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي89 % من البالغين

لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما41 % فقط في الاقتصادات النامية (مؤسسة التمويل الدولية، التقرير السنوي (2013)من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل.

على سبيل المثال، سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلبي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد. وبالتالي فان عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء وبالتالي فان للاستبعاد المالي أثر كبير على النمو الاقتصادي حيث أشار أبو دية (2016م) الى مخاطر الاستبعاد المالي وهي[1]:

- صعوبة الحصول على الائتمان أو الحصول على الائتمان من المصادر غير الرسمية بأسعار باهظة.
- الانخفاض العام في الادخار والاستثمار
- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم.
- تراجع مشاريع القطاع الخاص المحرك الأساس ي لعملية النمو الاقتصادي.
- انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها.
- ضعف الانظمة المالية والمصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطور التكنولوجي الكبير.

اذن فالشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى، ولتحقيق اهداف هذه الاستراتيجية يمكن الاخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب ان يتناولها الشمول المالي:

- ينبغي توفير فرصة الحصول على الخدمات المالية الاساسية مثل المصارف ...الخ.
- يجب ان تقابل الخدمات المالية احتياجات الفقراء ويجب ان تكون الخدمات المالية في متناول الجميع.
- يجب تعزيز جودة الخدمات والمنتجات المالية.
- يساهم في الاهتمام بالسكان ذوي الدخل المنخفض خاصة النساء والوصول الى الافراد والشركات الصغيرة والمتوسطة ودمجها في القطاع المالي الرسمي المنافسة بين المؤسسات المالية من العمل على التنوع وجودة المنتجات من اجل جذب أكبر عدد من العملاء.

[1] ياسين بن الضب، **أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004–2012**، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرابحي، ورقلة، 2018–2019، ص 11.

- يساهم الشمول المالي في إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر التواصل الإيجابي بين العملاء والمصارف في علاقة متوازنة تعطي ثمارا لكل الأطراف.
- يؤثر إيجابا في تعزيز توظيف العمالة وتقليل معدلات البطالة من خلال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تعتبر المساهم الأكبر في توظيف العمالة في مختلف البلدان.
- المنافع التي تحققها الخدمات المالية الرقمية كالخدمات عبر الهاتف المحمول وبطاقات الدفع وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية، حيث يمكن بواسطتها إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأقارب والأصدقاء البعيدين في الأوقات الصعبة، وعلى المستوى الحكومي فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسن مستوى الكفاءة.
- دعم الاستقرار المالي والمصرفي شريطة توافر الأطر القوية لإدارة المخاطر والرقابة المالية، بحيث يقوم الشمول المالي على ضوء سحب التعاملات من قنوات التمويل غير الرسمية إلى النظام المالي الرسمي مع ضم جميع فئات المجتمع داخل النظام، ونتيجة لذلك سيتم تنويع محفظة الودائع والائتمان، وبالتالي تخفيض مخاطر التركيز، إضافة لذلك فإن استقرار النظام المالي سيدعم الشمول المالي من خلال زيادة ثقة المجتمع وبالتالي رغبتهم في الانضمام إليه.
- زيادة فاعلية السياسة النقدية، حيث أن البلدان التي تشهد درجات مرتفعة من الشمول المالي للقطاع العائلي والأعمال تمكنهم من تعديل عملياتهم الادخارية والائتمانية ردا على التغيرات في أسعار الفائدة، مما يحسن من انتقال آثار السياسة النقدية ويسمح للسلطة النقدية بالعمل بصورة أفضل على ضمان استقرار الأسعار ودعم الاستقرار المصرفي.
- يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية وبالتالي تنويع الخدمات التي تقدمها من خلال الجودة العالية والكلفة المنخفضة وذلك لجذب أكبر عدد من الزبائن إضافة إلى تقنين القنوات غير الرسمية.
- زيادة المعلومات عن التعاملات المالية بما يسمح بتقليل عجز الموازنة من خلال زيادة الإيرادات الضريبية بمعنى زيادة فعالية السياسة المالية.
- يؤدي الشمول المالي إلى أتمتة النظام المالي من أجل توسيع انتشار الخدمات المالية لجذب أكبر عدد من المستخدمين مع الثورة التكنولوجية في مجال الاتصالات الالكترونية التي يشهدها العالم، حيث أن استخدام الخدمات المالية الالكترونية خاصة في مجال المدفوعات مفيد للمرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات، حيث تصل هذه المدفوعات بسرعة أكبر وتكلفة أقل، كما أنها مفيدة للنظام المالي من.

خلال قدرته على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب[1].

ثانيا: أهداف الشمول المالي.

إن تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظرا لدوره التنموي الهام في تطوير الانسان، وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساوات وتامين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتكمن أهداف الشمول المالي في النقاط التالية[2]:

- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء منهم. وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار والتوسع بما يساعد في خفض مستويات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية للمواطنين.
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- تعزيز وصول كافة خدمات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- استهداف الاقتصاد غير المنظم، حيث يعتبر الشمول المالي إحدى الوسائل التي تنتقل بأكبر شريحة ممكنة من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، فوجود حساب بنكي مثلا، يظهر الحركة الدالية للأفراد والمؤسسات، ويسهل حصر المجتمع الضريبي، ويقلل من مساحات المدخرات والاستثمارات غير الرسمية[3] .

---

[1] خلادي أنيسة، **استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر–دراسة عينة من المصارف المالية**– مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2022-2023، ص ص 31-32.

[2] أسامة فراح، رحمة عبد العزيز، **الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك**، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد04، العدد 02، السنة 2021، ص649.

[3] ماجد أبو النجا الشرقاوي، **الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030**، معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي، السنة 2019، الصفحة 4.

- تعزيز المنافسة بين المؤسسات المالية وذلك من الخلال العمل على تنوع منتجاتها والاهتمام بجودتها لاجتذاب أكبر عدد من الزبائن والعملاء والمعاملات وتقنين بعض القنوات غير الرسمية، وذلك من أجل الاستدامة المالية لهذه المؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار والمنافسة لضمان القدرة على تحمل العملاء للتكاليف[1]

كما يمكن تبيان ذلك من الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
1. الاستقرار المالي من خلال: – قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. – الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. – تعزيز الاستقرار الاجتماعي. – تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	**2. النزاهة والسلامة** من خلال: –مكافحة غسيل الأموال. – مكافحة تمويل الإرهاب. – السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	**3. الحماية المالية للعملاء** من خلال: – التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقرا. – تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. –حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: حمادة السعيد المعصراوي، **مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية التقارير المالية في البنوك**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر 2019، ص 39.

[1] هشام مصطفى محمد سالم الجمل، **الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر**، كلية الشريعة القانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد37، السنة 2022، ص411.

المبحث الثاني: أساسيات تعزيز الشمول المالي.

ازداد اهتمام المؤسسات الرقابية بتحقيق الشمول المالي، والذي جسد في التزامات بتنفيذ سياسات وبرامج لتعزيز وتسهيل الوصول لمختلف شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية ولتمكينهم من استخدامها والاستفادة منها بشكل سليم وفعال، وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال التطرق إلى سياسات تعزيز الشمول المالي، الهيئات الدولية المعنية بالشمول المالي، أبعاد الشمول المالي.

المطلب الأول: سياسات تعزيز الشمول المالي.

وضعت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل[1]:

- **الوكيل البنكي**

أثبت تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى الوكلاء للبنوك فحسب بل إلى وكلاء الشمول المالي التعاونين البنوك والوكلاء، أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد إجراءات التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من حوافز استخدام هذه القناة مثل: التحويلات النقدية والتوعية بالنظام المالي بالإضافة لزيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير.

- **الدفع عبر وسائل الانترنت**

[1] بوشيبة صلاح الدين، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف-المسلة، 2021/2022، ص ص: 20-21.

إن انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير تكلفة المعاملات المالية، بالإضافة إلى أن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة، حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية

- **تنويع مقدمي الخدمات**

اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر ترخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وابداعية استراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الأصغر تشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإبداع الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنضمات غير حكومية بالإضافة الى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

- **إصلاح البنوك الحكومية**

في الكثير من البلدان تلعب البنوك المملوكة للحكومة دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء، تعتبر البنوك العمومية في المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات اهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان لتنفيذ برامج اجتماعية.

- **حماية المستهلك**

تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا.

- **سياسة الهوية المالية**

في معظم البلدان، يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم اعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض.

ونتيجة ذلك هذه السياسة تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصفية والائتمانية الأخرى الخاصة بالتمويل.

ومن خلال ما تم التطرق إليه يتم تلخيصه في الشكل الموالي:

الشكل رقم (01): سياسات تعزيز الشمول المالي.



المصدر: حنين محمد، عدر عجور، **دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية تجاه العملاء**، المجلة العالمية للاقتصادية والأعمال، العدد01، المجلد06، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، 2019، ص: 12.

المطلب الثاني: الهيئات الدولية المعنية بالشمول المالي.

في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بتعميم الشمول المالي وتوصيل الخدمات المالية، قامت كثير من الهيئات الدولية ببذل الجهود لتوصيل الخدمات المالية لأكبر عدد من الأفراد، فمن جانبه اهتم البنك الدولي بضرورة تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصولها إلى جميع فئات المجتمع، وفي سبيل ذلك أطلقت مجموعة البنك الدولي في عام ٢٠١٣ البرنامج" العالمي للاستفادة من روح الابتكار في الخدمات المالية"، ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من التكنولوجيا المالية لتوسيع نطاق تعميم الخدمات المالية مع خفض التكاليف"[1].

[1] ماجد أبو النجا الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 8.

كما أطلقت كثير من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CEGAP' عدة برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي، إضافة إلى ذلك توجد عدة هيئات دولية اخري معنية بالشمول المالي، وتتباين هذه الهيئات من حيث تركيبها ونطاق اختصاصاتها ودرجة ارتباطها وأهميتها، ومن هذه الهيئات:

- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف Basel Committee on Banking Supervision (BCBS)
- اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات Committee on Payment and Settlement Systems (CPSS)
- مجموعة العمل المالي Financial Action Task Force (FATF).
- الجمعية الدولية لضامني الودائع **(LADI)** international Association of Deposit Insurers
- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين International Association ofInsurance Supervisors (IAIS)

إضافة إلى تلك الجهود الدولية التي تسعي إلى تعميم الشمول المالي، فقد عملت كثير من الحكومات على إصدار سياسات وتشريعات تتناسب مع المخاطر المتعلقة بالخدمات المالية المبتكرة، بحيث تكون مبنية على أسس سد الفجوة والشمولية في التشريعات الحالية، وإتباع نهج شامل مبني على تشريعات عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، ويشمل ذلك ضمان الشفافية في تسعير الخدمات المالية، وتوفير آلية لمعالجة شكاوى العملاء وتحديد الجهة الإشراقية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية.

المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي.

تأخذ مؤشرات قياس الشمول المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي والمصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع وشمولهم بالخدمات المالية والمصرفية، وقد اتفق قادة مجموعة العشرين «G20». مع توصية التحالف العالمي من أجل الشمول المالي «GPFI» لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني على مجموعة أساسية من مؤشرات قاس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد أساسية:

- الوصول إلى الخدمات المالية.
- استخدام الخدمات المالية.

- جودة الخدمات المالية[1].

أولا: الوصول للخدمات المالية:

يشير بعد الوصول للخدمات المالية إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، كما يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية[2]:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من الأشخاص البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كلم.
- حسابات النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

تعتبر هذه المؤشرات التقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية غير وافية حاليا، فالتكنولوجيا الجديدة التيتم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت بابا جديدا على الخدمات المالية الرسمية والتي يتم استخدامها في ظروف معينة كالتغلب على عائق المسافة للوصول إلى الخدمات المالية، كما تلعب المراسلات المصرفية أيضا دورا هاما في تحسين مشكلة الوصول للخدمات المصرفية حيث أن التكنولوجيا والمراسلات المصرفية أدت إلى اتساع كبير لفرص الوصول المادي للخدمات المالية .

ثانيا: استخدام الخدمات المالية.

يشير هذا البعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي وتحديد مدى استخدام الخدمات المالية يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

---

[1] خلادي أنيسة، **مرجع سابق**، ص 34.

[2] بهناس العباس وآخرون، **أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية**، مجلة معارف، المجلد :14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2019، ص 215-218.

ومن بين مؤشرات قياسه نجد:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.
- عدد حملة بوليصة التأمين لكل 1000 من البالغين.
- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب مصرفي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب مصرفي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

ثالثا: جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى 15 سنة الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية، فبعد الجودة ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث توجد العديد من العوامل التي تؤثر عليه مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالة المالية وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي[1]:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** ونقصد به مدى الاحتفاظ بالحساب المصرفي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.
- **الشفافية** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ

[1] صورية شنبي، سعيد بن لخظر، **أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد: 01(2019)، مصر، 2019/04/04، ص110-111.

قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

- **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية أو السلوك المالي** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضون بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية، ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

الجدول رقم (02) : الأبعاد الرئيسة للشمول المالي و مؤشرات قياسها.

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية.	• عدد نقاط الوصول إلى الخدمات المالية. • حسابات النقود الإلكترونية. • مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية.	• البالغين الذين لديهم التعامل البنكي. • البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. • البالغين حملة وثائق التأمين. • عدد معاملات الدفع غير النقدية. • عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. • ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات البنكية. • المحتفظين بحساب بنكي. • التحويلات • الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية.

	• الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات مالية.
جودة المنتجات المالية	• المعرفة المالية. • السلوك المالي. • متطلبات الشفافية. • حل النزاعات. • تكاليف استخدام الخدمات المالية. • العوائق الائتمانية.

المصدر: بشار أحمد العراقي، زهراء أحمد النعيمي، **الشمول الماي وأثره في تعزيز الاستقرار المالي في البلدان العربية**، عدد خاص بالمؤتمر الدولي لجامعة جيهان، أربيل في العلوم الإدارية والمالية، 26-27 حزيران 2018، ص107.

المبحث الثالث: واقع الشمول المالي عالميا وعربيا.

مع تزايد الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، و اطلاق البرامج و المبادرات الدولية و انشاء الهيئات و المؤسسات الدولية المعنية بتحقيق الشمول المالي، و مع تزايد استخدام الهواتف المحمولة و الانترنت و تكنولوجيا الاتصال، أدى ذلك الى ارتفاع مستويات الشمول المالي في كثير من مناطق و دول العالم، و مع ذلك نجد أن انتشار الشمول المالي كان بطيئا في مناطق و دول أخرى، لوجود كثير من التحديات التي تحول دون وصول الخدمات المالية للأفراد و الشركات، لذلك نرى ضرورة تسليط الضوء حول معدلات انتشار الشمول المالي بين الدول، و مناقشة أهم التحديات التي تحول دون تحقيق الشمول المالي في دول أخرى، و هو ما تستهدفه الدراسة في هذا الجزء، و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في العالم.

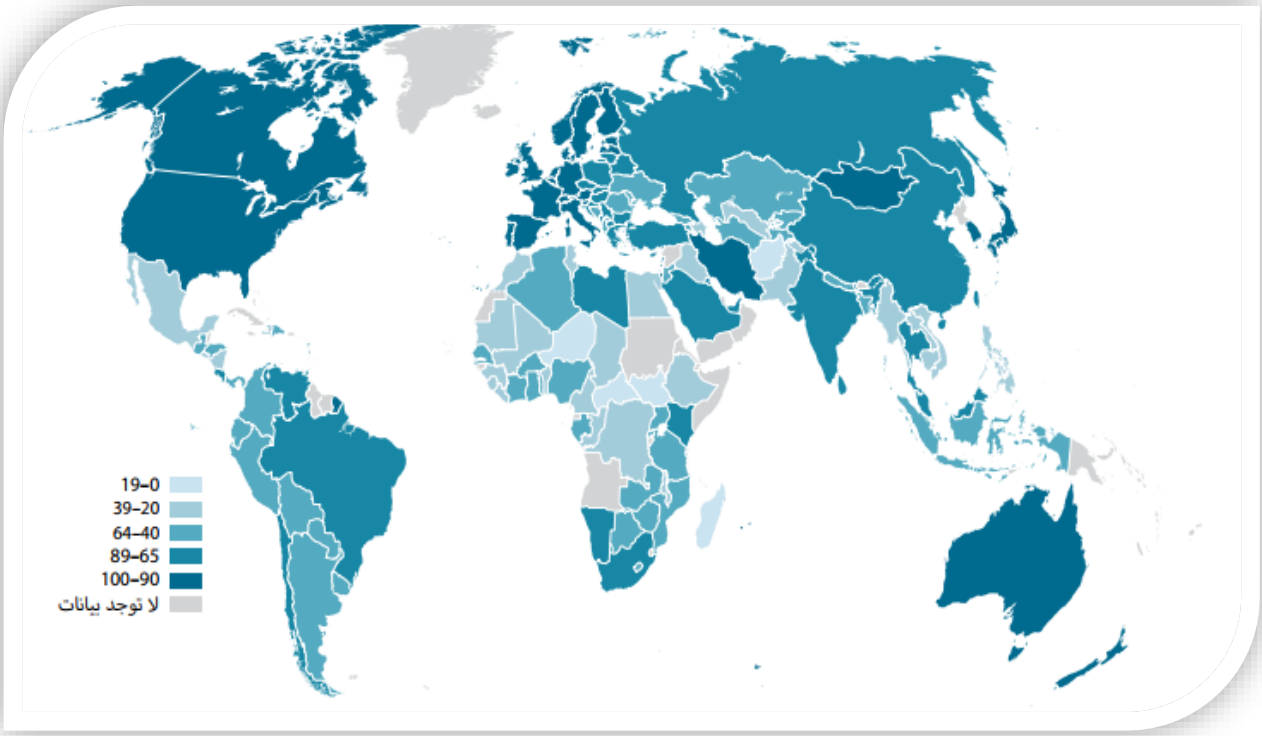
أولا: تطور الشمول المالي في العالم.

لقد سجلت هذه المؤشرات الشمول المالي في العالم تحسن خلال لفترة (2011-2017)، حيث ارتفع عدد الأشخاص البالغين (أكبر من 15 سنة) الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسة مالية رسمية من 15% سنة 2011 إلى 67% وهذا ما يدل على اهتمام الحكومة في مختلف الدول على تعزيز الشمول المالي كل حسب استراتيجياته الخاصة، مما أدى على هذا التحسن الملحوظ[1].

1. **الأفراد الذين يمتلكون حسابات مصرفية في لعالم**

[1] جيك هيس وآخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي (قياس مستوى الشمول المالي و ثورة التكنولوجيا المالية)**، مجموعة البنك الدولي،2017 ، ص:3.

الشكل رقم (02): نسبة البالغين (15 سنة فما فوق) الذين يمتلكون حسابات مصرفية في العالم سنة 2017



المصدر: جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي،2017) ،ص 03

عالميا يمتلك 69% من البالغين حاليا حسابات في البنك أو لدى الشركات تقوم بتقديم خدمات عبر الهاتف المحمول، حيث ارتفعت هذه النسبة من 62% سنة 2014 ومن نسبة لا تتجاوز 51% في عام 2011، وفق لقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي.

وهناك زيادة كبيرة في استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، ففي الفترة بين سنتي 2014 إلى 2017، أسهم ذلك في نسبة مالكي الحسابات الذين يقومون بإرسال المدفوعات رقميا او تلقيها من 67% إلى 76% عالميا، وفي البلدان النامية من 67% إلى 70%.

2. من لا يزالون بلا حساب مصرفي في العالم.

عالميا هناك نحو 1.7 مليار بائع لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقييم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول و لأن عموما البالغين تقريبا يملكون حسابات في البلدان مرتفعة الدخل، فإن جميع البالغين الذين ليست لديهم حسابات يعيشون في البلدان النامية و بالفعل يعيش قرابة النصف في سبعة بلدان فقد هي: بنغلاديش،

الصين، الهند، إندونيسيا، المكسيك، نيجيريا، باكستان و يمثل النساء بـ 56% من إجمالي البالغين الذين ليست لديهم حسابات مصرفية[1].

الشكل رقم (03): نسبة الذين لايزالون بلا حساب مصرفي في العالم سنة 2017.



المصدر :جيك هيس واخرون، **قاعدة بيانات الشمول المالي**، (قياس مستوي الشمول المالي وثورة التكنولوجيا مجموعة البنك الدولي،2017)، ص 03.

ولإلقاء الضوء على أسباب عدم امتلاك حسابات مصرفية، اشتمل المسح الاستقصائي لقاعدة بيانات المؤشرات العالمية للشمول المالي لعام 2017 على سؤال للبالغين ممن ليست لديهم حسابات في مؤسسات مالية عن الأسباب وراء ذلك، و ذكر معظمهم سببين، و كان السبب الأكثر شيوعا هو أنهم لا يمتلكون أموالا تستدعي استخدام حساب، و قد أثار ثلثان إلى ذلك باعتبار أحد الأسباب وراء عدم امتلاك حساب في مؤسسة مالية فيما اثار الخمس تقريبا إليه باعتبار السبب الوحيد و أثار نحو الربع إلى التكلفة و بعد المسافة، وأفادت نسبة مماثلة أنهم لا يمتلكون حساب لأن أحد أسرته لديه حساب بالفعل، و في المقابل أشار نحو خمس البالغين ممن لا يمتلكون حسابات في مؤسسات مالية إلى نقص المستندات و انعدام الثقة في النظام المالي، فيما أشار 6% إلى شواغلهم الدينية.

[1] جيك هيس، **مرجع سابق**، ص 4.

ثانيا: تطورات الشمول المالي في مختلف تكتلات العالم

فيما يلي سنقوم ببعض الدراسات التي توضح تطور الشمول المالي اعتمادا على مؤشرات ملكية الحسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية بناءات على قاعدة البيانات البنك الدولي في بعض مناطق العالم.

الجدول رقم (03): تطورات نسبة الجزئية لمتغيرات الشمول المالي للبالغين الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية (15 سنة فما فوق)

السنة	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (أكبر من 15 سنة)	المنطقة	ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية (أكبر من 15 سنة)
2014	العالم	%61	الدول العربية	%29
2017		%67		%27
2014	منطقة اليورو	%95	أمريكا اللاتينية والكاريبي	%52
2017		%95		%54
2014	إفريقيا جنوب الصحراء	%29	شرق آسيا والمحيط الهادي	%72
2017		%33		%73

المصدر :بوشيبة صلاح الدين، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2022/2021، ص 35، وبالاعتماد على قاعدة البيانات المؤشر العالمي (Global Findex Database).

يتضح من خلال المعلومات الجدول أعلاه (03) نسبة الشمول المالي حسب مؤشر ملكية الافراد البالغين (أكبر من 15 سنة) لدى مؤسسة مالية خلال سنتي (2014-2017)، فقد عرف ارتفاع ملحوظ بنسبة 61% سنة 2014، أما في سنة 2017 فقد ارتفعت هذه النسبة بـ 67% بالنسبة للعالم.

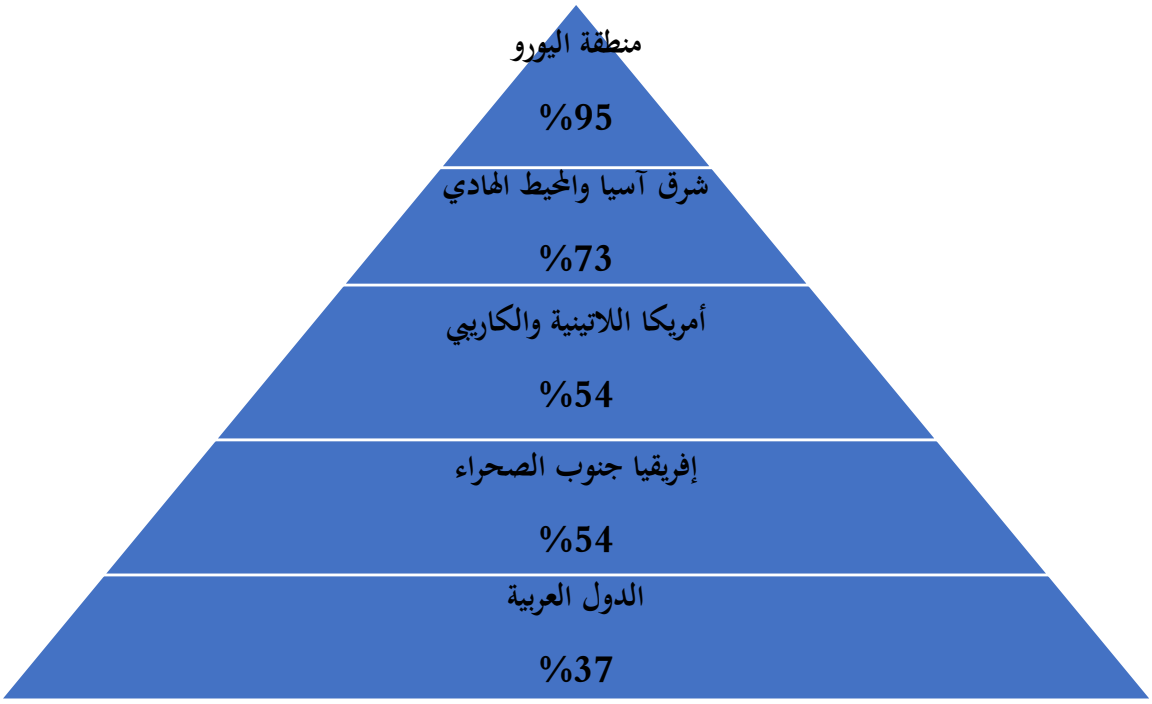
وعند مقارنة نسبة هذا المؤشر بين مختلف المناطق في العالم، كمنطقة اليورو وأمريكا اللاتينية شرق آسيا والمحيط الهادي وأفريقيا جنوب الصحراء والدول العربية، يتضح أنها شهدت تحسن ملحوظ من حيث الشمول المالي فقد بلغ عدد الافراد البالغين الذين يمتلكون حساب لدى مؤسسات مالية رسمية سنة 2014 بنسبة

(95%،52%،72%، 29%،29%) على الترتيب، أما في سنة 2017 فقد شهدنا زيادة ملكة الحساب في مؤسسة مالية إلى (95%،54%،73%،33%،37%) على الترتيب.

ومن هنا نستنتج أنه في سنة 2017 تحتل منطقة اليورو المرتبة الأولى حيث الشمول المالي بنسبة 95%، تليها شرق آسيا و المحيط الهادي بنسبة 73%، ثم أمريكا اللاتينية بنسبة 54%، أما افريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت النسبة 33%، و مع مقارنة هذه المناطق مع الدول العربية يتضح لنا أن نسبة الشمول المالي لم تصل إلى الحد المطلوب حيث لم تتجاوز 37% سنة 2017، بينما كانت 29% سنة 2014، إذ وجب على بعض الدول بذل المزيد من الجهد لتوفير الخدمات المالية على أوسع نطاق و تشجيع الأفراد على الاندماج في النظام المالي الرسمي للالتحاق بمختلف مناطق العالم.

ولتوضيح أكثر يمكننا ترتيب مناطق العالم حسب مؤشرات ملكية لدى مؤسسات مالية رسمية لسنة 2017 كما يلي:

الشكل رقم (04): نسبة المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة ويملكون حساب في مؤسسة مالية في مختلف مناطق العالم لسنة 2017.



المصدر :بوشيبة صلاح الدين، **واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف –المسيلة، 2022/2021، ص 35، وبالاعتماد على قاعدة البيانات المؤشر العالمي (Global Findex Database).

الجدول رقم (04): تطورات نسبة لمتغير الادخار في مناطق العالم خلال الفترة (2014–2017).

المنطقة	السنة	ادخار
الوطن العربي	2017	%7
	2014	%8
جنوب شرق آسيا	2017	%37
	2014	%26
اروبا ووسط آسيا	2017	%25
	2014	%28
منطقة الأورو	2017	%35
	2014	%38
أمريكا الجنوبية الكاريبي	2017	%11
	2014	%12
أمريكا الشمالية	2017	%46
	2014	%55
إفريقيا جنوب الصحراء	2017	%6
	2014	%6
جنوب آسيا	2017	%6
	2014	%8
العالم	2017	%24

	2014	%21

Source: Demirgùç-Kunt, Asli, Lenora Kiap par, Dorothy siniya Ansar, and Jake Hess.2018. The: Global Findex Data base 2017: Mesurions Financial Inclusion and the Fin Tech Revolution. World Bank: Washington, DC.

يتضح من خلال المعلومات في الجدول أعلاه (04)، نسبة الشمول المالي حسب مؤشر الادخار للبالغين لدى مؤسسة مالية خلال سنتي (2017/2014)، فقد عرف في سنة 2014 بنسبة 24%، أما في سنة 2017 فقد انخفضت هذه النسبة حيث سجلت بـ 21% بالنسبة للعالم.

وعند المقارنة لبعض المناطق المختلفة في العالم، تبين ان أمريكا الشمالية تملك أكبر نسبة حيث بلغت خلال سنة 2014 بـ 46%، لتعرف تحسن بـ55%في سنة 2017، تليها منطقة الأورو بنسبة 35%،38% خلال سنتي 2014-2017 على الترتيب، ثم تليها أوروبا ووسط آسيا بنسبة 25%،28% وهذا بفضل تطور البنية التحتية للخدمات المالية وكذا تطور القطاعات المصرفية وانخفاض التضخم مما يساعد في زيادة معدلات الادخار.

أما بالنسبة لباقي دول الوطن العربي فقد كانت نسبة ادخاره في سنة 2014 بـ 7%، لتزيد زيادة طفيفة سنة 2017 حيث أصبحت 8%، أما بالنسبة لإفريقيا جنوب الصحراء فمستقرة خلال سنتي 2014-2016 بـ6%، في حين جنوب شرق آسيا فنلاحظ سنة 2014 كانت 37% لتنخفض و تصبح 26% في سنة 2017، و ترجع إلى تدني نسبة الشمول المالي في معظم الاقتصاديات و كذا ارتفاع في التضخم مما يؤدي إلى محدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول.

الجدو رقم (05): تطورات النسبة لمتغير ملكية بطاقة الائتمان في العالم خلال الفترة (2014-2017)

المنطقة	السنة	ملكية بطاقة الائتمان
الوطن العربي	2014	%5
	2017	%5
جنوب شرق آسيا	2014	%18
	2017	%22
	2014	%32

	2017	%34
منطقة الأورو	2014	%42
	2017	%45
أمريكا الجنوبية والكاريبي	2014	%22
	2017	%19
أمريكا الشمالية	2014	%62
	2017	%67
إفريقيا جنوب الصحراء	2014	%2
إفريقيا جنوب الصحراء	2017	%2
جنوب آسيا	2014	%2
	2017	%2
العالم	2014	%18
	2017	%18

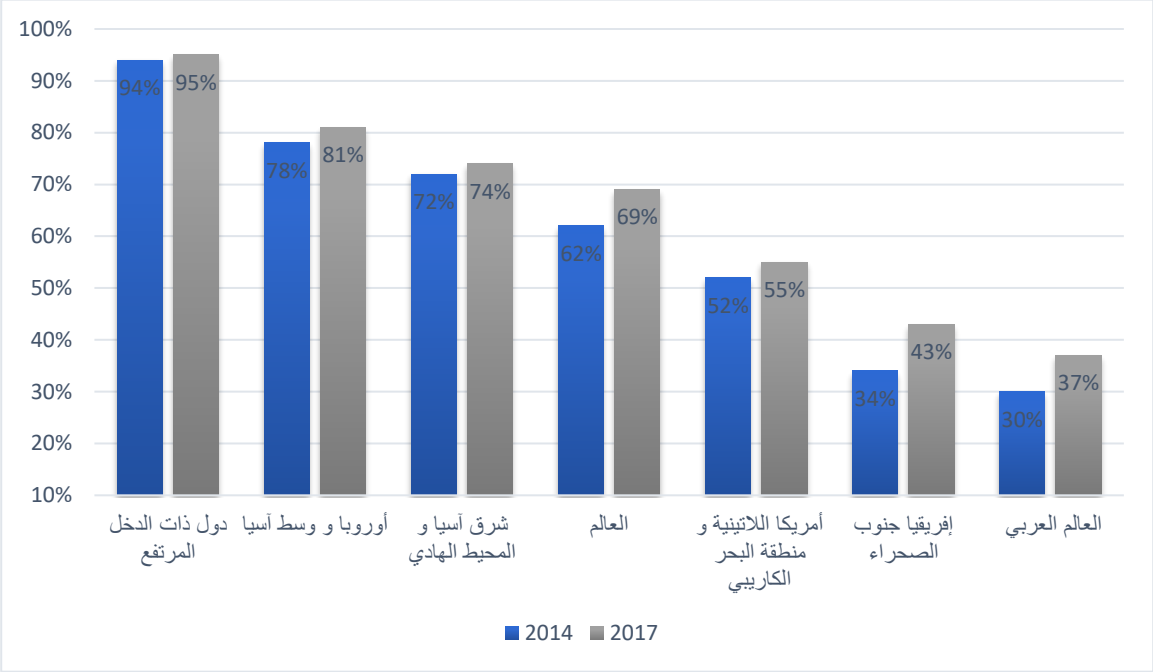
Source: Demirgùç-Kunt, Asli, Lenora Kiap par, Dorothy siniya Ansar, and Jake Hess.2018. The: Global Findex Data base 2017: Mesurions Financial Inclusion and the Fin Tech Revolution. World Bank: Washington, DC.

يتضح من خلال الجدول أعلاه (05) أن نسبة مؤشر متغير ملكية بطاقة الائتمان للبالغين بالنسبة للمؤسسات المالية خلال فترة (2014-2017)، حيث تملك أمريكا الشمالية نسبة 62% خلال سنة 2014 ليرتفع ارتفاع طفيف بـ5%، أما بالنسبة للعالم فقد عرف استقرار في النسبة بـ18% خلال سنتي (2014-2017).

ومن خلال المقارنة بالنسبة لمناطق العالم المختلفة، كمنطقة الأورو تملك نسبة 42% خلال سنة 2014 لترتفع ارتفاع طفيف بنسبة 3% خلال سنة 2017، تليها منطقة أوروبا ووسط آسيا بـ32% خلال سنة 2014، لترتفع في سنة 2017 بـ3%، ثم تليها أمريكا الجنوبية والكاريبي بنسبة ارتفاع 5% خلال سنتي (2014-2017) وهذا راجع إلى تبني بعض دول العالم استراتيجية الشمول المالي وكذلك عدم وضع شروط تعجيزية للعملاء.

أما بالنسبة لباقي الدول فنلاحظ كل من الوطن العربي و إفريقيا جنوب الصحراء و آسيا استقرار في النسبة خلال سنتي (2014-2017) بـ(5%،2%،2%) على الترتيب، و هذا راجع إلى عدم وجود الثقة و ثقافة التعامل بين العميل اتجاه البنوك و كذا ارتفاع مستوى الاستبعاد المالي مع ضعف الكثافة المصرفية.

شكل رقم (05): الحسابات المصرفية لدى المؤسسات الرسمية للسكان البالغين في دول العالم خلال الفترة من 2014/2017.



المصدر: قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي FINDEX.

يتضح من الشكل (05) ان هناك ارتفاعا واضحا في نسبة من لهم حسابات مصرفية لدى المؤسسات الرسمية خلال الفترة من 2014/2017، فقد بلغت نسبتهم في الدول ذات الدخل المرتفع نحو 95%، و في دول أوروبا و آسيا تراوحت نسبتهم نحو 81% و 74% على التوالي، و بلغت في أمريكا اللاتينية و دول الكاريبي نحو 55% في حين بلغت هذه النسبة أدناها في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى و العالم العربي حيث بلغت نحو 43% و 37% على التوالي.

كما تشير الدراسات على الصعيد العالمي وجود تفاوت كبير بين الجنسين و الفئات العمرية و المناطق الجغرافية في حصولهم على الخدمات المالية، ففي جميع المناطق و فئات الدخل، تقل نسبة النساء اللواتي يمتلكن حسابات مصرفية

رسمية و التي لم تتجاوز 47%، بل ان هذه النسبة تقل بين الشباب و التي لم تتجاوز 37%، ففي منطقة شرق آسيا و المحيط الهادي نجد نسبة التفاوت تتجاوز المتوسط العالمي بالنسبة للفئتين، أما منطقة جنوب آسيا نجدها تسجل التفاوت الأكبر بين النساء و مجموع السكان، و على النقيض من ذلك، تسجل أمريكا اللاتينية و البحر الكاريبي، و أوروبا وآسيا الوسطى فرق اكبر بين الشباب و جميع الفئات، كما يوجد هناك تباين بين الريف و الحضر في استخدام الخدمات المالية، فالوصول إلى منافذ و فروع المصارف، و أجهزة الصرف الآلي يكون أسهل على سكان المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية الأعلى، مقارنة بسكان المناطق الريفية.[1]

المطلب الثاني: واقع الشمول المالي في الدول العربية.

لا تزال الدول العربية ضمن أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، طبقاً لتقارير صندوق النقد الدولي فإن من يمتلكون حسابات مصرفية مع مؤسسات مالية يمثلون 18% من السكان، وتنخفض هذه النسبة إلى 13% عند النساء.[2]

وبنظره متفحصه في الواقع الداخلي للدول العربية فنجد أن هناك زيادة ملحوظة في ملكية الحسابات للذكور والإناث بين عامي 2011 و2014 في معظم الدول العربية ماعدا دولتي الأردن والكويت. ففي عام 2014 كانت نسبة ملكية الحسابات مرتفعة بشكل ملحوظ في الإمارات العربية المتحدة والبحرين، والكويت بحوالي، 83%، 82% ، 73% على التوالي، في المقابل سجل الشمول المال نسباً منخفضة في اليمن ، والعراق ، ومصر بحوالي ، 6% و ، 11% و14% على التوالي، ومنذ عام 2011 سجلت ملكية الحسابات في المناطق النائية نسباً منخفضة في معظم الدول العربية 8.7% في جيبوتي ، و7.6% في العراق ، و 5.2% في مصر والسودان[3].

ويعود سبب استمرار فجوة ملكية الحسابات بحسب الجنس إلى امتلاك الذكور حسابات ضعف ما تمتلكه النساء تقريباً في غالبية الدول العربية وتظهر هذه الفجوة بشكل بارز في اليمن والأردن، والسودان، والعراق، ومصر أنظر الجدول رقم (06):

الجدول رقم (06): ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق سن ال15 عاما

---

[1] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، **تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب**، مذكرة من أمانة الأنكتاد، نوفمبر 2014، ص 12.

[2] **تقرير صندوق النقد الدولي عن الشمول المالي**، 2013، ص39 وما بعدها.

[3] محمد محروس سعدوني، **الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"**، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ص 23.

	المجموع		ذكور		إناث	
	2011	2014	2011	2014	2011	2014
الجزائر	33.3	50.5	46.1	60.9	20.4	40.1
البحرين	64.5	81.9	79.0	90.2	48.8	66.7
جيبوتي	12.3	غ.م.	16.6	غ.م.	8.8	غ.م.
مصر	9.7	13.7	12.8	18.0	6.5	9.2
العراق	10.6	11.0	13.5	16.4	7.5	7.4
الأردن	25.5	24.6	33.7	33.3	17.4	15.5
الكويت	86.8	72.9	92.7	79.3	79.6	64.0
لبنان	37.0	46.9	49.4	62.4	25.9	32.9
موريتانيا	17.5	20.4	23.3	22.2	12.1	18.8
المغرب	39.1	غ.م.	52.0	غ.م.	26.7	غ.م.
عمان	73.6	غ.م.	83.7	غ.م.	63.5	غ.م.
قطر	65.9	غ.م.	68.6	غ.م.	61.6	غ.م.
السعودية	46.4	69.4	72.7	75.3	15.2	61.1
الصومال	غ.م.	9.7	غ.م.	9.6	غ.م.	6.0
السودان	6.9	15.3	9.4	20.2	4.4	10.0
سوريا	23.3	غ.م.	26.8	غ.م.	19.6	غ.م.
تونس	غ.م.	27.3	غ.م.	34.1	غ.م.	20.5
الإمارات المتحدة العربية	59.7	83.2	68.8	89.8	47.2	66.3
فلسطين	19.4	24.2	28.7	27.3	10.2	21.2
اليمن	3.7	6.4	6.4	11.4	1.1	1.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014

ومما هو جدير بالذكر أن العلاقة بين الإقصاء المالي ومستوى الدخل لا تزال واضحة ومؤثرة أيضا، حيث أن ملكية الحسابات لأغنى شرائح المجتمع أعلى بكثير من ملكية الحسابات لأفقر شرائح المجتمع في جميع البلدان العربية.

ويظهر جدول (07) نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية، ومن قراءة الأرقام نجد أن نسبة الإقراض من المؤسسات المالية في المنطقة العربية منخفض بشكل عام، ولكن تتفاوت هذه النسب من دولة لأخرى فنجد أن الاقتراض منخفض جداً في الدول الأقل نمواً مثل اليمن والصومال، فيما هو مرتفع في البحرين ولبنات والإمارات العربية المتحدة. والجدير بالذكر أن في جميع الدول العربية باستثناء الجزائر واليمن، تزيد نسبة المقترضين الذكور على نسبة المقترضين الإناث، مما يفسر بأن النساء تعاني من الإقصاء المالي أكثر من الرجال وبالتالي تفتقر إلى الأدوات المالية الأساسية اللازمة لتملك الأصول والتمكين الاقتصادي.

الجدول رقم (07): نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في عام

	مجموع	ذكور	إناث	أفقر 40%	أغنى 60%
الجزائر	2.2	1.3	3.0	1.1	3.0
البحرين	21.3	24.6	15.5	20.2	22.1
جيبوتي*	4.5	5.3	3.5	2.3	5.9
مصر	6.3	7.6	4.9	5.8	6.9
العراق	4.2	6.1	2.3	2.6	5.1
الأردن	13.6	16.7	10.3	10.8	15.4
الكويت	14.1	14.5	13.5	12.8	14.9
لبنان	15.6	20.8	10.9	12.5	17.5
موريتانيا	7.7	8.3	7.1	5.1	9.4
المغرب*	4.3	5.0	3.6	3.2	5.1
عمان*	9.2	12.2	6.2	9.8	8.8
قطر*	12.6	14.2	9.8	8.7	16.1

السعودية	12.2	16.8	5.7	9.0	14.5
الصومال	2.0	2.7	1.4	2.1	2.0
السودان	4.2	5.0	3.4	3.3	4.8
سوريا*	13.1	14.7	11.5	12.4	13.7
تونس	8.0	9.9	6.2	4.9	10.1
الإمارات المتحدة العربية	15.4	18.1	8.6	13.6	16.7
فلسطين	4.2	5.7	2.8	2.6	5.3
اليمن	0.2	0.4	0.4	0.2	0.6

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014. أرقام 2011.

ويظهر الجدول (08) نسبة الإقراض الرسمي والإقراض غير الرسمي، وعند قراءة الأرقام نجد أن نسبة الإقراض غير الرسمي (من العائلة والأصدقاء) مرتفعة وهذا مؤشر على أن هناك قصور في المؤسسات المالية والنقدية الرسمية، وأنها لا تقوم بدورها على أكمل وجه.

الجدول رقم (08): الاقتراض بحسب مصدر التمويل، 2014

	المؤسسات المالية	الإقراض غير الرسمي الخاص	العائلة/الأصدقاء
الجزائر	2.2	1.5	13.2
البحرين	21.3	13.3	36.4
جيبوتي*	4.5	4.8	18.3
مصر	6.3	2.5	21.5
العراق	4.2	19.8	48.2
الأردن	13.6	1.1	17.4
الكويت	14.1	12.0	30.2
لبنان	15.6	4.4	12.9

موريتانيا	7.7	5.1	29.8
المغرب*	4.3	1.9	40.9
عمان*	9.2	6.6	33.1
قطر*	12.6	8.9	30.6
السعودية	12.2	18.3	37.3
الصومال	2.0	9.3	40.7
السودان	4.2	1.6	38.0
سوريا*	13.1	16.9	20.1
تونس	8.0	3.3	16.1
الإمارات المتحدة العربية	14.4	5.9	28.5
فلسطين	4.2	8.5	25.7
اليمن	0.4	15.0	51.7

المصدر: البنك الدولي، المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية 2014*أرقام 2011.

خلاصة:

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة و الهامة التي برزت على الساحة الدولية بعد نشوب الأزمة المالية في عام 2008، حيث بات واضحا الاهتمام العالمي من قبل المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية بموضوع الشمول المالي، إلى جانب مواضيع أخرى لا تقل أهمية عن ذلك مثل الاهتمام بتعزيز قدرات وإمكانيات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، كما يعتبر الشمول المالي السبيل الوحيد لضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة لجميع فئات المجتمع وخاصة المهمشة والضعيفة منها على أن تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

وقد تضمن الشمول المالي وفق قادة مجموعة العشرين مبادئ قائمة على الابداع والابتكار وسياسات من شأنها تحسين وصول الفقراء لخدمات المالية عبر قنوات مختلفة، إضافة إلى مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي، وهذه المؤشرات تناولت قياس ثلاثة أبعاد أساسية متمثلة في، الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية. ولكل بعد من هذه الأبعاد مؤشرات خاصة به.

وفي إطار الاهتمام العالمي المتزايد بتعميم الشمول المالي وتوصيل الخدمات المالية لأكبر عدد من الافراد، فقد برزت العديد من الهيئات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي، والتي تباينت من حيث تركيبها ونطاق اختصاصها ودرجة ارتباطها وأهميتها، أما من حيث واقع الشمول المالي فقد تطرقنا في هذا الفصل إلى واقع الشمول المالي عالميا وعربيا وذلك لمعرفة الاختلافات المتفاوتة ودرجة التطور التي عرفها الشمول المالي ودراسة المؤشرات الجزئية للعالم وأسباب المعوقات التي تواجهه.

أما في الفصل التالي فسوف نتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إبراز أهم المفاهيم والخصائص والأشكال وأهم مصادر وأساليب تمويلها التي تعتمد عليها لقيامها بالدور المراد منها.

الفصل الثاني: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد.

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القاعدة الأساسية في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و هذا ما أدى إلى زيادة اهتمام الحكومات و الباحثين بها يوما بعد يوم، و ذلك للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها و النامية، حيث أصبح الاقتصاد العالمي يعتمد و بشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات و الأصعدة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو على المستوى العالمي، و لقد استطاعت هذه المؤسسات أن تبرهن على قوة الدور الذي تلعبه بالرغم من المشاكل و المعوقات التي تعرقل نشاطها و مسيرتها نحو التطور في ظل التحديات التي تقف أمامها، و ذلك من خلال الخصائص التي تتميز بها و التي أهلتها لكي تحتل مكانة هامة في اقتصاديات الدول.

ولأخذ نظرة على موضوع المؤسسات لصغيرة والمتوسطة قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر وأساليب تمويلها.

المبحث الثالث: دور الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها وأساليب تطويرها.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نظرنا خطوة رئيسية في طريق معالجتنا لهذا الموضوع الحيوي، ذلك لما تمثله من أهمية بالغة في محاولة توضيح وتحديد المعالم والمحددات التي يؤخذ بها في تصنيف وتحديد طبيعة نشاط هذا النوع من المؤسسات في المحيط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا للتباين الكبير حول مفهوم "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" بين أنظمة الدول المختلفة، ولعدم وضوح مصطلحها لقانوني، لا بد أن ننطلق في دراستنا من مفهوم "المؤسسة" كوحدة اقتصادية.

أولا: تعريف المؤسسة.

لا يوجد تعريف محدد للمؤسسة، إنما تعتبر هذه الأخيرة "وحدة اقتصادية، مؤلفة من مجموعة أفراد متضامنين تربطهم علاقات معينة من أجل تحقيق هدف معين". كما يمكن اعتبرها "مجموعة أفراد وأموال لها كيان واقعي خاص تتمتع بالاستقلال والذاتية وتتكون من عناصر مختلفة يتم تعيينها في سبيل تحقيق غاية المؤسسة"[1].

وهذا يعني أنها "كيان اجتماعي، وتجمع انساني جامع للأفراد العاملين بهدف تنفيذ وأداء أعمال ونشاطات لا يمكن لفرد واحد القيام بأعبائها".

كما يمكن أن نستخلص أن عناصر المؤسسة أو خصائص المؤسسة هي:

- منتجة للسلع والخدمات.
- تجمع إنساني.
- مكان للتبادل.

ثانيا: معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لعدد من المعايير والمؤشرات مما يجعله يشكل صعوبة في وضع تعريف شامل لها، وقد تم تقسيم هذه المعايير إلى نوعين معايير كمية ومعايير نوعية[1].

[1] نبيل جواد، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة gestion des PME**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2007، ص 19.

2-1- المعايير الكمية: تشمل معايير عدد العمال، رأس المال، حجم الإنتاج، درجة الانتشار وحجم الاستهلاك السنوي.

تسمح لنا هذه المعايير بتحديد حجم المؤسسات وجمع الإحصاءات وتسهل من عمل الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-1-1معيار عدد العمال (حجم العمالة): يعتبر المعيار الأكثر شيوعا في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لسهولة قياسه ودقته في التصنيف ويتميز هذا المعيار ببساطته وسهولة المقارنة من خلاله بين حجم المشروعات.

2-1-2-معيار رأس المال: يعتبر معيار رأس المال المستخدم بالمؤسسة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، وفي هذه الحالة تطرح مشكلة تحديد المقصود برأس المال، هل هو رأس المال المستثمر ثابت وعامل؟ أو يقصد به فقط رأس المال الثابت.

بحيث يعبر رأس المال الثابت عن قيمة المباني والآلات والأدوات وغيرها، والتي تعكس حجم الطاقة الإنتاجية للمشروع، أما س المال العامل فهو يمثل المورد المتغير للمشروع الذي يمول به أصوله المتداولة من مخزون سلعي وسلع نهائية وتمويل ما يوظفه من عاملين[2].

الأخذ بهذا المعيار لا يصلح بمفرده لتعريف المؤسسات الصغيرة أو استخدامه كمعيار للمقارنة بين المؤسسات المتماثلة في الدول المختلفة حيث تختلف قيمة النقود من دولة إلى أخرى بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية بصفة عامة. ويفضل عدم الاعتماد على هذا المعيار بمفرده حيث يمكن الاسترشاد به مع معيار آخر.

2-1-3-معيار الجمع بين العمالة ورأس المال: يعتبر كل من رأس المال ومعيار العمالة من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمؤسسة لذا فإن الاعتماد على أي منها منفردا يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة في تحديد حجم المؤسسة، فقد نجد عدد العمال في مؤسسة ما قليلا، ولا يعني هذا أن حجمها صغير إذ من المحتمل أن يكون رأس المال كبير نسبيا، وبالتالي تصنيف هذه المؤسسات حسب معيار رأس المال ضمن المؤسسات الكبيرة. وقد تكون

---

[1] لعويطي نصيرة، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014، ص ص: 5-4.

[2] شبوطي حكيم، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل**، دراسة حالة الجزائر، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007-2008، ص:54.

بالفعل كذلك، في حين أنها مصنفة صغيرة أو متوسطة وفقا لمعيار العمالة وربما يحدث العكس، فقد نجد رأس المال صغيرا وحجم العمالة كبير، فيتم تصنيف المؤسسة كبيرة وفقا لمعيار العمالة وصغيرة ومتوسطة وفقا لمعيار رأس المال.

لذا وجد معيار معامل رأس المال على العمل (K/L) الذي يمزج بين المعيارين، ويمثل حجم رأس المال المستخدم بالنسبة للوحدة الواحدة من العمل (L) ويحسب بقسمة رأس المال الثابت (K) على عدد العمال (L) ويعني الناتج كمية الاستثمار اللازمة لتوظيف عامل واحد في المؤسسة وغالبا ما يكون هذا المعيار (KL) منخفضا في القطاعات التي تتميز بقلة رأس المال، ومرتفعا في القطاعات الصناعية للمؤسسات الكبرى والعملاقة التي تحتاج إلى رأس المال الكبير وذات التقدم الفني العالي.

2-2- المعايير النوعية: إن المعايير الكمية وحدها لا تكفي لتحديد ووضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لتباين المعطيات من قطاع لآخر. هذا ما جعل الباحثين يدرجون معايير أخرى وهي المعايير النوعية، من أهمها ما يلي: الاستقلالية؛ الملكية؛ الحصة السوقية؛ مجال النشاط.

2-2-1- الاستقلالية[1]: ويمكن أن نطلق على هذا المعيار اسم المعيار القانوني ونعني به استقلالية المؤسسة عن أي تكتلات اقتصادية وبذلك نستثني فروع المؤسسات الكبرى. وأيضا استقلالية الإدارة والعمل وأن يكون المدير هو المالك دون تدخل هيئات خارجية في عمل المؤسسة، بمعنى أنه يحمل الطابع الشخصي وتفرد المدير في اتخاذ القرارات، وأن يتحمل صاحب أو أصحاب المؤسسة المسؤولية كاملة اتجاه الغير.

2-2-2- الملكية: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالملكية الفردية ومعظمها تابع للقطاع الخاص في شكل مؤسسات أو شركات أموال وقد تكون ملكيتها ملكية عامة كمؤسسات الجماعات المحلية وقد تكون الملكية مختلطة.

2-2-3-حصة المؤسسة في السوق: وهو ما يشير إلى أن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محدودة وبعبارة أخرى فإن الحصة في السوق لهذه المؤسسات لا تصل إلى أن تكون حصة احتكارية بل هي أقرب إلى حالة المنافسة مع غيرها من المؤسسات وهو أيضا مرتبط بالمعيار الخاص بقيمة المبيعات السنوية.

2-2-4-مجال النشاط: نعني به أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وألا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة.

[1] خوني رابح، حساني رقية، رابح خوني، رقية حساني، **"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات التمويل"**، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.ص 22.

وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج[1].

ثالثا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن الفهم الجيد لحقيقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب منا الإلمام بمعني ومفهوم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث أن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة، تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية، حيث ما زال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذا القطاع سواء كانوا أفراد أو هيئات أو مؤسسات وهذا الجدل لم يحسم حتى الآن، ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تحديد تعريف يميزها عن الصناعات الكبيرة، فتعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية.

1- مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نحاول في هذا الصدد التطرق إلى تعاريف بعض الدول ونصنفها إلى قسمين: القسم الأول (الدول الصناعية الرائدة)، القسم الثاني (الدول النامية)[2].

تعريف بعض الدول الرائدة:

الدول الرائدة هي الدول السباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لوجودها بأعداد هائلة ودخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة والتصدير.

أ - تعريف الولايات المتحدة الامريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي[3]:

- مؤسسات الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1 - 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 5 - 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

[1] عبد المطلب، عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2009، ص ص: 28-29.

[2] بلبشير توفيق، دحو حنان، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية لعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016، ص 15.

[3] لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص 14.

- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ب- **تعريف اليابان:** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا، فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

ج- المملكة المتحدة: تعرف الصناعات الصغيرة في بريطانيا على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل، ولا تزيد الأموال المستثمرة فيها عن مليون دولار[1].

د- **تعرف فرنسا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من 10 الى 100 عامل، تسير بواسطة فريق محدد، أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك[2].

هـ- **تعريف الاتحاد الاوروبي:** عرف المؤسسة الصغيرة على أنها المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا وتبلغ إيراداته أقل من 7 ملايين أورو أو اجمالي أصول أقل من ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من 50 عاملا ولكن أقل من 250 وتبلغ ايرادات أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو والتي لا تكون في حد ذاتها مملوكة بنسبة 25% من قبل مؤسسة أخرى[3].

والجدول التالي يصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول:

جدول رقم(09): تعاريف الدول الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	عدد العمال	معايير أخرى
كندا		
المصغرة	غير مستخدم	
الصغيرة	أقل من 500 في الصناعة 50في	أقل من 5ملايين دولار مبيعات
المتوسطة	الخدمات	سنوية
	غير مستخدم	

[1] فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، **الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص55.

[2] Jean Yves Capul, **dictionnaire d'économie et de sciences sociales Hatier**, paris 2009-p176.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص 31.

الولايات المتحدة		
المصغرة	غير مستخدم	غير سائد.
الصغيرة	أقل من 500	عادة أقل من 5ملايين.
المتوسطة	غير مستخدم	مبيعات سنوية.
الاتحاد الأوروبي:		مستقل.
المصغرة	أقل من 10.	أقل من 7ملايين يورو مبيعات أو 5مليون أصول.
الصغيرة	أقل من 50.	أقل من 40مليون مبيعات أو 27مليون أصول.
المتوسطة	من 50 إلى 250.	

المصدر: برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، ص2.

2- تعـريف بعض الدول النامية:

أ- بلدان جنوب شرق آسيا: في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا بتصنيف المنشآت الصغيرة إلى أربعة نـواحي[1].

- من 1إلى 10عمال: مؤسسات عائلية وحرفية
- من 10 إلى 49 عامل: مؤسسات صغيرة.
- من 49 إلى 99 عامل: مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل: مؤسسات كبيرة.

ب- **الهند:** أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشآت التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت آلة أو أقل من 100 عاملا لو لم تستخدم الآلة ولو لم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

ج-**السودان:** تعرف الصناعات الصغيرة بأنها المنشآت الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأسمالها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي.

[1] برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، ص 29.

3- تعريف بعض المنظمات الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أ- تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "يونيدو" المشروعات الصغيرة بأنها: " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها طويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الاجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 و50 عاملا[1].

ب- تعريف اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأوسط:

تعرف بأنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا، أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة[2].

ج- منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة:

تعرف بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100.000 دولار.

3- التعريف الجزائري:

في القانون الجزائري فقد جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن القانون رقم 01-18 الصادر في الجريدة الرسمية بتاريخ 12 ديسمبر 2001 حيث قام بتعريفها وميز بين مختلف أشكالها فهو يعرفها باعتبارها مؤسسة إنتاج أو خدمات:

- عدد العمال من 1 الى 250 عامل
- رقم الأعمال السنوي لا يتجاوز 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- أن تستوفي معايير الاستقلالية، ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة او مجموعة مؤسسات أخرى، 25% فأكثر[3].

[1] رابح خوني، مرجع سابق، ص 32.

[2] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص 30.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(المادة 4) من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر، 15 نوفمبر 2001)، ص5.

ثم قسم القانون حسب المواد 5 و6 و7 من القانون السابق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى ثلاث مؤسسات، متوسطة، صغيرة، مصغرة، واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم الأعمال أو مجموعة الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي:

- المؤسسة المصغرة: تشغل ما بين 1 و9 عمال ورقم الأعمال أقل من20 مليون دينار وحصيلة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.
- المؤسسة المتوسطة: هي التي تشغل ما بين 50 و250 شخص ورقم أعمال ما بين 200 مليون دينار و2 مليار دينار وحصيلة سنوية ما بين 10 و500 مليون.
- المؤسسة الصغيرة: تشغل ما بين 10 و49 عامل ورقم أعمال سنوي لا يتجاوز 200 مليون دينار وحصيلة سنوية لا تتجاوز 10 مليون دينارا.

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية.

جدول رقم(10): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي ب(الدينار الجزائري)	الحصيلة السنوية ب(دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 مليون إلى 500 مليون

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد: عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–** مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 13.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

أو قد يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو بعدم تأكد عالي لغرض الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع[1].

أما المؤسسات الصغيرة فيمكن أن نعرفها على أنها منظمة مملوكة ومدارة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه لذلك تبذل جهود كبيرة في السنوات الأولى، لغرض أن يقف العمل على قدميه ويستطيع الاستمرار والمنافسة لاحقا من قبل المؤسس والمؤسسين أو من قبل الإدارة بشكل عام حيث عدد العاملين لا يتجاوز حد معين وفقا لإحصاءات الدولة التي تعمل فيها، ولا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية دورها[2].

وتعرف المؤسسة المتوسطة على أنها: منظمة مملوكة من عدد أكبر من الافراد قياسا للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية ويعمل فيها عدد أكبر من العاملين، وقد تمثل حالة وسطية بين الحجم الصغير والكبير[3].

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأشكال تصنيفها.

أولا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

للمؤسسات مجموعة من الخصائص تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى وهذه الخصائص قد أكسبتها مرونة اتجاه البيئة الاقتصادية التي تتواجد فيها خاصة فيما يخص تخفيض التكاليف وهذا ما مزاد من أهميتها في دفع عملية التنمية الاقتصادية ومن هذه الخصائص ما يلي[4]:

---

[1] ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص 15.

[2] عليان نبيلة، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر–** مذكرة نيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014، ص 14.

[3] برجي شهرزاد، **مرجع سابق**، ص 19-20.

[4] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2013، ص 36.

- **سهولة التأسيس (النشأة)**

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعنصر السهولة في إنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.

- **الاستقلالية في الإدارة:**

تتركز معظم القرارات على مستوى مالكها إذ في الكثير من الحالات يلتقي شخص المالك بالمسير وهذا ما يجعله يتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكها مما يسهل من قيادة هذه المؤسسة وتحديد الأهداف التي يعمل المشروع على تحقيقها كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والسياسات والنظم التي تحكم عمل المؤسسة.

- **سهولة وبساطة التنظيم:**

تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات وتوضيح المهام والتوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط واللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.

- **مركزية التدريب الذاتي:**

تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات

- **المرونة:**

القدرة على الانتشار نظرا لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف مما يساعد على توزيع عادل للدخول والثروة وتحقيق التوازن الجغرافي والإقليمي للتنمية[1].

[1] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 35.

- **نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد:**

يسمح بالاتصال السريع صعودا ونزولا بين إدارة المؤسسة وعمالها داخليا أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا، وهي في مثل هذه الحالة قليلة الحاجة إلى اللجوء إلى دراسات السوق المعقدة لأن التحولات على مستوى السوق الداخلي يمكن رصدها بسهولة من قبل المسيرين.

- **جودة الإنتاج:**

إن التخصيص الدقيق والمحدد لمثل هذه المؤسسات يسمح لها بتقديم إنتاج ذو جودة عالية، حيث يعتمد النمط الإنتاجي فيها على مهارات حرفية ومهنية، مما يجعلها تستجيب بشكل مباشر لأذواق واحتياجات المستهلكين، وهو ما يسهل عملية التكيف والتطور ويستجيب بذلك للتقلبات المفاجئة في توفير الإنتاج.

- **توفير الخدمات للصناعات الكبرى:**

إن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تستجيب لطلبات الصناعات الكبيرة بتوفير مستلزمات معينة (منتجات محددة، أيدي عاملة)، حيث تتم هذه العمليات وفق التعاقد من الباطن (المناولة)

- **قصر فترة الاسترداد:**

وهي عبارة عن الفترة المطلوبة لاسترداد تكاليف استثمار مشروع من واقع تدفقاته النقدية لذا فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتمكن من استرداد رأس المال المستثمر فيها في فترة زمنية أقصر من غيرها من الشركات نتيجة لـ:

- صغر حجم رأس المال المستثمر
- سهولة التسويق
- زيادة دورات البيع
- قصر دورة الإنتاج.

ثانيا: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع تختلف باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك وأهم هذه المعايير هي:

أولا– تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها:

يمكن أن تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعتها إلى ثلاث أنواع:

- **المؤسسات العائلية:**

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون إقامتها هو المنزل تعتمد على المهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوازنة وتنتشر في الريف والحضر ويغلب عليها الطابع العائلي

- **المؤسسة التقليدية:**

تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض اليد العاملة خارج أفراد العائلة، وتعتبر هذه صفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة كمحل
للقيام بالأعمال الخاصة بها[1].

- **المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:**

تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة، من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتوجات التي يتم صنعها بطريقة منتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة، وبالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة، بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، واستعمال الأدوات والآلات المتطورة.
- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة ومتطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجيا متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة للتسيير [2].

[1] قنيدرة سمية، **"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة" –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة–، الجزائر، 2010/2009، ص 62-63.

[2] عالم عبد الله، سبع حنان، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في تنمية الاقتصاد الوطني**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: واقع و آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/05/06، ص04.

ثانيا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس طبيعة الإنتاج:

يمكن لنا أن نصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة من خلال هذا المعيار إلى

- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية :**

ويرتكز نشاطها على:

- المنتجات الغذائية.
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج.
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقا
- تحويل المنتجات الفلاحية.

ويعود سبب تركيزها على مثل هذه المنتوجات بسبب طبيعة الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكونها تعتمد على الموارد الأولية المتفرقة والتقنيات الإنتاجية البسيطة واليد العاملة الكثيفة

- **مؤسسات إنتاج السلع الوسيطية:**

يركز هذا النوع على مؤسسات:

- تحويل المعادن.
- صناعة مواد البناء.
- المؤسسات الميكانيكية والكهربائية.
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم.

ويعود التركيز على مثل هذه الصناعات بسبب الطلب المحلي على هذه المنتوجات خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

- **مؤسسات إنتاج سلع التجهيز**

إن أهم ما يميز هذه المؤسسات على المؤسسات الأخرى هو احتياجها إلى الآلات والمعدات الضخمة التي تتمتع بالتكنولوجيا العالية والرأس المال الكثيف وهو ما لا ينطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك نجد أن مجال تدخل هذه المؤسسات ينحصر في بعض الأنشطة البسيطة مثل التركيب وصناعة بعض التجهيزات البسيطة في الدول المتقدمة وعمليات الصيانة والإصلاح وتركيب قطاع الغيار المستوردة في البلدان النامية[1].

ثالثا: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات وهي:

المؤسسات المصنعة والمؤسسات غير المصنعة

الجدول رقم (11): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أسلوب تنظيم العمل.

الإنتاج العائلي		**النظام الحرفي**		**النظام الصناعي المنزلي للورشة**		**نظام المصنع**	
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3		5	6	3	8

المصدر :لخلف عثمان، مرجع سبق ذكره، ص.34

[1] مشري محمد الناصر، **دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، 2011/2008، ص14.

- **المؤسسات غير المصنعة:**

تجمع بين نظام الإنتاج العائلي والحرفي، المشار إليه في الجدول رقم، (04) الفئات (3،2،1) إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل ومع ذلك يحتفظ بأهمية في الاقتصاديات الحديثة، أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقى دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

- **المؤسسات المصنعة:**

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات الغير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[1].

رابعا: التصنيف حسب الشكل القانوني:

الشكل القانوني legal form هو الشكل الذي يأخذه العمل من الناحية القانونية عندما يحصل على ترخيص لإقامته وعند حصوله على وجود قانوني ورسمي، فهذا الشكل يحد من يملك العمل من الناحية القانونية، وما هي حقوق وواجبات كل من "المالكين" "و العمل" والعلاقة بينهما[2].

1-مؤسسات فردية:

هي مؤسسات يمتلكها شخص واحد يعتبر رب العمل أو صاحب رأس المال لعوامل الإنتاج الأخرى ويقدم هذا الشخص رأس المال المكون الأساسي لهذه المؤسسة بالإضافة إلى عمل الإدارة والتنظيم أحيانا وغالبا لا يكون عدد العاملين فيها مرتفعا[3].

2-الشركات:

تعرف على أنها عقد بين شخصين أو أكثر للقيام بعمل معين واقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، إلا أنه لكل نوع من الشركات تعريف خاص بها لأن لكل شركة خصوصيتها وتنقسم إلى نوعين هما: شركات الأشخاص وشركات الأموال.

2-1-شركات الأشخاص:

تتكون شركات الأشخاص بين أشخاص يعرفون بعضهم لبعض معرفة أي أنها تقام على الاعتبار الشخصي والثقة

[1] لخلف عثمان، مرجع سابق، ص.34-33

[2] سعاد نائف برنوطي، **"إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)**، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008، ص 109.

[3] برجي شهرزاد، مرجع سابق، ص38.

المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح وتتضمن شركات الأشخاص[1]:

2-2-شركات التضامن:

هي شركة تضم متعاقدان فأكثر بهدف التجارة ويكون الشركاء فيها متضامنون في جميع تعهداتهم ولو قام واحد منهم بتصرف ما يشترط أن يكون هذا التصرف باسم الشركة ويجب أن يقوم الشركاء بتقديم حصص حيث يمكن أن تكون الحصة إما نقدية أو عينية أو حصة عمل[2].

2-3- شركة التوصية البسيطة:

وهي شركة تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مسؤولين متضامنين يكونون من أصحاب الأموال يسمون الموصون ولا يكونون مسؤولين إلا بحدود قيمة حصتهم في الشركة[3].

2-4-شركة المحاصة :تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي بين إثنين أو أكثر من الشركاء للقيام بنشاط اقتصادي

خلال فترة زمنية معينة ومحدودة لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء على حسب الاتفاق مع نهاية الغرض المراد من تأسيس هذه الشركة[4]

2-5-**شركات الأموال:**

شركات الأموال تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدم الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصة ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من: شركات المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ويمكن أن تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الأشكال التالية: الشركة ذات المسؤولية المحدودة، شركة التضامن وهي الأشكال الأفضل ملائمة لها من بين أشكال الشركات نظرا لمسؤولية الشركاء، إضافة الى المؤسسات الفردية.

2-6-الشركة ذات المسؤولية المحدودة:

هي شركة تجارية تتحدد مسؤولية كل شريك فيها بمقدار حصته في رأس المال ويمكن أن يكون لها عنوان ويخضع

[1] رابح خوني، مرجع سابق، ص62.

[2] رضا إسماعيل البسيوني، **"إدارة الأعمال"**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009، ص 201-202.

[3] عاطف وليم أندراوس، **دراسات الجدوى لاقتصادية للمشروعات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007، ص252-253.

[4] مشري محمد الناصر، مرجع سابق، ص17.

انتقال الحصص فيها للقيود القانونية والاتفاقية الواردة في عقد الشركة، ولا تنشأ لها الشخصية الاعتبارية بمجرد العقد بل تحتاج إلى إجراءات أخرى[1].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم، كما أنها تمثل المستوعب الأساسي للعمالة، وتساهم بفعالية في التصدير وزيادة قدرات الابتكار والجدير بالذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90%من المنشآت في بلدان العالم المتقدم والنامي[2].

وتتمثل أهمية هذه المؤسسات على المستويين الفردي الاجتماعي في:

أولا– على مستوى الفرد (صاحب المشروع):

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الفرد فيما يلي:

- تشبع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاجة أصحابها في إثبات الذات فصاحب المشروع الصغير الناجح يشعر أنه إنسان استطاع أن يحقق لنفسه ولمجتمعه التقدم والنمو إلى جانب أنه يضمن لأسرته وله الحصول على دخل ذاتي.
- يحقق المشروع الصغير لصاحبه فرصة لتوظيف مهاراته وقدراته الفنية وخبراته العملية والعلمية لخدمة مشروعه
- وباستعراض تاريخ الأثرياء والمشاهير، تكتشف أن الكثيرين منهم قد بدؤا بمشروعات صغيرة حتى ازداد نشاطهم وحجم أعمالهم ونطاقهم.

ثانيا– على مستوى المجتمع:

تتمثل أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى المجتمع فيما يلي[3]:

- تغطى المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من احتياجات السوق المحلي.
- تساهم إلى حد كبير في إعداد العمالة الماهرة
- تشارك في حل مشكلة البطالة حيث أنها تستوعب القطاع الأكبر من العمالة في مختلف المجتمعات.

[1] رابح خوني، مرجع سابق، ص 63.

[2] عليان نبيلة، **مرجع سابق**، ص 36.

[3] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص 75-77.

- تعمل تلك المشروعات على تحقيق التوازن الإقليمي في ربوع المجتمع من خلال عملية التنمية الاقتصادية وفي الانتشار الجغرافي وتحقيق النمط المتوازن لجميع أقاليم الدولة وزيادة حجم الاستثمارات في هذه الأقاليم.

وتظهر أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والمتقدمة أيضا من خلال:

ثالثا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

- تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز بارتفاع كثافة العمل مما يساعد هذه الدول على مواجهة مشكلة البطالة دون تكاليف رأسمالية عالية.

- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل التفاوت الإقليمي وتحقيق التنمية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بالتوطن بالقرب منها أو بالتعامل معها

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على التخفيف من حدة التمركز العمراني الزائد لعواصم الدول ومدنها الرئيسية.

رابعا– أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة:

تتمثل أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة فيما يلي[2]:

- التجديد والابتكار ورفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، وخاصة الدول حديثة التصنيع.

- تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في أحجام الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة أعلى، وتدعيم روابطها الخلفية والأمامية مع الشركات الأم

[1] شبوطي حكيم، **الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيظر–بسكرة–، الجزائر، جوان 2008، ص 215–214.

[2] شبوطي حكيم، **مرجع سابق**، ص 214.

- توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من مشكلة البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات

- الوفاء بالطلب المتزايد على الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخول والمعيشة مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة التي تتأثر بالأذواق وتفضيل الأفراد.

خامسا– الأهمية الاجتماعية والثقافية:

إن العمل الحرفي والذي يعد نواة المشروعات الصغيرة هو انعكاس للازدهار الثقافي في أي مجتمع وهو متناسب طردا مع ثقافة الأمم وازدهارها الاجتماعي والثقافي كما أن المشروعات الحرفية هي الحامل الأمين والمستودع الملائم للثقافات البشرية والذي غالبا ما يحميها من الاندثار والضياع[1].

أهميات أخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمثلت فيما يلي:[2]

- قدرة هذه المؤسسات على الاستفادة من المواد الخام المتوفرة ومنتجات الصناعات الأخرى لإنتاج سلع تامة الصنع تساهم في تلبية احتياجات وأذواق المستهلكين

- سهولة تأسيس المؤسسات الصغيرة بحيث لا تحتاج إلى رأس مال كبير أو تكنولوجيا متطورة وتساهم بتوفير المزيد من فرص العمل سواء للمؤسسين أو الشركاء أو العاملين في هذه الصناعة

- قدرة هذه المؤسسات على الإنتاج والعمل في مجالات التنمية الصناعية المختلفة

- قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع الأوضاع والظروف المحلية وخاصة في المناطق التي قد لا تتوافر فيها في بعض الأحيان مرافق متطورة للبنية الأساسية مما يخفف العبء على ميزانية الدولة

- قيام هذه المؤسسات بالتخصص في العمليات الإنتاجية أو الخدماتية التي قد تحجم المؤسسات الكبرى على القيام بها

[1] بيان حرب، **"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"**، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006، ص 120.

[2] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص ص: 81-77.

- قدرتها على التكييف مع المتغيرات المختلفة مثل تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل الأمر الذي يساعد على السيطرة على التقلبات
- تعتبر المؤسسات الصغيرة أداة فاعلة في توسيع القاعدة الإنتاجية
- دعمها للاستهلاك المحلي كون أجور العاملين فيها منخفض.
- حاضنة للمهارات والإبداعات
- عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي.
- تغذية المشروعات الكبيرة بالأفكار الجديدة.
- تتيح المجال أمام الشباب الطموح لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية[1].
- تساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال المعطلة واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل.
- تساهم في التخفيف من الأوبئة الاجتماعية وانتشار الجريمة والانحرافات، ومن ثم تسهم في التقليل من الإنفاق الحكومي في هذا الاتجاه.
- تساعد على تشغيل المدخرات الشخصية لأصحابها مما يشكل دعما للاقتصاد الوطني
- تساعد في إكساب العاملين فيها مهارات قد تساعدهم على الانتقال إلى وظائف أفضل والبدء بمشروعات صغيرة جديدة.

[1] بيان حرب، **مرجع سابق**، ص 120.

المبحث الثاني: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر وأساليب تمويلها.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دوافع كانت سببا في ظهورها وتطورها، كما أن جميع المؤسسات على مختلف مستوياتها ومهما كان حجمها وطبيعة نشاطها سواء كانت مستحدثة أو قديمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، لهذا سنتناول في مبحثنا هذا أهم دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مصادر وأساليب تمويلها.

المطلب الأول: دوافع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مبنياً على مجموعة من الدوافع والتي تتمثل في[1]:

أ- دافع اقتصادي: يتمثل في:

- النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا بالتركيز على الصناعات الخفيفة، وقطاع الخدمات والمهن الحرة، لأن فرص التوظيف فيها قد تكون أكبر بالمقارنة بغيرها، وبالنسبة إلى رأس المال فضآلته النسبية تسهل عملية تمويلها عكس الصناعات الكبيرة.
- عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي نتيجة التركيز على الصناعات الكبيرة المنتجة وتوجيه إنتاجها نحو التصدير إلى الخارج.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي نوعاً ما من المنتجات والصناعات الصغيرة، بإتاحة الفرصة للكفاءات والإمكانيات البشرية المتاحة محلياً.

ب- دافع مالي: يتمثل في:

- إنشاء المؤسسات الصغيرة لا يثقل كاهل الخزينة العمومية، لأنها لا تتطلب ميزانية ضخمة، كما أن التقنيات المستخدمة فيها بسيطة، فتنخفض الحاجة إلى مستوى عال من المهارة، ومن ثم لا تحتاج إلى تدريب راق، لذلك تتمتع هذه المؤسسات بدرجة عالية من المرونة في حركات دخول وخروج عنصر العمل، وهذا ما يوفر على المؤسسة أموالاً كبيرة.

[1] بلونيس محمد، هادف محمد، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و دورها في محاربة البطالة**، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون-تيارت، 2019/2018، ص 13-12.

- كبر ربحية هذه المؤسسات إذ أن ما تحققه من أرباح يفوق ما تتطلبه من أموال وتكاليف فقد ثبت أن الصناعات الصغيرة في البلدان النامية بتقنياتها البسيطة، كانت في بعض الحالات أعلى إنتاجية من الصناعات الكبيرة ذات التقنيات الحديثة المرهقة لميزانية الدولة.

ج – دافع سياسي:

لا يوجد هدف سياسي محدد تريد الدولة تحقيقه، لكن يشار إلى أنها تريد الدخول في سياسة جديدة تختلف عن السابق تحقق البقاء والاستمرارية، وهذا لترابط السياسة بالاقتصاد.

د – دافع اجتماعي:

يعتبر هذا الدافع من أهم الدوافع لظهور المؤسسة الصغيرة، وهو يتلخص فيما يلي:

- تدهور الوضعية الاجتماعية نتيجة تفشي ظاهرة البطالة، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، نظراً لتسريح عدد كبير من العمال.
- تضخم حجم العمالة في بعض القطاعات الحديثة، وخاصة أجهزة الدولة، وغيرها من القطاعات الخدمية، وتزايد الأعمال الطفيلية في القطاعات غير المنظمة.
- النزوح المستمر لقوى العمل داخلياً وخارجياً.

كل هذه الدوافع وغيرها أدت بالحكومة إلى التفكير في إيجاد صيغ وبرامج وآليات لتنظيم النشاطات الاقتصادية، حتى يتسنى مراقبتها ودعمها والقضاء على النشاطات غير المشروعة، على رأسها ظاهرة التهريب والتهرب الضريبي والجمركي، إضافة إلى إيجاد مناخ يساعد الشباب الراغب في العمل، خاصة الإطارات منهم، في بلورة أفكارهم، وإبراز كفاءاتهم في إنشاء وتسيير ومتابعة مؤسساتهم وهذا ما دعم الاتجاه لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتهما بدءاً بتأسيسها وانطلاقها، وأثناء تطويرها وتنميتها وتحديثها، وكذلك في حالة استعدادها للعمل نحو الأسواق التصديرية وتحتاج المؤسسات المتوسطة والصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج،

[1] منال طلعت محمود، **التنمية والمجتمع**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 307.

إضافة إلى الحالات التي تتعرض فيها المؤسسة لأي حدث استثنائي. ويمكن حصر مصادر تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في[1]:

أولا: التمويل من المصادر الداخلية تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كغيرها من المؤسسات على مصادرها الداخلية قبل لجوئها إلى المصادر الخارجية، وتتمثل المصادر الداخلية فيما يلي[2]:

1-رأس المال (الأموال الشخصية): أيضا بالأموال الخاصة ويتكون من الأموال الشخصية التي ويسمي يحصل عليها صاحب المشروع من خلال علاقاته مع المحيط مثل العائلة والأصدقاء إضافة إلى مساهمة الشركاء، ويكون هذا الجزء من الأموال ضروري في مرحلة الانطلاق والنمو، وهو أيضا عامل مهم لأن المساهمة الشخصية تترجم ثقة صاحب المشروع في مشروعه كما تحافظ على استقلاليته المالية[3].

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الأكثر استعمالا من طرف المؤسسة وذلك للمرونة في هذا النوع من التمويل وذلك لتلبية الاحتياجات التمويلية وكذا جاهزيته عند الطلب، فالتمويل الذاتي يمثل الفرق بين صافي التدفقات النقدية كمداخيل بعد تخفيض التكاليف للمؤسسة خلال السنة و قيمة الأرباح الموزعة على المساهمين، والاهتلاكات والمؤونات التي تدخرها المؤسسة لمواجه المخاطر المستقبلية، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل الداخلي و بديلا تمويليا أمام المؤسسة لشراء أصول جديدة ودون الحاجة إلى الاقتراض من المصادر الخارجية.

يكمن الفرق بين التمويل عن طريق رأس المال (الأموال الخاصة) والتمويل الذاتي هو أن النوع الأول يكون في بداية نشاط المؤسسة أي عند تأسيس المؤسسة فان المتطلبات المالية التي يوفرها المستثمر في ذلك الوقت تدخل ضمن الأموال الخاصة، أما النوع الثاني من التمويل الداخلي التمويل الذاتي فانه يتم خلال دورة حياة المشروع أو المؤسسة أي بعد مرحلة التأسيس والانطلاق فان التمويل هنا يكون بناءا على صافي التدفقات والأرباح التي تحققها الشركة مثلا كالأرباح المحتجزة أو الغير موزعة أو المؤونات والاهتلاكات.

[1] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص 24-25.

[2] عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص ص: 13-14.

[3] Institut du développement Marseille**, le financement de la petite entreprise en Afrique**, l'Hamattan Edition, Paris, 1995, P: 35.

ثانيا: التمويل من المصادر الخارجية: عادة لا تستطيع المؤسسات المتوسطة والصغيرة تغطية كل احتياجاتها التمويلية من المصادر الداخلية لذلك فهي تلجأ إلى المصادر الخارجية والمتمثلة فيما يلي[1]:

1- الائتمان التجاري: حيث يعتبر الائتمان التجاري نوع من أنواع التمويل القصير الأجل والذي تحصل عليه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من الموردين وهي تمثل قيمة المشتريات الآجلة للبضائع والمواد الأولية التي تتحصل عليها المؤسسة من الموردين وبالتالي فانه يعتبر مصدرا آليا للتمويل لأنه مرتبط بالتغير في حجم المشتريات ولكن رغم ذلك فيمكن أن يصبح هنا التمويل مكلفا جدا بالنسبة للمؤسسة المقترضة إذا لم تقم بتسديد قيمة المشتريات في الآجال المحددة، مما يسيء إلى سمعتها في السوق.

2- الائتمان المصرفي: وهو يمثل القروض القصيرة الأجل عامة التي تتحصل عليها المؤسسة من البنوك لتمويل احتياجاتها القصيرة الأجل والقروض المتوسطة والطويلة الأجل لتمويل استثماراتها، ويتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي يوليها البنك للمؤسسة بوضع تحت تصرفها مبلغ من المال أو تقديم تعهد من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين، ويقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته وذلك لقاء فائدة يتفق عليها يحصل عليها البنك.

3- التمويل من المصادر الخارجية الغير رسمية: يعتبر هذا النوع من التمويل من أكثر المصادر شيوعا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في الدول النامية وذلك بسبب التعقيدات التي يجدها أصحاب المؤسسات المتوسطة في الحصول على التمويل من الجهات الرسمية، والتمويل الغير رسمي هو ذلك التمويل الذي يتم من خلال قنوات تعمل غالبا خارج الإطار القانوني للدولة حيث يأخذ هذا التمويل مجموعة من الأشكال كالتمويل من الأصدقاء والأقارب جمعيات تناوب الادخار والائتمان وغيره من الأشكال الأخرى.

4- التمويل عن طريق مؤسسات المتخصصة في الدعم والجمعيات المهنية: رغبه من الحكومة في ترقية وتنمية قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة قامت هذه بإنشاء مجموعة من المؤسسات والهيئات الحكومية بالإضافة إلى الجمعيات المهنية التي تسعى إلى تزويد هذا النوع من المؤسسات بالدعم والمساعدات المالية والفنية وذلك بغية التقليل من حالات عدم التأكد في البيئة الخارجية المالية والقانونية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

5- عقود تحويل الملكية: الذي يعبر عن قيام المؤسسات المالية بشراء أو خصم ديون المؤسسات التجارية التي تعمل في حقل السلع الاستهلاكية، أو قيام البنوك التجارية بشراء حسابات المدينين كالسندات والفواتير الموجودة

[1] عمران عبد الحكيم، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007، ص ص: 13-14.

لدى المؤسسات التجارية أو الصناعية والتي تتراوح مدتها بين 30-120 يوم، والهدف من هذه العملية هو توفير السيولة النقدية بشكل مستمر

المطلب الثالث: أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر مشكلة التمويل أهم وأبرز المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغير والمتوسطة، إذ كثيرا ما تعود لتختفي بعد مدة قصيرة من نشأتها، لأنها تفتقر إلى المهارات الأساسية في إدارة الأمور المالية، أو لنقص التمويل وتختلف أساليب تمويل هذه المؤسسات باختلاف المرحلة التي تمر بها والغرض المراد من التمويل، ويمكن أن نميز مجموعة من الأساليب التقليدية والمستحدثة.

1- الأساليب التقليدية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة

نميز في هذا الأسلوب نوعين من التمويل فنجد التمويل الطويل ومتوسط الأجل والتمويل قصير الأجل:

1-1- التمويل طويل الأجل والتمويل المتوسط الأجل:

يكون التمويل طويل الأجل موجه إلي تمويل النشاطات الاستثمارية خارج الاستغلال التي تتطلب أموال وذلك من أجل توسيع المؤسسة (المشروع) أو إقامة مشروع جديد، ويتجسد التمويل الطويل الأجل في القروض التي تمنحها البنوك المتخصصة مثل البنوك العقارية التي تمنح قروضا قد تصل إلى عشرين عاما، وذلك لتمويل عمليات البناء واستصلاح الأراضي وإقامة مشروعات الري والصرف، إلى جانب البنوك الصناعية والزراعية[1]، أما التمويل المتوسط الأجل فتمنحه البنوك من خلال القروض ولمدة تتراوح بين سنة و5 سنوات، وتلجأ المؤسسات المتوسطة والصغيرة إلى التمويل المتوسط الأجل (إلى جانب التمويل طويل الأجل) بغرض تمويل الجزء الدائم من استثماراتها في الرأسمال العامل المتداول والإضافات على وموجوداتها الثابتة.

وتشمل مصادر التمويل متوسط الأجل قروض المدة، تتراوح مدة هذا القروض بين 3 و 5 سنوات الأمر الذي يعطي المقترض الاطمئنان والأمان ويقلل من مخاطر إعادة التمويل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من بنوك التمويل المتوسطة والطويلة الأجل، ومن البنوك المتخصصة، وتجد أيضا قروض التجهيزات وتمنح هذه القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عندما تقدم على شراء آلات أو تجهيزات، وتمول الجهة المقرضة ما بين

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص ص: 185-186.

70% إلى 80% من قيمة التجهيزات التي يمكن تسويتها بسرعة، مثل الشاحنات والسيارات، والباقي يبقى كهامش أمان للممول[1].

1-2- التمويل القصير الأجل:

نقصد بالتمويل القصير الأجل تمويل نشاط الاستغلال، بمعنى تمويل العمليات التي تقوم بهما المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب 12 شهرا، ويوجه هذا التمويل لتغطية الاحتياطات التي تبرز على مستوى حسابات المدينين والدائنين والعلاقة بين مجموع هاته الكتل من الحسابات تشكل ما يعرف برأس المال العامل، وتعتمد في التمويل قصير الأجل على السلفات البنكية حيث تعتبر القروض البنكية الوسيلة الثانية التي تعتمد عليها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تمويل دورتها الاستغلالية، حيث تضمن السلفات البنكية للمؤسسة تسهيلات الصندوق، السحب على المكشوف، تسبيقات على البضائع[2].

ويعتمد أيضا التمويل القصير الأجل على الائتمان والشراء بالأجل، ويكون هذا الأسلوب متاحا لشراء المبني والمكائن والمعدات فقد يوافق الباعة بيع التجهيزات بالآجال، وأحيانا يكون ممكن بالنسبة للمواد الخام والأولية "برسم البيع" أي يعطى البائع للمؤسسة الفرصة بتسديد ثمن البضاعة بعد التصرف فيها بيعها لصالحها)، بالإضافة إلى الاقتراض من السوق الغير الرسمي أي عن طريق القنوات التي تعمل خارج إطار القانون الرسمي في الدولة كما ذكرنا سابقا.

2- الأساليب المستحدثة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة.

بالموازاة مع الأساليب التقليدية المعتمدة في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة والتي سبق التعرض، هناك أساليب مستحدثة لتمويل هذه المؤسسات والمتمثلة في:

1-2- التمويل التجاري التأجيري:

ويقصد به التمويل عن طريق التأجير، ويعرف بأنه: عبارة عن اتفاق بين الطرفين يخول أحدهما حق الانتفاع بأصل مملوك للطرف الآخر مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة، المؤجر هو الطرف الذي يحصل على الدفعات الدورية مقابل تقديم الأصل، في حين أن المستأجر هو الطرف المتعاقد على الانتفاع بخدمات الأصل مقابل

[1] محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص 294.
[2] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 57.

سداده لأقساط التأجير للمؤجر، وينقسم إلى ثلاثة أنواع[1]، فالنوع الأول هو ذلك النوع من التأجير الذي تكون فيه مدة عقد الإيجار أقل مكن العمر الإنتاجي للأصل المؤجر، ومن أمثلة ذلك تأجير السيارات الحاسبات الالكترونية معدات البناء.....الخ، ويسمي بالتأجير التشغيلي، أما النوع الثاني فهو طويل نسبيا ومقارنتا بالنوع الأول حيث يكون فيه العقد غير قابل للإلغاء فهو يستعمل في تأجير الأراضي...اخ ويسمي بالتأجير التمويلي، أما النوع الثالث فهو البيع وإعادة التأجير هو عقد بين مؤسسة مالكة لبعض الأصول حيث تقوم ببيع أصولها إلى مؤسسة مالية كشركات التأمين أو شركات مالية أو تأجيريه، بشرط أن يقوم الطرف الشاري بتأجير هذه الأصول إلى المؤسسة التي باعته إياها إن تسلسل هذه العملية يتطلب تدخل ثلاثة أطراف[2]:

- **المؤجر**: أي مؤسسة القرض الايجاري التي تقبل بتمويل العملية والتي تتميز بالملكية القانونية للأصل موضوع العقد، هذه المؤسسة تقوم بنشاط مالي مخصص بما أن المستأجر هو الذي يتحمل كل الالتزامات التقنية المتعلقة بالأصل.

- **المستأجر**: المستأجر هو الطرف الذي يسعى لاقتناء والحصول على الأصل بالتفاوض مع المورد حول السعر والتكلفة والمدة...الخ، وهو الذي يختار الأصل وحدد خصوصياته حسب احتياجاته.

- **المورد**: وهو الطرف الذي يسلم الأصل المطلوب من طرف المؤجر، وفقا للمعايير والمقاييس المتفق عليها بينه وبين المستأجر أما عن الأصل موضوع الإيجار، يمكن أن يكون أصولا عقارية أو منقولة معنوية أو مادية.

فقد يكون صاحب المؤسسة المتوسطة والصغيرة والمصغرة في حاجة إلى تغيير مقر المؤسسة أو في حاجة إلي عقار معين أو آلة معينة لتغذية متطلبات العمل ولكنه لا يملك هذا العقار أو هذه الآلة ولا يملك رأس المال لشراء وامتلاك مثل هذه المتطلبات أو طبيعة نشاطه لا يعطي له إمكانية شراء العقار...الخ هنا يقع في مشكلة؟ ولكن التمويل التأجيري هنا يعطي له إمكانية الحصول على متطلباته مقابل مبلغ من المال شهريا أو سنويا (حسب طبيعة الاتفاق) يضمن له الاستفادة من الشيء المستأجر ويعطي للمؤجر إمكانية الاستفادة من المبلغ المالي.

[1] بولعيد بعلوج، **التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 6.

[2] بن عاتق حنان، صاري زهيرة، **التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الزيادة والابداع: استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 15-16 مارس 2005، ص 7.

2-2- التمويل عن طريق البنوك الإسلامية:

هناك صيغ تمويل متعدد تستعملها البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وسوف سنركز على بعضها[1]:

2-2-1-**المشاركة:** وهي أحد أساليب التمويل المصرفي وتعني المساهمة في رأس مال المشروع لرفع قدراته المالية وتستعمل البنوك الإسلامية هذا النوع من التمويل على نحوين:

2-2-1-1- المشاركة الدائمة تستخدم البنوك الإسلامية هذا النوع من المشاركة في العديد من المشاريع فهي تقوم بتمويل شركائها بجزء من رأس المال نظير الحصول على جزء من أرباح المشروع وذلك حسب الاتفاق المبنية عليه الشراكة كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل في المشروع للشريك مقبل الحفاظ على حق المتابعة والمراقبة والإدارة.

2-2-1-2-المشاركة المتناقصة: في هذا النوع من المشاركة والتي تلقب بالمشاركة المتناقصة يسترد البنك جزءا من التمويل مع الأرباح، وهكذا يتنازل تدريجيا على حصته في الشركة، حتى يصبح في النهاية خارج المشروع نهائيا.

2-2-2- المضاربة: في المفهوم الإسلامي يختلف تماما مفهوم المضاربة عن المفهوم المستخدم في الفكر الاقتصادي المعاصر، إذ يقصد بها اتفاق بين طرفين يقدم أحدهما رأس المال ويسمى بـ"صاحب المال"، ويقدم الآخر جهده المتمثل في الإدارة أو الخبرة أو التقنية، ويسمى صاحب الجهد بـ" المضارب"[2] وهي أحد الأساليب التمويلية الجديدة التي تعبر عن عملية مشاركة بين البنك الإسلامي وصاحب المؤسسة، يقدم بمقتضاها المؤسسة الممولة تمويلا ويقوم صاحب المؤسسة بالسهر على العملية الممولة حيث يتفق الطرفان معا على قسمة عوائد عملية الاستثمار بنسب محددة مسبقا بينهما، ويحق للمؤسسة الممولة وضع الشروط التي تضمن حسن استخدام هذا التمويل وإمكانية متابعة ومراقبة أداء المشروع حتى انتهاء العملية، ففي حالة الخسارة فان المؤسسة الممولة تتحمل الخسارة في رأس المال التي تساهم به كما يخسر شريكها رأس ماله الذي يجسده جهده، فكل منهما يخسر من جنس ما قدمه، وبذلك يساوي الإسلام بين المال والعمل (التنظيم) فأما أن برخان معا أو يخسران معا، يخسر صاحب المال ماله ويخسر صاحب العمل عمله، وهذا يدفع صاحب المال وهو مؤسسة التمويل إلى الحرص على اختيار المشروع الكفء، كما يدفع صاحب العمل تحقيق الربح لينال عائدا مقابل جهده، والمحافظة على سمعته، وبذلك تقدم المضاربة إمكانية

---

[1] بوزيان محمد، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي: فرص وتحديات**، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 02.

[2] رشيد حميدان، **مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام**، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 159.

ضخمة لزرع روح المسؤولية والرشادة في الاختيار واتخاذ القرار في أصحاب المؤسسات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهذا هو ما تحتاجه الدول النامية لخلق استثمار محلى مشترك بناء يهدف إلى الرقي ليس العكس.

2-2-3- المرابحة: المرابحة إحدى صور البيوع، والبيع جائز شرعا لقوله تعالى:

﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (البقرة : من الآية ٢٧)

وهى صورة تقوم على أحد أساليب تحديد ثمن البيع الثلاثة، المزايدة والمساومة والمرابحة، حيث يتم في المرابحة تحديد ثمن البيع للسلعة بتكلفة شراء البائع لها (الثمن+ مصروفات الشراء) هذا إضافة إلى ربح معلوم يتفق عليه، ولذا تعرف المرابحة شرعا : بأنها بيع السلعة بثمن شرائها زائد ربحا معلوما يتفق عليه، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل أو على أقساط، وبالتالي تتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجاريا يمنحه البائع للمشترى الذي يسدد الثمن فيما بعد من إيراداته إما مرة واحدة بعد أجل معين أو على أقساط . ومن المقرر شرعا أنه تجوز الزيادة في ثمن البيع الأجل عن الثمن النقدي للسلعة لأنه كما يقول الفقهاء (للأجل حظ في الثمن) والأنسب أن تقدر هذه الزيادة بمعدل العائد على الاستثمارات التي يحققها البائع من نشاطه أو يسترشد بالعائد على حسابات الاستثمار في البنوك الإسلامية في الدولة[1].

2-2-4-**البيع الآجل:** صيغة تمويل غير نقدي، وهو من البيوع الائتمانية حيث يتم دفع سعر السلعة المباعة على أقساط في المستقبل هي في مجموعها أكثر من ثمنها إن بيعت حالا، وقد أجازها جملة من الفقهاء بشروط يحث يجب أن يتم تحديد الأجل عند ابتداء عقد البيع، وتبيان قيمة كل قسط من الثمن وتعيين مدة استلامه منعا للجهالة، وإذا تأخر المشتري في سداد الأقساط لم يجز تحميله أي زيادة في قيمة القسط بسبب التأخير، وإنما ينتظره إن كان معسرا ويقاضيه إن كان مماطلا، أما الاختلاف بين الفقهاء فكان بخصوص البيع من حفظ الملكية حتى يتم سداد بقية الأقساط، ويري فريق من الفقهاء أن حذر نقل الملكية إلى المشتري الآخر يعتبر مـن قبيل ضمان سداد الأقساط ومن باب تجنب الشبهات، يجب أن يكون البيع كاملا وتأخذ الضمانات بشكـل آخرة[2].

إن هذا الأسلوب في التمويل يعطي الفرصة لصاحب المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة والمصغرة بالحصول على العقارات والمعدات والآلات والأدوات التي تدخل ضمن عمل المؤسسة حتى بغياب القيمة المادية المطلوبة، فهو يعطي لصاحب المشروع الفرصة في تعويض النقص المادي الموجود مقابل سعر إضافي لا يعتبر فائدة وإنما

[1] محمد عبد الحليم عمر، **مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة**، جامعة الأزهر، مصر، لم يذكر سنة النشر، ص 09.

[2] حسين حسين شحاتة، **مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)، مصر**، دون ذكر سنة النشر، ص 07.

يعتبر قيمة مضافة، من خلال عملية شراء المؤسسة الممولة لهذا العقار ... الخ من شخص آخر وبيعها فائدة وإنما يعتبر قيمة مضافة الصاحب المشروع بالتقسيط.

2-2-5-**السلـــم**: هو عقد بيع يتم بموجبه تسليم ثمن حاضر مقابل بضاعة أجلة موصوفه بدقه ومعلومة المقدار كيلا أو وزنا أو عدا، يظهر الجانب التمويلي الائتماني في السلم بشكل واضح، فالمنتج يحتاج إلى نفقات للقيام بنشاطه وقد لا تكفي موارده الذاتية فيتعاقد مع الغير على بيع كمية من إنتاجه ويتسلم منه الثمن حالا للإنفاق على الإنتاج على أن يسدد هذا الدين من منتجاته بتسليم المشترى كمية من سلعة يتفق عليها، بدليل قول **رسول الله** ﷺ: «**من أسلف أو أسلم في شيء فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**». ويعرف الفقهاء البيع بالسلم بأنه "بيع آجل بعاجل" الأجل فيه هو السلعة وهـي مضبوطة أي محددة المواصفات والعاجل فيه هو النقد أو الثمن، ومع إن هذا البيع ينطوي على الغرر باعتباره بيع لمعـدوم، إلا أن الشرع رخص به للناس على أساس الضرورة[1].

2-2-6-الاستصناع: وهو صيغة من صيغ البيوع ويعرف لغة بأنه: طلب الصنعة، واصطلاحا : أن يطلب من الصانع أن يصنع شيئًا بثمن معلوم، علما بأن مادة الصنع والعمل من الصانع، وبالتالي هو عقد بموجبه يكلف الصانع بصناعة شيء محدد الجنس والنوع والقدر والصفة، ويتم الاتفاق على الاستصناع خلال أجل معين، كما يجوز عدم تحديد الأجل، والفرق بين السلم والاستصناع في أن السلم "يتم فيه دفع رأس المال مقدما والاستصناع ليس كذلك ولعل السبب راجع إلى أن السلم فيه عملية السلف من ناحية تقديم الثمن وذلـك مقابل الاسترخاص في الأسعار، أما الاستصناع فليس فيه استرخاص بل فيه مساومة، والصانع الذي يقوم بالعمل المستصنع لا يرضي إلا بما يحقق له ربحا مناسبا في الغالب"[2].

ويشترط في عقد الاستصناع بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره وأوصافه بكل وضوح، لأنه يشترط في المبيع أن يكون معلوماً في سائر عقود المعارضات لئلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، غير أن اشتراط الضبط في المصنوع لا يعني شرط كونه مثليا، أي يوجد مثله في الأسواق، بل يمكن أن يكون قيميا، أي طلب شيء بمواصفات خاصة لا مثيل له في السوق كما يشترط أيضا تعيين أجل تسليم المبيع منذ البداية، وذلك أيضا منعاً للجهالة، ويشترط أيضاً تحديد مكان التسليم خاصة إذا كان ذلك تترتب عنه مصاريف نقل المبيع إلى مكان بعيد عن مكان الصنع، ويتميز عقد الاستصناع بخاصيتين أساسيتين[3]:

---

[1] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص ص: 31.

[2] مشري محمد الناصر، **مرجع سابق**، ص 31.

[3] حسين رحيم، **الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 07-08 نوفمبر 2007، ص 3.

- أنه يقع على شيء غير موجود في الحال يراد صنعه أي فيه مواد وتحويلات يتم إدخالها في المنتج، فلا يتم في مواد طبيعية كالحبوب والبقول مثلا، وهذه المواد (أو المدخلات)، فضلا عن العمل، تكون من الصانع وليس من المستصنع، وإلا أصبح العقد إجارة، كما إن الاتفاق على صنع سلعة ما في إطار عقد الاستصناع يتضمن اقتراض العدم في هذه السلعة عند العقد، وبالتالي فهو يندرج ضمن شراء المعدوم، وهو بهذه الصفة كالسلم مستثنى من بيع غير المقبوض المنهي عنه.

- لا يشترط فيه تقديم الثمن، أي لا يشترط فيه تقديم تمويل مسبق للصانع عند العقد، كما هو الحال في بيع السلم.

وهذه الخاصية الأخيرة، أي جواز كون الثمن ائتمانيا لا يجب تعجيله، تجعل الاستصناع يحظى باهتمام أكبر من قبل المقاولين، لاسيما بالنسبة لأصحاب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، التي تفتقد في كثير من الأحيان إلى موارد مالية جاهزة.

المبحث الثالث: أهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها وأساليب تطويرها.

أصبح موضوع الشمول المالي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من المواضيع التي تحتل حيزا كبيرا من الاهتمام خصوصا و الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف برامج التنمية الاقتصادية وخلق الثورة ،لذلك لا تخلو من بعض المشاكل كغيرها من المجالات، كما قد أصبح تطورها يشكل مفتاحاً مهماً لتحقيق التنمية المتكافئة، وخصوصاً بالنسبة للفئات والمجتمعات الفقيرة والأقل حظاً، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال ابراز دور الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة و المتوسطة، والمشاكل التي تواجهها و بعض أساليب تطويرها.

المطلب الأول: أهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من الشركات، وتماشيا مع المتوسطات العالمية تصل نسبتها نحو 96% من حجم الشركات العاملة في النشاط الاقتصادي، وتُساهم بحوالي 3 % من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات النامية، وتقوم بتوظيف حوالي نصف إجمالي القوة العاملة[1]، إلا أن نسبة كبيرة من هذه المشروعات في العالم معظمها بالدول النامية تعمل ضمن القطاع غير الرسمي، مما يتسبب في حرمانها من مزايا النفاذ إلى الخدمات المالية. ومن الممكن أن يساهم الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من عدة أوجه من أهمها الحصول على التمويل اللازم، خلق وظائف جديدة، الاندماج في الاقتصاد الرسمي، على ضوء ما تقدم يمكن أن نعرض بشيء من التفصيل لأهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي[2]:

أولا: أهمية الشمول المالي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أكبر فجوة في الشمول المالي على مستوى العالم، ويعد الافتقار إلى التمويل أكبر عقبة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول النامية، فقد أظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجراها البنك الدولي أن نسبة المشروعات التي تحصل على قروض مصرفية في الاقتصادات النامية لا تتعدى 34% مقابل 51% في الاقتصادات المتقدمة، كما حدد البنك الدولي ثلاثة عوامل أساسية تجعل البنوك التجارية مترددة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وهي الافتقار إلى الضمانات الكافية، والتكاليف التشغيلية المرتفعة نسبياً المرتبطة بقروض التمويل الصغير، والوثائق غير الكافية، وقلة المعلومات عن الجدارة الائتمانية لهذه المشروعات.

[1] صندوق النقد الدولي، الشمول لمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، الطبعة العربية، 2019، ص 7.
[2] ماجد أبو النجا الشرقاوي، **الشمول المالى ودوره فى تحقيق التنمية المستدامة**، معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي، 2019، ص 18.

ومما لا شك فيه أن حرمان المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الخدمات المالية خاصة التمويل لأسباب تتعلق بجانب العرض (المؤسسات المالية) أو لأسباب أخري تتعلق بجانب الطلب المشروعات ذاتها يمكن أن يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي وذلك بتثبيط المشروعات المنتجة أو دفعها إلى العمل في مستوى دون الحجم الأمثل نتيجة لعدم كفاية التمويل[1].

مما سبق يتضح أن الشمول المالي وتوفير الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يزيد من فرص حصولها على التمويل اللازم كما تساهم الخدمات المالية في إدارة المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات والتخفيف من معايير فحص القدرة الائتمانية، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على نمو هذه المشروعات والدفع بها نحو الاستغلال الأمثل لمواردها، وتحقيق زيادة فيما تحققه من أرباح، وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي لها.

ولأهمية الشمول المالي في إتاحة النفاذ لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أطلق صندوق النقد العربي المبادرة الإقليمية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية عام 2017، وتهدف المبادرة إلى دعم وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، كما أطلق الصندوق مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة للدول العربية عام 2019، بهدف الاستفادة من تطور التقنيات المالية ودورها في زيادة كفاءة الخدمات المالية، وتيسير نفاذ الفئات غير المشمولة مالياً إلى التمويل ومن أهمها المشروعات الصغيرة المتوسطة ومتناهية الصغر[2].

ثانيا: أهمية الشمول المالي في التوظيف بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تشير الدراسات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور رئيس في تعزيز توظيف العمالة، فهي المساهم الأكبر في توظيف إجمالي القوي العاملة في مختلف دول العالم بنسبة تصل إلى 50% من حجم العمالة خاصة في الاقتصاديات النامية ، وتؤكد الدراسات التي أجريت على علاقة الشمول المالي بالتوظيف في المشروعات، أنه من شأن زيادة الشمول المالي والنفاذ إلى الخدمات المالية خاصة التمويل أن يساهم في رفع معدلات توظيف العمالة في الشركات، بل إن هذا الأثر يكون أكثر وضوحا في المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر منه في الشركات الكبرى، ففي دراسة أجريت في عينة من 70 اقتصاداً نامياً خلصت إلى أن تحسين فرص الحصول على التمويل زادت معدل نمو توظيف العمالة بنحو 3.5 % بين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مقارنة بنسبة لا تتجاوز 1.2 % في الشركات الكبيرة. ومما لا شك فيه أن توفير الخدمات المالية وإتاحتها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

[1] Beck, T.& Torre, A.D. (2017). The basic Analytics of Access to Financial Services. Financial Markets, Instruments. 17(2). p.15.

[2] هبة عبد المنعم، وآخرون، النهوض بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2019، ص 143.

ومساهمتها في خلق فرص عمل جديدة، سيرتب آثار إيجابية في خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوي المعيشة، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة[1].

ثالثا: أهمية الشمول المالي في دمج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الرسمي:

شير الدراسات إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي في كثير من دول العالم المتقدم منه والنامي على السواء، فقد بلغت نسبة انتشار المنظمات غير الرسمية في الدول النامية ما بين 53% إلى 76% خاصة في دول أفريقيا وأسيا، اما في بعض الدول المتقدمة نلاحظ انخفاض نسبة حجم هذه الأنشطة بصفة عامة فقد بلغت نحو 2.2% في الولايات المتحدة الأمريكية، ونحو 2% في سويسرا، وأن معظم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر العاملة في القطاع غير الرسمي تميل في تعاملاتها إلى استخدام النقود السائلة والاعتماد على التمويل الذاتي أو الاقتراض غير الرسمي، دون الاعتماد على الخدمات المالية، لاعتبارات تتعلق بالمشروعات ذاتها، من ذلك صغر حجم المال المستثمر، ورغبتها في العمل بمعزل عن الاقتصاد الرسمي للتهرب من الضرائب واعتبارات أخري تتعلق بعرض الخدمات المالية من ذلك عدم توفرها أو صعوبة الوصول إليها بسبب ارتفاع تكلفتها وتقديم الضمانات وضعف الجدارة الائتمانية للمشروعات.

وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة ارتباط إيجابي بين الشمول المالي وتيسير النفاذ إلى الخدمات المالية وبين اندماج المشروعات في الاقتصاد الرسمي للاستفادة من المزايا التي توفرها الخدمات المالية والتي من أهمها الحصول على التمويل اللازم وإدارة المخاطر، وكذلك الاستفادة من الشروط الميسرة التي تمنحها الدولة لتشجيع وتحفيز هذه المشروعات، وهو ما يتطلب من النظم المالية إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي للشمول المالي للحد من حواجز الوصول واستخدام الخدمات المالية، وتقديم الحوافز واطلاق المبادرات للمشروعات غير الرسمية لتساعدها على الاندماج في الاقتصاد الرسمي[2].

المطلب الثاني: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد أن أثبتت التجربة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الآلية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تبقى تواجه هذه المنظومة من المؤسسات في الكثير من الدول النامية ومن بينها الجزائر العديد من المعوقات والمشكلات التي تعرقل مسار إنشائها ونموها وتطورها، وتحد من زيادة فعالياتها الاقتصادية والاجتماعية، وسنركز على أهم المشكلات في النقاط التالية:

أولا: مشكلات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1] ماجد أبو النجا الشرقاوي، **مرجع سابق**، ص 20.

[2] The world Bank. (2014). Global Financial Development Report 2014: Financial Inclusion. Washington DC, World Bank, P.5.

يعتبر التمويل أهم مشكل يقف كعائق أمام إنشاء أو توسيع أي مؤسسة صغيرة أو متوسطة، ذلك أن ما تمتاز به هذه المؤسسات هو ضالة رؤوس أموالها الخاصة الشيء الذي لم يمكنها من الاستفادة. من الخدمات التمويلية زيادة على ما تشترطه المؤسسات المصرفية من الضمانات وما تفرضه من فوائد مرتفعة على أصحاب هذه المؤسسات. وفي إحدى الدراسات التي قام بها البنك الفرنسي للتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (BOPME) في سنة 1996 ، و التي شملت مجموعة كبيرة من رؤساء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الفرنسية حول طبيعة العوامل التي تحد من تطور مؤسساتهم ، كانت نتائج الدراسة تشير إلى أن أهم العوامل تتمثل في إشكالية التمويل و عدم وفرة القروض إضافة الى تكاليفها المرتفعة و هذا ما تؤكده مختلف الدراسات التي تمت في هذا الإطار في معظم الدول و هو ما يجعل من إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشكالية دولية تجعل من العلاقة بنك م.ص.م غير فعالة[1].

ثانيا: المشكلات الإدارية والتنظيمية والمشكلات المرتبطة بالعقار.

1- المشكلات الإدارية والتنظيمية:

كثيرا ما تصدم المبادرات وتقيد الأفكار التي يحملها أصحاب المشاريع والمبدعين المجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية إضافة إلى تباطؤ الإجراءات على مستوى الجهات الإدارية المعنية، فعلى سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر والمدة المتوسطة للانطلاق الفعلي للمشروع والدخول في مرحلة التشغيل تصل الى 05 سنوات[2].

2- المشاكل المرتبطة بالعقار والعقار الصناعي:

إن مشكلة العقار التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقل أهمية عن تلك المشكلات السابقة، ذلك أن التسوية العقارية لأماكن إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى ففي الجزائر وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حول حالة العقار الصناعي تشير الى وجود حوالي 72 منطقة صناعية، وكذا 44 منطقة نشاط تتربع على مساحة 14800 هكتار للمناطق الصناعية و 78881 هكتار لمناطق النشاط. وهنا يظهر جيدا أن مشكلة العقار الصناعي في الجزائر لا تتعلق سوى مجرد الاستغلال الأمثل للمناطق الموجودة حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية غير المستغلة والتي لم يتم تحريرها لصالح المستثمرين لتجسيد مشاريعهم وطموحاتهم.

ثالثا: المشكلات التسييرية وضعف تأهيل الموارد البشرية:

[1] عمران عبد الحكيم "**استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة** "رسالة ماجيستر تخصص: علوم تجارية فرع الإستراتيجية جامعة المسيلة 2007. ص25.

[2] عمران عبد الحكيم مرجع سبق ذكره من 26

1- المشكلات التسييرية:

ينطوي تحت المشكلات التسييرية مجموعة من العوامل الفرعية التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ممارسة الإدارة الفعالة والتي تدرك منها:

- طبيعة الملكية
- عدم رغبة المالكين في تفويض الصلاحيات لأطراف خارجية.
- محدودية قدرة المسيرين الإداريين على التنبؤ والتخطيط والاستشراف للمستقبل.

2- مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية:

رغم الأهمية الاستراتيجية للعنصر البشري إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مجموعة من النقائص على مستوى العنصر البشري والتي من بينها:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة.
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والابتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضعف مستوى التدريب وعدم توافق مع احتياجات هذه المؤسسات.
- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى.
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

رابعا: المشكلات التسويقية والاندماج في الاقتصاد العالمي:

1- **المشكلات التسويقية:**

وتضم هذه المشكلات النقائص التالية:

- عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن الظروف السوقية.
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الوطنية والدولية نتيجة النظرة السلبية حول أهمية هذه المعارض.

2- مشكلات الاندماج في الاقتصاد العالمي:

في ظل المستجدات الحالية نحو زيادة الانفتاح التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية وعملية الإعداد للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ستواجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكثير من التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها حيث في غياب القدرة على منافسة المنتجات الأجنبية سيكون وضع العديد من م. ص. جد معقد أين لابد لها من التكيف والرفع من تنافسيتها أو الخروج الحتمي من السوق والذي تفرضه قوانين اقتصاد السوق.

خامسا: المشكلات المرتبطة بنظام المعلومات:

في إطار المشكلات التي تعترض تطور الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك تلك المتعلقة بعدم وجود نظام للمعلومات خاصة فيما يتعلق بدراسة السوق والبيئة الخارجية و(البيئة القانونية والتنظيمية)، وهذه الإشكالية تظهر غالبا في بداية السنوات الأولى من إنشاء هذه المؤسسات.[1]

المطلب الثالث: أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التغلب على الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على بقائها ونجاحها وتطويرها يتحقق من خلال توفير السبل المتاحة لدعم هذا القطاع، وفهم متطلباته، والوقوف على الصعوبات التي تعترضه، والعمل على معالجتها وتفاديها، وتهيئة المناخ التشريعي والقانوني المناسب والتمويل اللازم بوضع استراتيجيات واضحة ومحددة لتنمية الاقتصاد الوطني، من خلال وضع نظام الأولويات لاختيار المشاريع الصناعية، وتحديد دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تنفيذ الخطة[2].

وعموماً فإن التشجيع على تأسيس هذه المؤسسات يتحقق من خلال سبل وآليات الدعم التالية:

1- تسطير مجموعة من الآليات والهيئات لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من بين هذه الهيئات حاضنات الأعمال التي تعمل على دعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة، من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، خلال السنوات الأولى من عمر المشروع، وتهدف من وراء هذا تحقيق

[1] عمران عبد الحكيم، **مرجع سبق ذكره** ص 28.

[2] بلونيس محمد، هادف محمد، **مرجع سابق**، ص 16.

مبدأ التنمية الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية لأفراد المجتمع وتحويل البطالة إلى قوة اقتصادية قادرة على العطاء.

بالإضافة إلى حاضنات الأعمال نجد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ومساهمتها في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتقديم المساعدة لها في مجال التمويل، والقيام بحلقات دراسية وندوات وورشات عمل بالتعامل مع استشاريين وموردين من هذه المؤسسات. هذا بالإضافة إلى مجموعة من الآليات والبرامج الأخرى[1].

2- تسهيلات التمويل الذاتي:

يعد الدعم المالي من أهم المعوقات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة وجعلها تخرج إلى حيز النور بتوفير مجموعة من التسهيلات الائتمانية والحوافز المالية، من خلال منح القروض بفوائد وشروط ميسرة، وتساعد المؤسسات على مواجهة المشكلات أثناء فترة التشغيل والإنتاج[2].

3- توفير الخدمات الفنية والاستشارية:

إلى جانب تقديم الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة فهي تحتاج إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية وتمكينها من تجاوز السلبيات والصعوبات التي تعترضها وتشمل هذه الخدمات عمليات تقييم السوق والتسعير وأساسيات المحاسبة والإدارة المالية وترشيد المستثمرين للفرص الاستثمارية

4- تبسيط إجراءات منح الإجازات للمؤسسات الصغيرة:

ويتحقق ذلك عن طريق تبسيط الإجراءات وإزالة العقبات وسلسلة المراجع الروتينية اختصارا للوقت وتخفيض التكاليف المالية اللازمة لتأسيسها.

5- الإعفاءات المقدمة لهذه المؤسسات:

[1] كمال عايشي، "**واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية**"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 25-28 ماي 2003، ص 7.

[2] فتحي السيد عبده أبو السيد، مرجع سابق.

خاصة في السنوات الأولى من منح الإجازة من الرسوم الجمركية وجميع الرسوم الأخرى من أجل منحها القدرة على تنمية قدراتها المالية والاهتمام بالجانب التسويقي ودعمه؛ حيث يتطلب الأمر تنمية القدرات التسويقية والإلمام بالسوق ومعرفة آلياته، وإقامة الحملات الترويجية للمنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية.

وهكذا يمكن القول بأن هذا القطاع يعد مجالا خصبا كلما وفرت له الظروف المواتية لذلك.

الخلاصة:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المؤسسات في العديد من دول العالم لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، فهي تعتبر من أهم المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي و التخطيط المستقبلي، وتمثل إحدى دعائم التنمية الاقتصادية، و في هذا الإطار الضروري الاهتمام بهذا النوع من المؤسسات نظرا لأهميتها المستدامة سواء على مستوى المؤسسة من حيث قيامها بإشباع حاجة صاحبها من العمالة و توظيف رأس المال، أو على المستوى الكلي المساهمة في التخفيف من حدة البطالة بتوفير مناصب عمل، زيادة على مساهمتها في زيادة الناتج الداخلي الخام و القيمة المضافة و تخفيض تكاليف الإنتاج و الواردات.

لذلك فقد قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة أهم الأسس النظرية لمتعلقة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدءا من المعايير التي تحكم هذا التعريف والأهمية التي تكتسبها هذه المؤسسات والاقتصاديات التي تهدف إلى تطبيقها وصولا إلى أهم الميزات والخصائص التي تميز هذه المؤسسات إضافة إلى الأشكال التي تكون عليها.

كما تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة الدوافع التي كان مبنيا عليها ظهور هذه المؤسسات، ثم إلى تعدد المصادر والأساليب التمويلية التي تسعى من خلالها الدول إلى تمويل هذه المؤسسات وذلك من خلال ابراز أهمية الشمول المالي بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، دون نسيان المشاكل والمعوقات التي تحد من قدرتها على الحركة وتعوق نموها وتطورها، لذلك لجأنا إلى ذكر أهم أساليب تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتغلب على الصعوبات التي تواجهها.

وبالرغم من اختلاف المختصين والباحثين حول وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات بسبب تعدد المعايير والأسباب المراد بها هذا التعريف وكذلك الأشكال التي يمكن أن تكتسبها هذه المؤسسات إلا أنهم أجمعو على الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأهمية البالغة التي تكتسبها في البنية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات التي تعاني من الاختلالات في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة على ضرورة دعم وتنمية هذه المؤسسات لمواجهة المشاكل والتحديات التي تواجهها.

الفصل الثالث: أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة -دراسة عينة من المصارف العمومية بولاية المدية-

تمهيد:

بعدما تطرقنا في الفصل الأول والثاني لأهم المفاهيم النظرية لكل من الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نحاول في هذا الفصل اختبار فرضيات الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسية، لإيجاد علاقة تربط بين مؤشرات الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. حيث ارتأينا في هذا الفصل إلى تسليط الضوء على واقع الشمول المالي و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لمعرفة أثر الشمول المالي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمدنا على استطلاع آراء عينة من المصارف العاملة بولاية المدية باستخدام استبيان لاختبار صحة فرضيات الدراسة، حيث يعتبر الاستبيان الخيار الملائم لقياس درجة تطابق وجهات نظر الجانب النظري مع التطبيق الفعلي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال إجراء المعاملات الإحصائية للبيانات المجمعة من الاستبيان باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية spss.

ومن خلال هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول: واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: منهجية الدراسة.**
- **المبحث الثالث: تحليل نتائج الدراسة.**

المبحث الأول: واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة لأهم مؤشراته وكذا لواقع والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك وفقا لبيانات النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

المطلب الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر.

تم التطرق في هذا المطلب إلى واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال دراسة وصفية لأهم مؤشراته الجزئية وتطورها عبر فترة الدراسة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2020، حيث تم تقسيم مؤشرات الشمول المالي إلى مجموعتين حسب مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية ومؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية، فيما لم نستطع الحصول على بيانات تخص مؤشرات قياس بعد جودة الخدمات المالية وبالتالي لم ندرجها في هذا العمل لتبقى محل بحث دراسات لاحقة. وفيما يلي نعرض المؤشرات التالي:

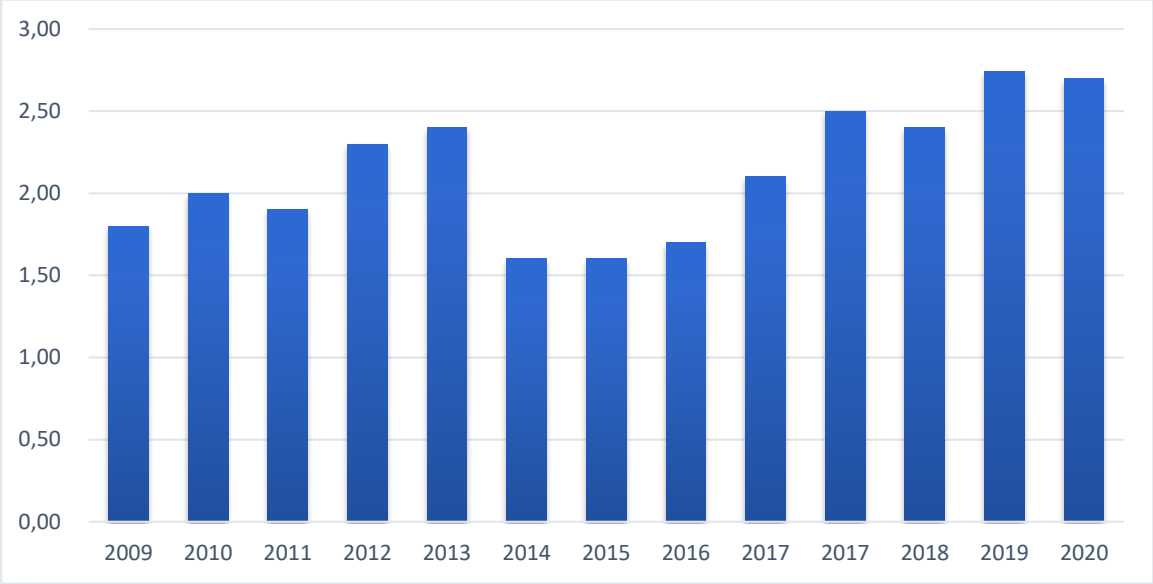
1–مؤشرات قياس بعد استخدام الخدمات المالية:

هناك عدة مؤشرات لقياس بعد استخدام الخدمات المالية لكن محدودية المعلومات وشحها حول هذه المؤشرات جعل دراستنا هذه تقتصر على دراسة المؤشرات التالية والتي أتيحت لنا بياناتها عبر موقع بنك الجزائر

1–1–نسبة المقترضين البالغين 15سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية:

من خلال بيانات بنك الجزائر لعدد المقترضين خلال السنوات ما بين سنة 2009 و2020 وكذا بيانات البنك الدولي لعدد سكان الجزائر فوق 15 سنة من نفس الفترة قمنا بحساب نسبة المقترضين وكانت النتائج حسب الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(06): نسبة المقترضين البالغين سن 15سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية.



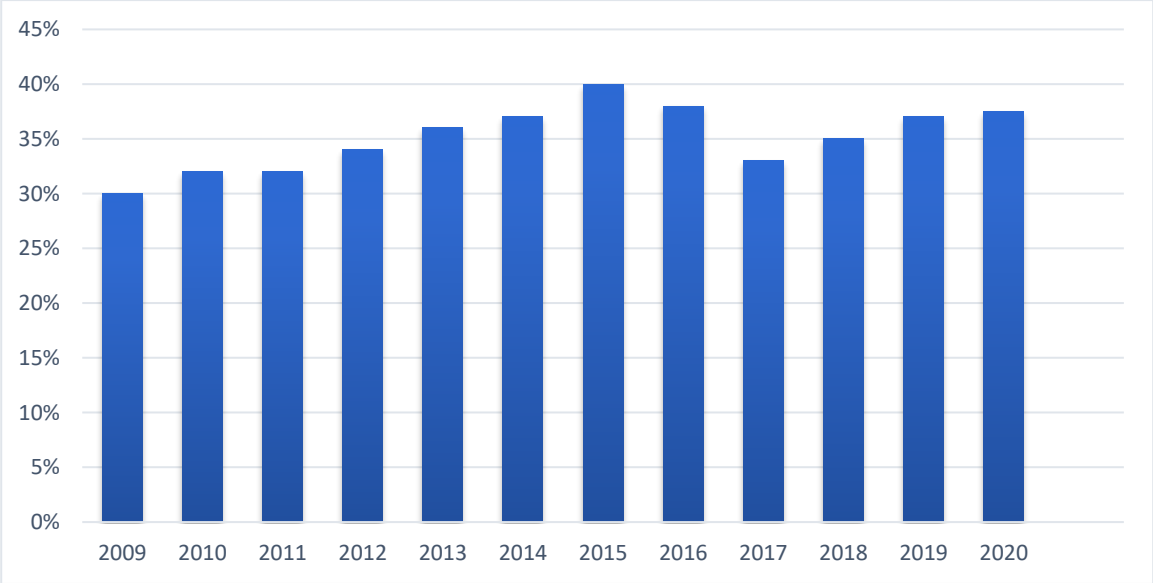
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من خلال الرسم البياني في الشكل رقم (01) يتضح لنا أن نسبة المقترضين البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات الرسمية في الجزائر قد عرفت تذبذب على فترات حيث يمكن أن نقسمها إلى ثلاث، الفترة ما بين سنتي 2009 و2013 حيث كانت هذه النسبة في زيادة طفيفة كل سنة بلغت بالمتوسط 0.08 بالمائة ويمكن أن يرجع هذا لحالة الاستقرار السياسي الذي عرفته البلاد وتحسن في مجال الأعمال و صيغ التمويل التي قدمتهم الدولة لتنخفض هذه النسبة في الفترة ما بين سنتي 2014 و 2017 بشكل لافت وتبلغ أدنى مستوياتها 1.65 بالمائة خلال هذه الفترة و يمكن أن يعود هذا للسياسة الانكماشية للدولة و حدوث أزمة سيولة وأزمة نفطية منتصف سنة 2014 خاصة إذا علمنا أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات النفط والغاز، لتعود هذه النسبة إلى التحسن والزيادة تدريجيا في الفترة ما بين سنتي 2017 و 2020 وتبلغ أعلى مستوياتها سنة 2019 بنسبة تمثل 2.74 بالمائة، لكن إذا ما نظرنا إلى النسب على العموم فهي نسب ضعيفة جدا إذ لم تتعدد نسبة 3% خلال جميع الفترات.

1-2-نسبة المودعين البالغين 15سنة فما فوق في المؤسسات المالية الرسمية:

تم احتساب هذا المؤشر اعتمادا على بيانات نفس المصادر التي ذكرناها في العنصر السابق ونستعرض النتائج حسب الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (07): نسبة المودعين البالغين سن 15سنة فما فوق في المؤسسات المالية الرسمية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

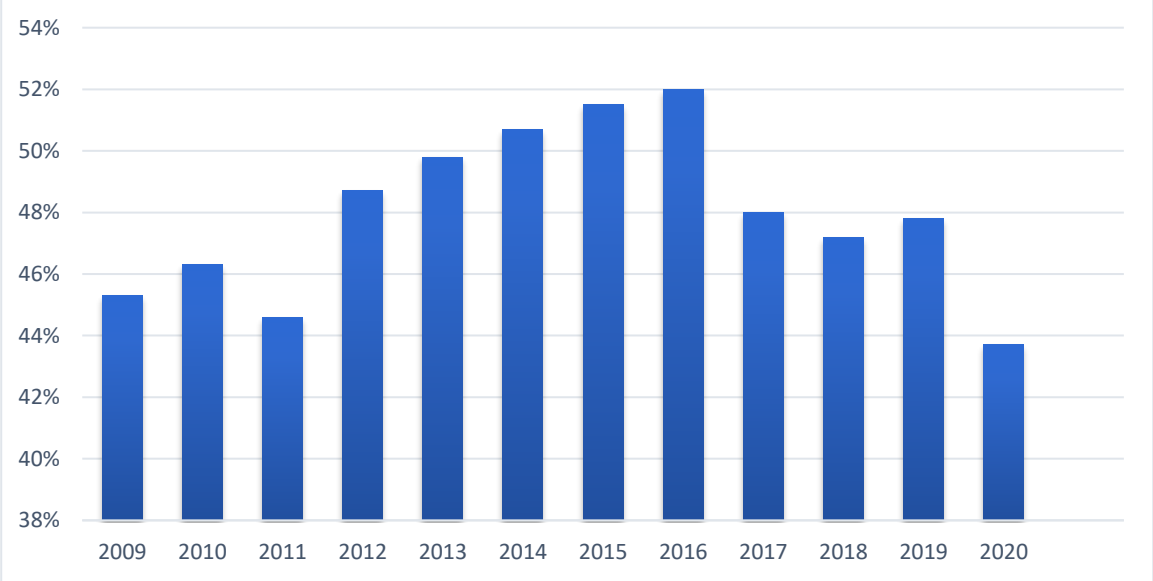
من خلال العرض البياني في الشكل رقم (02) لهذا المؤشر نلاحظ نسبة الأشخاص الذين يبلغون من العمر 15 سنة فما فوق قد عرفت تطور وزيادة بسيطة كل سنة بداية من سنة 2009 (30%) إلى غاية سنة 2015 (40%) بمعدل 1.4% كل سنة وربما يعود هذا لوفرة السيولة المالية وحالة الاستقرار الاقتصادي والسياسي اللذين عرفهما البلد، لكن سلوك المودعين تغير بعد سنة 2015 ليعرف هذا المؤشر حالة لا استقرار وتراجع نسبة المودعين لدى المؤسسات المالية الرسمية ليبلغ أدى مستوياته سنة 2017 بنسبة بلغت 32% ويمكن أن يعود هذا لردة فعل المودعين من الإجراءات التي قامت بهم الدولة خلال فترة أزمة النفط والسيولة في الفترة بين 2014 و2017 والتي حددت سقف كمبلغ معين يمكن أن يستفيد منه المواطن خلال فترة محددة والذي جعل من عملية سحب الودائع أو المدخرات عملية صعبة وساهم في عزوف المواطنين عن إيداع أموالهم

لدى المؤسسات المالية الرسمية والاحتفاظ بها بطرق أخرى، فيما عادت هذه النسبة للتحسن بداية من سنة 2018 (35%) وعودة الثقة في المؤسسات المالية الرسمية وبداية إجراءات تغيير بعض القطع من الأوراق النقدية.

1–3–ملكية حساب في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر نسبة البالغين سن 15 سنة فما فوق الذين يمتلكون حساب واحد على الأقل لدى مؤسسة مالية رسمية من مجموع السكان الذين ينتمون لنفس الفترة العمرية عبر الوطن ككل والذي يسمح لنا بمعرفة مدى استخدام هذه الفئة للأموال وسهولة الحصول عليها وتداولها، حيث نستعرض أهم البيانات الخاصة به في الجزائر بين سنتي 2009 و2020 حسب الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(08): نسبة البالغين 15سنة فما فوق الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

يظهر لنا الشكل رقم (03) أن نسبة امتلاك الأفراد البالغين سن 15 سنة فما فوق لحساب واحد على الأقل لدى المؤسسات المالية يعرف حالة عدم استقرار، حيث عرف تذبذب بين الزيادة والنقصان بين سنتي 2009 و2011 بمعدل زيادة يقدر بـ 0.79% سنة 2010 لينخفض بنسبة 1.49 %سنة2011،ليعرف هذا المؤشر نوع من الاستقرار والزيادة المنتظمة بين سنتي 2012 و2016 بمعدل زيادة يقدر بـ 0.7%،ليعود

لحالة عدم الاستقرار وانخفاض نسبة الأفراد البالغين الذين لديهم حساب لدى مؤسسات مالية رسمية بنسبة 2% سنة 2017 ويبقى في عملية تناوب في الزيادة و النقصان وهو ما يعكس ارتدادات السياسة التقشفية التي انتهجت من طرف الدولة ابتداء من سنة 2014 كتجميد التوظيف في المؤسسات العمومية إلا في بعض القطاعات الحساسة كالتعليم و الصحة خاصة إذا ما علمنا أن كل موظفي القطاعات العمومية يستلموا أجورهم الشهرية عبر حساباتهم لدى المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي عدم فتح مناصب جديدة يعني عدم فتح حسابات جديدة، كما لا ننسى تجميد المشاريع التنموية وانتهاج سياسة تقشفية لمواجهة تراجع في احتياطي العملة الصعبة وعجز الميزان التجاري وبالتالي الحد من عملية تداول رؤوس الأموال التي لابد لها من حسابات لدى المؤسسات المالية الرسمية وبالتالي عدم التشجيع على امتلاك حساب.

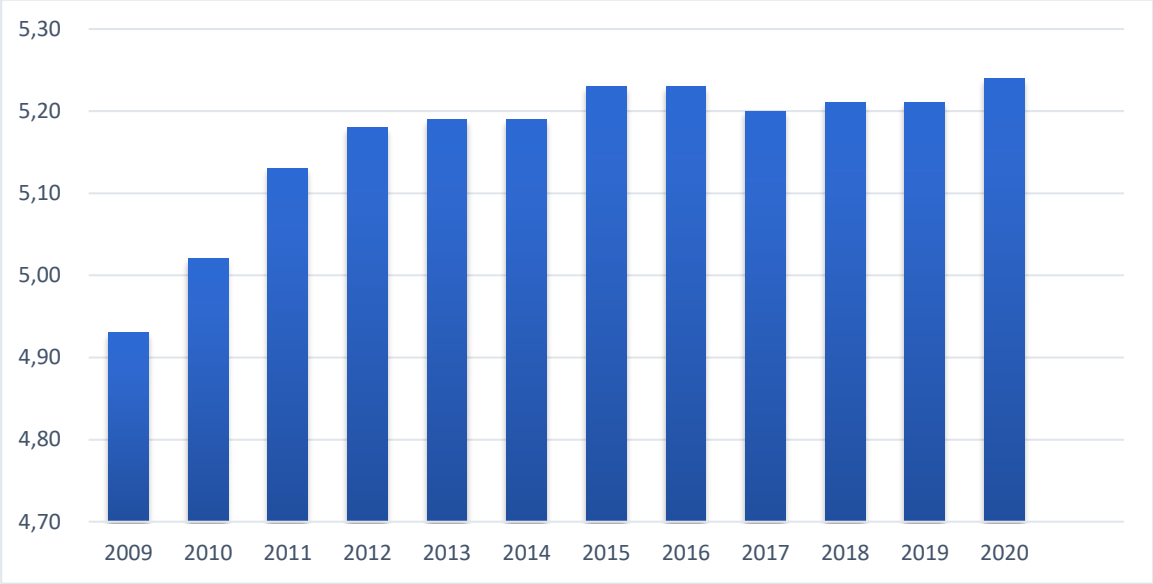
2–مؤشرات قياس بعد الوصول للخدمات المالية:

الغرض من دراسة هذه المؤشرات هو معرفة مدى سهولة الوصول للخدمات المالية من عدمه، خاصة من طرف الطبقات الاجتماعية الهشة والفقيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والناشئة ، وكذا الوصول للسيولة المالية في كل حين عن طريق الصرافات والشبابيك الآلية واستخدام الهاتف المحمول أو الانترنت من أجل دفع الفواتير أو التقدم لطلبات حجزات وغيرها، وقد لخصنا هذا البعد في مؤشرين رئيسيين لما توفر لدينا من معلومات هما:

2-1-عدد نقاط الوصول للخدمات المالية لكل 100ألف من البالغين سن 15سنة وأكثر على مستوى الوطن:

قمنا باحتساب هذا المؤشر اعتمادا على بيانات عدد الشبابيك والصرافات الآلية، التي أتيحت لنا في موقع بنك الجزائر وكذا عدد السكان فوق سن 15 سنة الذي أخذناه من منصة بيانات البنك الدولي، حيث يقيس هذا المؤشر نصيب كل مائة ألف مستخدم من هذه الوسيلة التي تسهل الوصول للسيولة ويمكن تلخيص المعطيات المتعلقة بهذا المؤشر عبر الرسمين البيانيين التاليين:

الشكل رقم09: عدد نقاط الوصول للخدمات المالية لكل 100ألف من البالغين على المستوى الوطني.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

الشكل رقم(10): عدد أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الآلية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

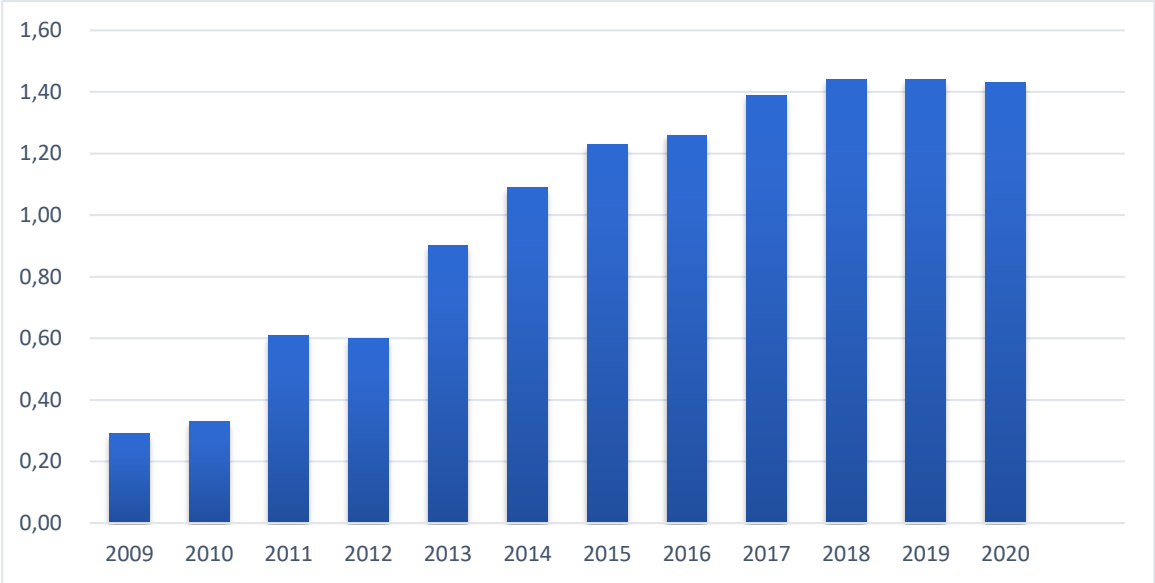
من خلال ملاحظة الشكل رقم (05) يتضح لنا جليا وجود نية صادقة من طرف الدولة في تحسين الظروف المواتية للحصول على الأموال من طرف الجميع وهذا بناءا على وجود زيادة مستمرة في عدد الصرافين

و الشبابيك الآليين ابتداء من سنة 2009(742 صراف وشباك آلي) حتى 2020 (4307صراف وشباك آلي) بمعدل زيادة يقدر بـ 324 جهاز صراف وشباك آلي كل سنة والتي يمكن ملاحظتها بشكل أفضل من خلال الشكل رقم (06) الممثلة بالنسبة لكل مئة ألف فرد وهو ما يسهل عملية الوصول للخدمات المالية ويخفف الضغط عن الشبابيك الكلاسيكية ويقلل من عدد الطوابير في المؤسسات المالية و يساعد في ربح وقت لصالح الزبائن.

2-2-عدد أجهزة الصراف الآلي و الشبابيك الآلية لكل 10000كلم2 :

يقيس هذا المؤشر نسبة انتشار أجهزة السحب الآلية عبر تراب الوطن والتي تسمح بالوصول للخدمات المالية في كل الأوقات وتسهل عملية الحصول عليها لكل فئات المجتمع و العملاء عن طريق التقرب من الأفراد ذوي الدخل المنخفض والوصول للأف ارد والشركات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة والناشئة ودمجها في القطاع المالي الرسمي، ويمكن عرض البيانات الخاصة بها المؤشر في الرسم البياني التالي:

الشكل رقم(11): عدد أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الآلية لكل 10000كلم2.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر والبنك الدولي.

من الملاحظ من الشكل (06) أن عدد أجهزة الصراف الآلي والشبابيك الآلية لكل عشرة آلاف متر مربع في تزايد مستمر حيث كان لا يتعدى نسبة 0.3 جهاز صراف ألي لكل مساحة تقدر بـ 10آلاف كيلومتر مربع

سنة 2009 لتصير نسبته ما يفوق 1.4صراف آلي لنفس المساحة سنة 2019 أي بمعدل زيادة يقدر بـ 1.14 صراف آلي لكل 10آلاف كيلومتر مربع خلال 11 سنة وهي نسبة مقبولة جدا خاصة إذا ما علمنا أن نسبة 91%من إجمالي السكان يعيشون على امتداد ساحل البحر الأبيض المتوسط في مساحة تقدر بـ 12%من المساحة الإجمالية للوطن، ومن هنا يمكن القول أن الدولة تبذل جهود حثيثة في تقريب الخدمات المالية من العملاء وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية للجميع وبالتالي الرفع من مستوى الشمول المالي لترقية الاقتصاد.

المطلب الثاني: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعتبر الجزائر من الدول السائرة في طريق النمو، لذلك فهي تواجه العديد من التحديات المتعلقة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه رغم ذلك شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة (بداية من أواخر الثمانينات، لاسيما بعد إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية رقم 88-01) هذا التطور لم يكن وليد الصدفة، بل كان نتاجاً لجهود الدولة المبذولة في إطار تهيئة الجو الملائم لهذا النوع من المؤسسات والجدول الموالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2011-2022)، وذلك وفقا لبيانات النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم.

جدول رقم (12): النمو التراكمي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها خلال الفترة (2011–2022).

السنوات	مؤسسة صغيرة جدا (TPE)		مؤسسة صغيرة (PE)		مؤسسة متوسطة (ME)		المجموع
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	
2011	630497	95.63	25647	3.89	3165	0.48	659309
2012	683572	96.03	24844	3.49	2206	0.48	711832
2013	755259	97.10	20145	2.59	2412	0.31	777816
2014	824617	96.78	24113	2.83	3320	0.39	852053

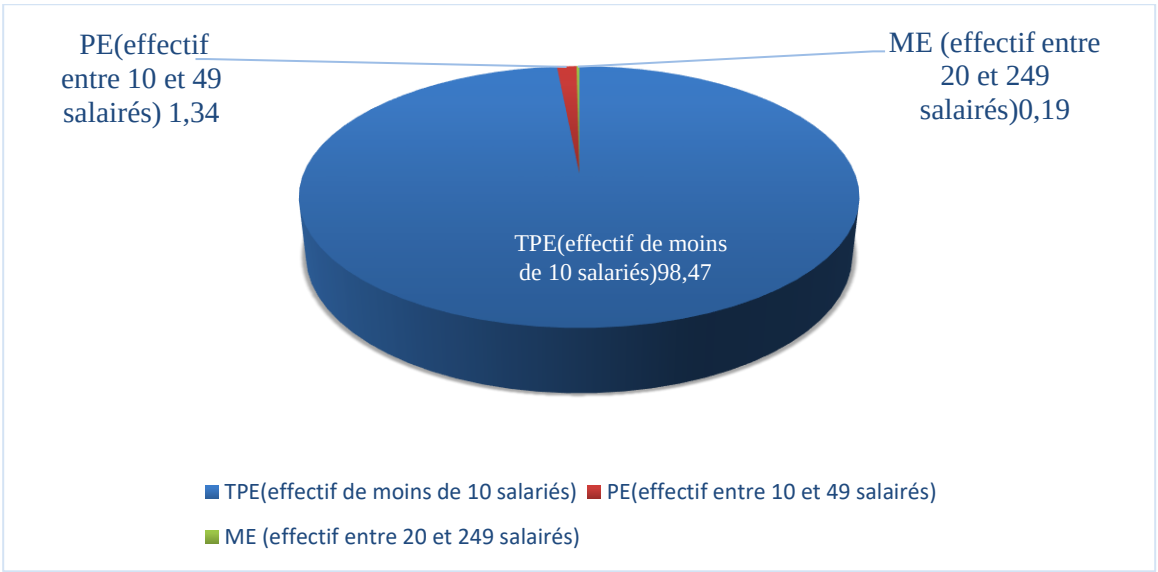
934569	0.31	2855	2.57	24054	97.12	907656	2015
1022621	0.31	3170	2.57	26281	97.12	993170	2016
1074503	0.4	4094	2.6	28288	97	1042121	2017
1141863	0.4	4567	2.6	29688	97	1107607	2018
1193339	0.4	4773	2.6	31027	97	1157539	2019
1231073	0.4	4923	2.6	31979	97	1194171	2020
1286365	0.4	5011	2.6	32771	97	1229438	2021
1359803	0.19	2583	1.34	18221	98.47	1338998	2022

المصدر: داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، المجلد 09، العدد01، 2023، ص ص: 41–42.

Source : Ministère de L'industrie et de Production de pharmastique, Bulletin d'information statistique de la PME, N°42, avril 2023, P : 06

ولإبراز مقارنة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب حجمها خلال سنة 2021 بشكل أفضل، تم الاستعانة بالشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (12): المقارنة بين عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب حجمها لسنة 2022.



Source : (**Ministère de l'Industrie et des Mines**)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (12) الشكل رقم (12) أن تعداد المؤسسات الصغيرة جدا تستحوذ على النسبة العظمى مقارنة بباقي المؤسسات، حيث يرتكز عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر بنسبة 98.47%، تليها في المرتبة الثانية المؤسسات الصغيرة بنسبة 1.34%، لتأتي في ذيل الترتيب المؤسسة المتوسطة والتي تمثل نسبة ضئيلة جدا في الاقتصاد الجزائري تقدر بـ 0.19%.

ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسات المصغرة لا تحتاج إلى رأس مال كبير، إضافة أنها تسير من طرف عددٍ قليل من العمال، ولا تحتاج إلى مواد أولية ضخمة ومعدات إنتاج ذات تكنولوجية عالية، بل يكفي أن تسير بمواد خام محلية رخيصة الثمن ومعدات عمل بسيطة، ومن بين أهم الأنشطة التي تعمل تحت هذا النوع من المؤسسات صناعات الحرف وشركات البيع بالجملة والتجزئة، ...الخ.

جدول رقم (13): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب شكلها القانوني خلال الفترة (2011–2022).

البيان	القطاع الخاص		القطاع العام	المجموع
	أشخاص معنوية	أشخاص طبيعية		
2011	538642	120095	572	659309
2012	538642	130394	557	711832
2013	635090	142169	557	777816
2014	496989	159960	542	852053
2015	537901	396136	532	934569
2016	575906	446325	390	1022621

2017	609344	464892	267	1074503
2018	643493	498109	261	1141863
2019	671267	521829	243	1193339
2020	541461	689383	229	1231073
2021	557424	709571	225	1267220
2022	762769	596811	223	1359803

المصدر: داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، المجلد 09، العدد01، 2023، ص ص: 42–43.

Source : Ministère de L'industrie et de Production de pharmastique, Bulletin d'information statistique de la PME, N°42, avril 2023, P : 07

ولتوضيح نتائج الجدول أكثر تم ترجمة البيانات الجدولية في الشكل البياني الموالي:

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في تزايد مستمر طوال سنوات الدراسة، حيث شهدت سنة 2022 خلق أو استحداث 700843 مؤسسة تابعة للأشخاص المعنوية، أي بزيادة تقدر بنسبة 3.5% مقارنة بسنة الأساس 2011، كما سجل عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص (أشخاص طبيعيون) قفزة نوعية وتطور كبير قدر بأكثر 476716 مؤسسة سنة 2022 مقارنة بسنة الأساس 2011، وهذا راجع إلى تسهيل إجراءات تأسيسها من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعة من جهة ثانية، حيث يستحوذ القطاع الخاص على نسبة 99.98% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمؤسسات التابعة للقطاع العام، فقد شهد تراجع في عدد مؤسساته من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى عمليات الخصخصة التي انتهجتها الدولة الجزائرية، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة ضئيلة جدا تقدر بـ 0.02% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (14): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011–2022).

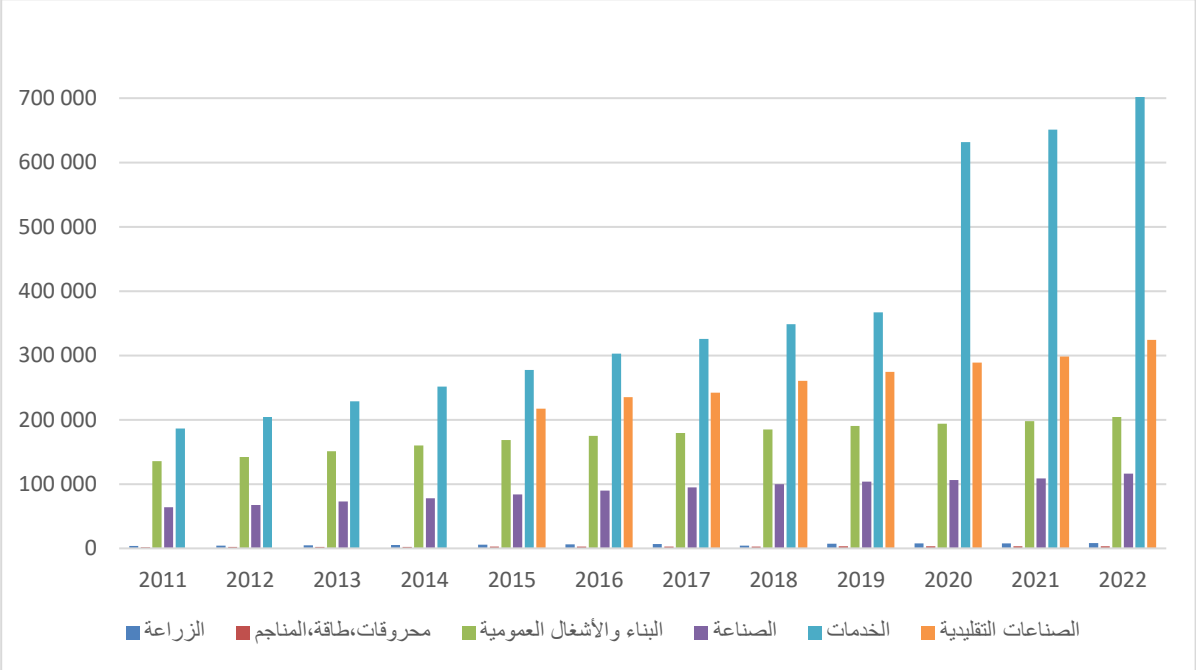
البيان	الزراعة		محروقات الطاقة، المناجم		البناء والأشغال العمومية		الصناعة		الخدمات		الصناعات التقليدية	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
2011	4006	1.02	1956	0.5	135752	34.7	63890	16.3	186157	47.5	–	–
2012	4277	1.02	2052	0.49	142222	33.9	67517	16.1	204049	48.6	–	–
2013	4616	1	2259	0.49	150910	32.9	73037	15.9	228592	49.8	–	–
2014	5038	1.01	2439	0.49	159775	32.2	78108	15.7	251629	50.6	–	–
2015	5805	0.77	2647	0.35	168595	22.3	83862	11.1	277524	36.7	217142	28.7
2016	6311	0.78	2770	0.34	174876	30.3	89694	11.1	302645	52.5	235242	28.9
2017	6687	0.78	2890	0.34	179326	30.3	95010	11.2	325698	52.5	242322	28.4
2018	4168	0.46	2985	0.33	185137	30.3	99938	11.1	348526	52.5	260652	28.9
2019	7481	0.79	3066	0.32	190170	30.3	103693	10.9	367100	52.5	274554	29.0
2020	7690	0.62	3115	0.25	193964	30.3	106121	8.62	631459	52.5	288724	23.5
2021	7909	0.62	3199	0.25	197937	30.3	108762	8.58	651225	52.5	298188	23.5

2022	8404	0.62	3371	0.25	204452	15.04	115992	8.53	703499	51.74	324085	23.83

المصدر: داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، المجلد 09، العدد01، 2023، ص 43.

Source : Ministère de L'industrie et de Production de pharmastique, Bulletin d'information statistique de la PME, N°42, avril 2023, P : 08

الشكل (13): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (2011-2021)



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم (04).

من قراءة بيانات الجدول رقم (14) ومن الشكل رقم (13) نلاحظ جلياً أن قطاع الخدمات استحوذ على قرابة 51.49%. من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الشيء الذي تبرزه مراهنة الدولة الجزائرية على دعم القطاع الخدماتي بكافة تخصصاته لما له من عوائد كبيرة على المدى القصير والمتوسط وحتى الطويل، كالسياحة التي تزخر الجزائر بمقوماتها، وقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ يليه في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة كل من قطاع الصناعات التقليدية البناء والأشغال العمومية، وقطاع الصناعة بنسبة23.83% ، 15.04% و 8.53% على

التوالي، يليهم قطاع الزراعة بنسبة ضئيلة جدا قدرت بـ 0.62%، ليأتي قطاع المحروقات والمناجم في المرتبة الأخيرة بنسبة شبه منعدمة قدرت بـ 0.25% ، وذلك راجع لاستحواذ الدولة على هذا القطاع وتأميمها له باعتباره من القطاعات الاستراتيجية.

جدول رقم (15): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات خلال الفترة (2011–2022).

البيان	الشمال		الهضاب العليا		الجنوب	
	العدد	(%)	العدد	(%)	العدد	(%)
2011	391500	59.38	200499	30.41	67250	10.2
2012	421902	59.27	217394	30.54	72536	10.19
2013	535604	68.86	173609	22.32	68603	8.82
2014	344405	69.3	108912	21.91	73672	8.79
2015	373337	69	118039	22	46525	9.0
2016	400615	69.56	125696	21.83	49595	8.61
2017	424659	69.69	133177	21.86	51508	8.45
2018	447817	69.59	141465	21.98	54211	8.42
2019	830438	69.59	262340	21.98	100561	8.43
2020	856779	69.59	270736	21.99	103558	8.42
2021	881372	69.58	278915	22	106573	8.40
2022	945153	69.51	300745	22.12	113905	8.38

المصدر: داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، المجلد 09، العدد01، 2023، ص44.

Source : Ministère de L'industrie et de Production de pharmastique, Bulletin d'information statistique de la PME, N°42, avril 2023, P : 11

من خلال معطيات الجدول رقم (15) يتبيّن أن المنطقة الشمالية للجزائر نالت حصة الأسد، حيث تضم أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بنسبة تقدر بـ 59.38% من المجموع الإجمالي خلال سنة 2011، وهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى بمعدل سنوي متوسط يتراوح ما بين 6 و 8% خلال سنوات الدراسة، هذا راجع لطبيعة المنطقة التي تتوفر على مناخ ملائم وبنية تحتية مهيأة (طرق، موانئ، مطارات شبكات الاتصال قنوات المياه، ...الخ) تجعل عملية الاستثمار فيها أكثر جاذبية؛ وتأتي بعدها في المرتبة الثانية منطقة الهضاب العليا بنسبة 30.41 سنة 2011، حيث يتبين أنها أيضا تتطور من سنة لأخرى بنسب تتراوح ما بين 6 % و 8% سنويا؛ أما منطقة الجنوب فجاءت في ذيل الترتيب مشتملة على 10.2% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عام 2011، حيث تبين أن عددها في تزايد مستمر من سنة لأخرى ولكن بمعدل منخفض جدا لا يتعدى 2% سنويا، وهذا راجع لصعوبة التضاريس وقساوة المناخ والافتقار إلى البنى التحتية، كما أنّ أغلب المناطق الصحراوية مصنفة ضمن مناطق الظل والتي تنعدم فيها التنمية. كما أنّ ما يلفت النظر خلال سنة 2019 هي القفزة النوعية لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظرف سنة واحدة، حيث زاد عددها بالضعف في جميع الجهات، وهذا يعود لزيادة اهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات، وأيضا منح العديد من المزايا الضريبية والإعانات البنكية للمستثمرين الخواص بموجب قانون الاستثمار الصادر عام 2016، حيث تم إلغاء قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) على الاستثمارات الأجنبية، والتي أُقرّ بها في قانون المالية 2020 وبعدها بموجب قانون الاستثمار لعام 2021 (خلاف، 2021، صفحة 89)، ناهيك عن زيادة الوعي المقاولاتي لهؤلاء الآخرين، لاسيما بعد ربط الجامعة بالقطاع الاقتصادي.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على آراء أفراد عينة الدراسة حول أثر الشمول المالي على في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من المصارف العمومية العاملة بولاية المدية، بداية سنحاول تحديد المنهج المعتمد في الدراسة بعدها نتعرف على مجتمع وعينة الدراسة ثم سنتطرق إلى محتوى الاستبيان ولاختبارات المتعلقة به وفي الأخير الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليله.

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة.

أولا: منهج الدراسة

اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لموضوع بحثنا والذي سنحاول من خلاله معرفة أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجموعة من المصارف العمومية العاملة بولاية المدية.

ثانيا: عينة الدراسة.

تتكون عينة الدراسة من موظفي: بنك التنمية المحلية وكالة البرواقية، البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البرواقية، بنك التنمية المحلية وكالة المدية، بنك الوطني الجزائري وكالة المدية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، القرض الشعبي الجزائري بوكالة المدية، وتم توزيع الاستبيانات كالآتي:

- 07 استبيانات على موظفي بنك التنمية المحلية وكالة البرواقية وتم استرجاع 07 استبيانات.
- 06 استبيانات على موظفي بنك التنمية المحلية وكالة المدية وتم استرجاع 00 استبيانا.
- 14 استبيانا على موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية وتم استرجاع 14 استبيانا.
- 06 استبيانات على موظفي البنك الوطني الجزائري وكالة المدية وتم استرجاع 06 استبيانات.
- 10 استبيانات على موظفي بنك القرض الشعبي الجزائري وكالة المدية وتم استرجاع 06 استبيانات.
- 12 استبيانا على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البرواقية وتم استرجاع 12 استبيانا.
- 15 استبيانا على موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية وتم استرجاع 07 استبيانات.

وعليه مجموع الاستبيانات الموزعة هو 70 وتم استرجاع 52 استبيانا.

المطلب الثاني: أدوات الدراسة.

لجمع البيانات المتعلقة بالدراسة استخدمنا الاستبيان الذي يعد من أكثر أدوات البحث شيوعا فب مجال الدراسات والبحوث المسحية، كما قمنا بتصميمه في ضوء الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها، وبناءً على ما استفدنا منه من أدبيات الدراسة (الإطار النظري واستبيانات الدراسات السابقة) قمنا بتصميم استبيان للدراسة طبقا للمحاور الأساسية المحددة في الدراسة، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئين نعرضها كالآتي:

الجزء الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية لعينة الدراسة، وباعتبارها فئة الموظفين، أسئلة الطلبة بأخذ بعض المواصفات الضرورية.

كما قمنا بتخصيص **الجزء الثاني** لمحورين:

المحور الأول: متعلق بالشمول المالي (المتغير المستقل)، حيث اشتمل (14) عبارة.

المحور الثاني: متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتغير التابع)، حيث اشتمل (17) عبارة.

واشتمل الاستبيان ككل (31) عبارة، تم صياغتها بالأسلوب الثابت الإيجابي، وهذا حتى يمكن معالجتها وفق الأساليب الإحصائية والسلم المستخدم.

ثانيا: المقياس المستخدم.

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابة العينة على عبارات الاستبيان، ويعتبر هذا المقياس أكثر المقاييس استخداما، وهو يتكون من خمس خيارات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (16): الخيارات المكونة لمقياس ليكرت الخماسي.

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على المعطيات السابقة.

وحتى يمكن قياس اتجاهات أفراد العينة تم إعطاء نقاط لهذه الاختيارات، بحيث أعطيت الدرجة (5) للاستجابة موافق بشدة والدرجة (4) للاستجابة موافق والدرجة (3) للاستجابة محايد والدرجة (2) للاستجابة غير موافق والدرجة (1) للاستجابة غير موافق بشدة وتم تقسيم السلم إلى خمس مجالات لتحديد درجة الموافقة كما يوضح الجدول الآتي:

الجدول رقم (17): قيمة الوسط المرجح ودرجات الموافقة لعينة الدراسة.

المجال	الوسط المرجح	درجة الموافقة
المجال الأول	1 أقل من 1.8	ضعيفة جدا
المجالي الثاني	1.8 أقل 2.6	ضعيفة
المجال الثالث	2.6 أقل 3.4	متوسطة
المجال الرابع	3.4 أقل 4.2	عالية
المجال الخامس	4.2 أقل 5	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين.

واعتبرنا المتوسطات في الجدول رقم (17) هي الحد الفاصل بين مستوى الاستجابات في أداة الدراسة وذلك لمتوسط الاستجابة للعبارات أو البعد أو المحور.

من خلال هذا الجدول يمكن أن نستنتج أن تحديد الاتجاه في هذه الدراسة يكون وفق الآلية التالية:

1. إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (1 أقل 1.8) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي المصارف المذكورة سابقا ضعيف جدا على ما جاء في العبارة.

2. إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (1.8 أقل 2.6) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي المصارف المذكورة سابقا ضعيف على ما جاء في العبارة.
3. إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (2.6 أقل 3.4) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي المصارف المذكورة سابقا متوسطة على ما جاء في العبارة.
4. إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (3.4 أقل 4.2) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي المصارف المذكورة سابقا عالية على ما جاء في العبارة.
5. إذا كان المتوسط الحسابي المرجح للعبارة يتراوح بين (4.2 أقل 5) فهذا يعني أن اتجاه عينة الدراسة من موظفي المصارف المذكورة سابقا عاليا جدا على ما جاء في العبارة.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.

استخدمنا برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية: SPSS science (الإصدار 25) للقيام بعملية التحليل الاحصائي للبيانات والتوصل إلى الأهداف الموضوعة في إطار هذه الدراسة، كما تم اعتماد مستوى دلالة (0.05) الذي يقابله مستوى ثقة (0.95) لتفسير نتائج كل الاختبارات التي تم اجراؤها.

واستخدمنا الاختبارات المعلمية لأنها اختبارات مناسبة في حالة وجود بيانات ترتيبية، حيث أن مقياس ليكرت المستخدم في الدراسة يعتبر مقياسا ترتيبيا، كما اعتمدنا على الأدوات الإحصائية التالية:

1. اختبار التوزيع الطبيعي.
2. قياس معامل الثبات.
3. قياس الاتساق الداخلي.
4. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية.
5. اختبار الفرضيات.
6. تحليل معامل الانحدار الخطي البسيط.

المطلب الثالث: ثبات وصدق أداة الدراسة.

استعننا لصدق أداة الاستبيان، باختبار التوزيع الطبيعي وقياس الثبات والاتساق الداخلي للاستبيان في عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 52 مفردة، وذلك باختبار التوزيع الطبيعي وبحساب معامل الثبات ومعاملات الارتباط.

أولا: اختبار التوزيع الطبيعي.

قبل ان نبدأ في الدراسة قمنا باختبار التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة كما يبينه الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): اختبار التوزيع الطبيعي.

اختبار كولمجروف One-sampel kolmogorov-smirnov Test		
	القيمة الاحتمالية Sig	عدد مفردات العينة
الاستبيان	0.052	52

المصدر: من اعداد الطالبتين، بناء على برنامج (Spss 25).

نلاحظ من الجدول رقم (18) أن قيم معامل (Kolmogorov-Smirnov) لجميع محاور الاستبيان كانت قيم مرتفعة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يؤكد أن جميع محاور الاستبيان تتبع التوزيع الطبيعي. وهذا ما يعطي مؤشرا لإمكانية استخدام الاختبارات الإحصائية المعلمية لهذه الدراسة.

ثانيا: اختبار ثبات الاستبيان

يقصد بالثبات قدرة المتغير أو المقياس على إعطاء نفس النتائج إذا تم تكرار القياس عدة مرات على المستجوبين وفي نفس الظروف، وهنالك عدة طرق إحصائية لقياس الثبات ومن أكثرها شيوعاً والتي سيتم اعتمادها في الدراسة الحالية هي طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، حيث تتراوح قيمة معامل الثبات بين (0) و(1) وكلما اقتربت من الواحد كلما دل على ثبات عالٍ للمتغير أو المقياس، وكلما اقترب من الصفر دل على عدم وجود ثبات. ويوضح الجدول التالي نتائج معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (19): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المتغيرات والدرجة الكلية للاستبيان.

ترتيب المحاور	عنوان المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات
1	محور الشمول المالي	14	0.872
2	محور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	17	0.701
الثبات العام للاستبيان		31	0.842

المصدر: من إعداد الطالبتين، بالاعتماد على مخرجات spss.

يتضح من الجدول رقم (19) أن جميع عبارات المحاور جاءت بمعامل ثبات أكبر من **0.600** وهي درجة عالية من الثبات كما جاء معامل الثبات للاستبيان ككل **0.842** وعليه فإن عبارات الاستبيان على درجة عالية جدا من الثبات والاستقرار.

ثالثا: الاتساق الداخلي لمحور الشمول المالي.

يقيس مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه، وفي هذا الصدد قمنا بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة باستخدام معاملات الارتباط سبيرمان Spearman بين كل عبارة من عبارات المحاور والدرجة الكلية للمحور نفسه.

الجدول رقم (20): اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور الشمول المالي.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
A1	يسهل البنك فتح واستخدام حساب بنكي دون أي عائق	0.575**	0.000
A2	يوفر البنك ضمانات وكفالات للوصول للخدمات المالية	0.605**	0.000
A3	تركز إدارة البنك على تخفيض وقت الانجاز لتقليل التكلفة وزيادة الربحية	0.589**	0.000

A4	يهتم البنك بسرعة انجاز الخدمات المالية لكافة العملاء	**0.480**	**0.000**
A5	يحرص البنك على التعرف على حاجات ورغبات مختلف العملاء	**0.431**	**0.000**
A6	تسعى إدارة البنك إلى زيادة حصتها السوقية	**0.667**	**0.000**
A7	يدرس البنك كيفية استخدام الخدمات المالية قبل عرضها	**0.677**	**0.000**
A8	يسهل البنك ويبسط الاجراءات المتعلقة بالخدمات المالية	**0.647**	**0.000**
A9	يوفر البنك دليل استخدام الخدمات المالية للعملاء ويجدده باستمرار	**0.624**	**0.000**
A10	يتوافر في البنك إطارات فنية كفؤة لتوفير الخدمات المالية بالجودة المرغوبة	**0.489**	**0.000**
A11	يحرص البنك على تقديم خدمات مالية متنوعة وجديدة كل فترة لمختلف شرائح العملاء	**0.630**	**0.000**
A12	يتم تطوير إجراءات العمل لمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك	**0.558**	**0.000**
A13	تتميز إدارة البنك بسرعة معالجة شكاوى المراجعين (العملاء)	**0.622**	**0.000**
A14	تعتمد إدارة البنك نظام رقابة صارم على الأعمال المختلفة	**0.523**	**0.000**
محور الشمول المالي		**1**	**–**

المصدر: من اعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss).

يتضح من خلال الجدول رقم (20) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين (**0.431) و (**0.677) عند مستوى معنوية 0.000 و هي أقل من 0.01 الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة لمحور الشمول المالي.

رابعا: الاتساق الداخلي لمحور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (21): اختبار الاتساق الداخلي لعبارات محور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
B1	تتبنى البنوك سياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	**0.160**	**0.257**
B2	تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لا يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.	**0.602****	**0.000**
B3	اشتراط البنك على طالب التمويل (أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى اتقانهم لها يسهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل البنوك.	**0.431****	**0.001**
B4	توفيق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشاريعهم يحفز البنوك على تقديم التمويل للمشاريع.	**0.322***	**0.020**
B5	تقديم هذه المشاريع ضمانات للقروض يزيد من فرصتها في الحصول على تمويل من البنوك.	**0.248**	**0.076**
B6	تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل حتى ولو كانت البنوك تقدم تمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة/ حضارية متخصصة/ مشاركة/ تمويل المرابحة).	**0.183**	**0.194**
B7	يعتمد تمويل المشاريع من قبل البنوك على طرق حساب أرباح صيغ التمويل في	**0.541****	**0.000**

	البنوك.		
B8	تعتبر طرق حساب متوسط مشاركة الأموال في الاستثمارات والأرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك أمر مقنع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	**0.554****	**0.000**
B9	اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقبله أصحاب هذه المشاريع.	**0.467****	**0.000**
B10	حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به مرضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يمنعها الاقتراض من هذه البنوك.	**0.414****	**0.002**
B11	قيام البنوك بالرقابة على التصرف بأموال القروض يرضي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	**0.290***	**0.037**
B12	تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل أنواع الأنشطة التجارية (صناعية...زراعية).	**0.532****	**0.000**
B13	حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سياسة البنك.	**0.272**	**0.051**
B14	تحديد البنوك حد أقصى لفترة الإقراض لا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول للتمويل اللازم.	**0.291***	**0.036**
B15	كفاءة الإدارة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتهم يزيد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع.	**0.380****	**0.005**
B16	وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة يسهل لهذه المشاريع الحصول على	**0.646****	**0.000**

	التمويل من البنك.		
B17	قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يسهل من حصولها على التمويل.	**0.436****	**0.001**
محور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		**1**	**–**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss).

يتضح من الجدول رقم (21) أن قيمة معامل الارتباط محصورة بين (0.160) و (**0.646) عند مستوى معنوية 0.000 وهي أقل من 0.01 الذي يعني وجود دلالة إحصائية قوية، تدل على ارتباط العبارات المتضمنة لمحور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثالث: تحليل نتائج الاستبيان.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى التحليل الوصفي للبيانات الشخصية، وتحليل عبارات محور الشمول المالي (المتغير المستقل) وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المتغير التابع) بالإضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة.

المطلب الأول: التحليل الوصفي لمتغيرات البيانات الشخصية.

سنتناول من خلال هذا المطلب التحليل الوصفي للبيانات الشخصية الذي يشكل الجزء الأول من الاستبيان والمضمن الصنف والفئات العمرية والمستوى التعليمي والوظيفة.

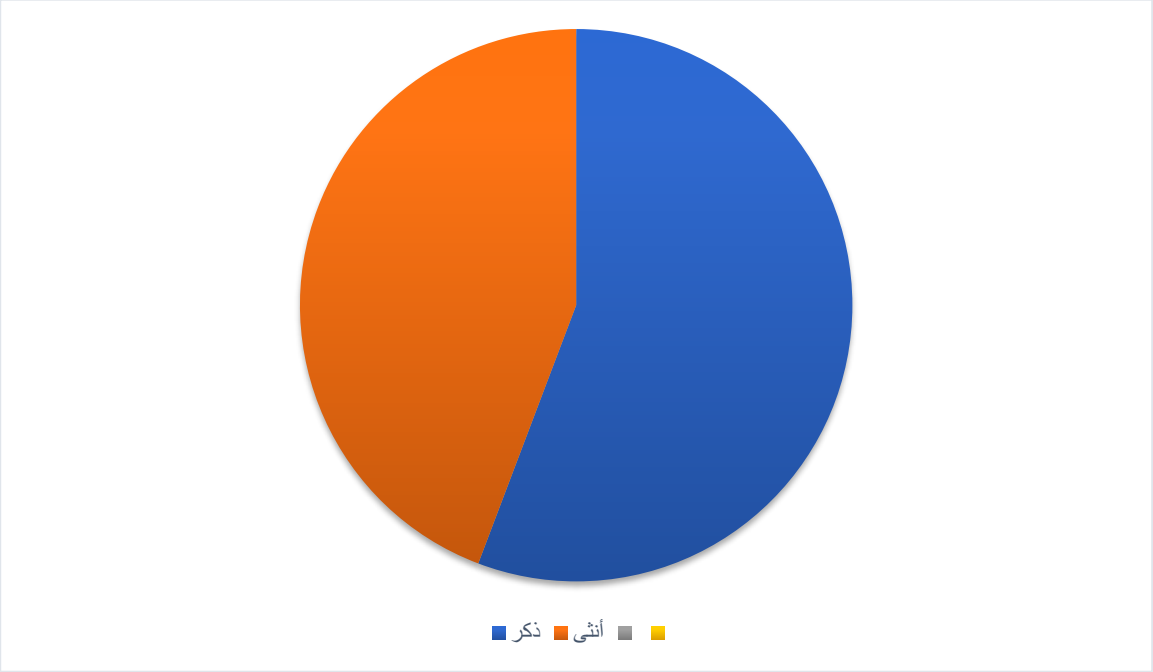
أولا: متغير الجنس.

الجدول رقم (22): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	29	%55.77
أنثى	23	%44.23
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

الشكل رقم (14): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الجنس.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

من الجدول رقم (22) والشكل رقم (14) نلاحظ أن 29 من الموظفين ذكور يمثلون ما نسبته 55.77 %من إجمالي أفراد العينة وهم الفئة الأغلب، و23 منهم يمثلون ما نسبته 44.23% من إجمالي أفراد العينة هم الإناث، يبقى عدد الذكور أكبر من عدد الإناث في مجال العمل في البنوك.

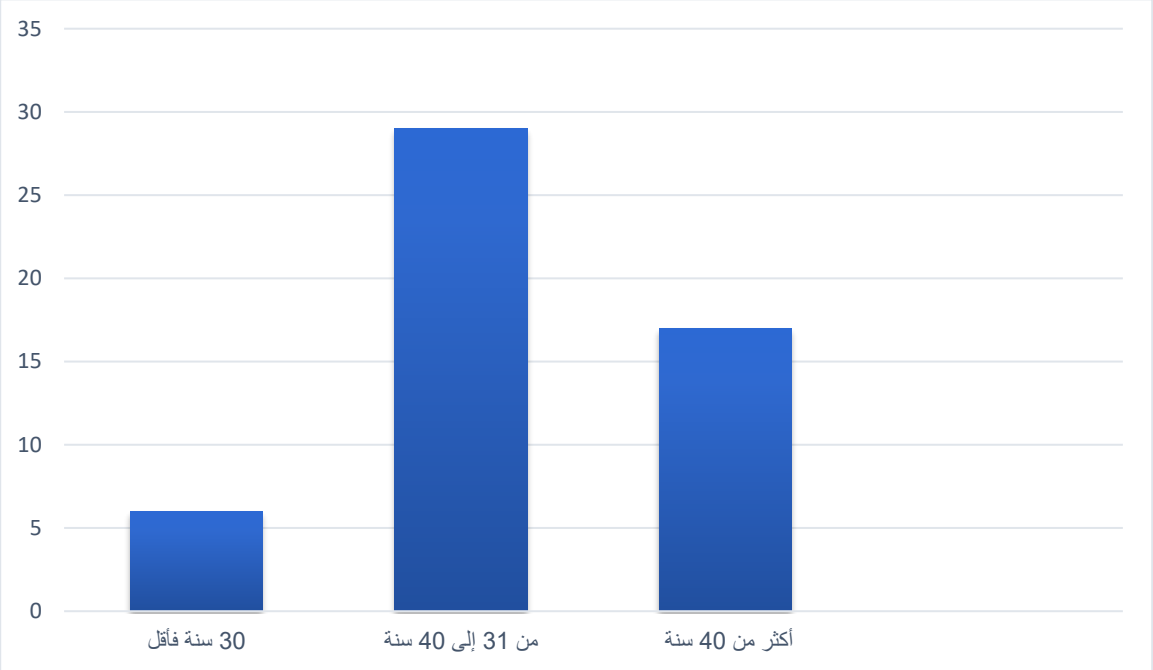
ثانيا: متغير الفئات العمرية.

الجدول رقم (23): توزيع أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.

الفئات العمرية	التكرار	النسبة
30 سنة فأقل	6	%11.54
من 31 إلى 40 سنة	29	%55.77
أكثر من 40 سنة	17	%32.69
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

الشكل رقم (15): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الفئات العمرية.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

يتضح من الجدول رقم (23) والشكل رقم (15) ان ما نسبته **55.77%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم **من 31 إلى 40 سنة** وهم الفئة الأغلب، و**17** منهم يمثلون ما نسبته **32.69%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم **أكثر من 40 سنة**، بينما 6 منهم يمثلون ما نسبته **11.54%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة أعمارهم **30 سنة فأقل**.

وعلى ضوء هذه النتيجة تتضح الشرائح العمرية المختلفة لأفراد عينة الدراسة، وإن كانت الغالبية تتَّراوح أعمارهم **من 31 إلى 40سنة**، بمعنى فئة الشباب هي الغالبة وهذا ما يعني إمكانية الاستفادة من اختلافات الفئات العمرية في تحديد أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعكس اختلاف الشرائح العمرية تنوع في الاتجاهات والمعارف والقدرات والمستويات الوظيفية والخبرات، حيث يعكس حقيقة الواقع وصدق نتائجه.

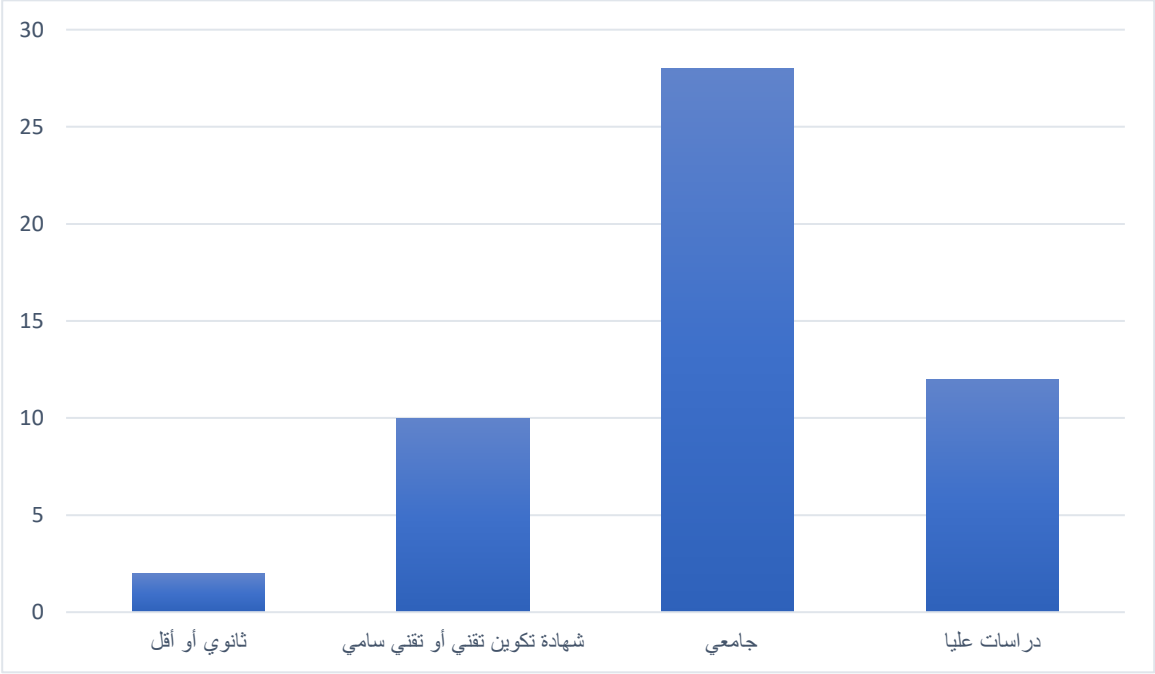
ثالثا: متغير المستوى التعليمي.

الجدول رقم (24): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
ثانوي او أقل	2	%3.85
شهادة تكوين تقني أو تقني سامي	10	%19.23
جامعي	28	%53.85
دراسات عليا	12	%23.07
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

الشكل رقم (16): تمثيل أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

يتضح من الجدول رقم (**24**) والشكل رقم (**16**) أن فئة مستوى **الجامعي** من الموظفين شكلوا الفئة الأكبر في عينة الدراسة، حيث حصلوا على **53.85%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة.

وعلى ضوء هذه النتيجة يتضح المستوى الدراسي المختلف لأفراد عينة الدراسة، وإن كانت الغالبية مستواهم الدراسي **جامعي** تليهم فئة **الدراسات العليا** بنسبة**23.07%**، بمعنى الفئة المثقفة هي الغالبة وهذا ما يعني إمكانية الاستفادة

من اختلافات المستويات التعليمية في تحديد أثر الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعكس اختلاف المستوى الدراسي تنوع في الاتجاهات والمعارف والقدرات والمستويات الوظيفية والخبرات، مما يعكس حقيقة الواقع وصدق نتائجه.

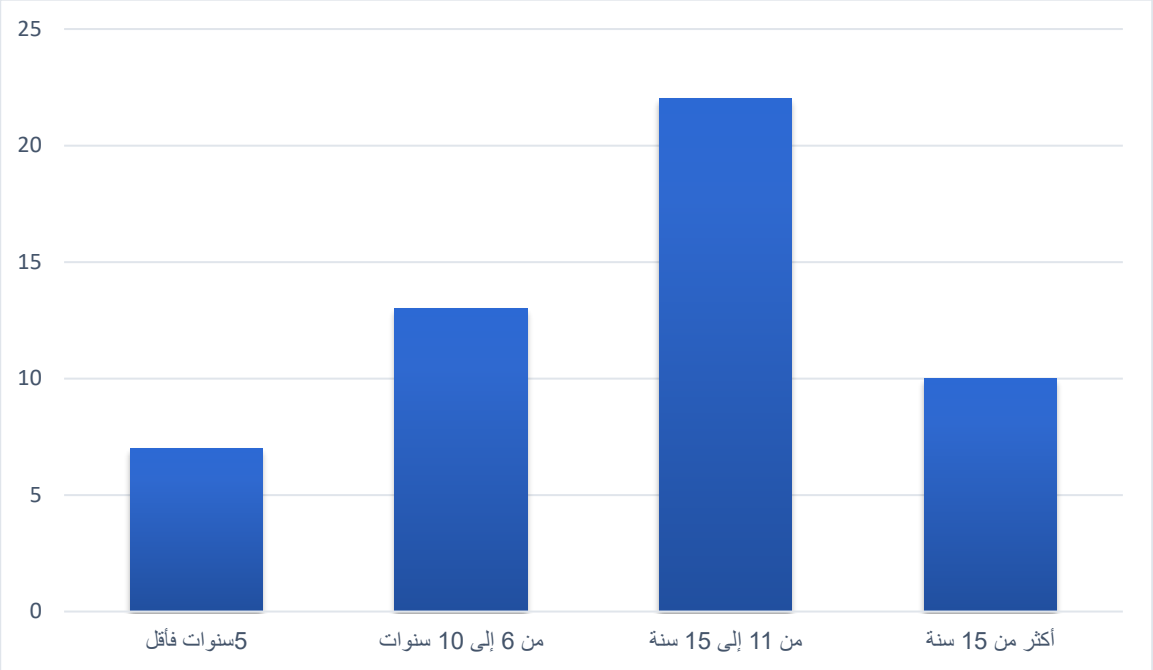
رابعا: متغير سنوات الخبرة بالبنك.

الجدول رقم (25): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة.

عدد سنوات الخبرة بالبنك	التكرار	النسبة
5 سنوات فأقل	7	%13.46
من 6 إلى 10 سنوات	13	%25
من 11 إلى 15 سنة	22	%42.3
أكثر من 15 سنة	10	%19.24
المجموع	52	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

الشكل رقم (17): تمثيل أفراد العينة حسب متغير الخبرة.



المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

من الجدول رقم (25) والشكل رقم (17) نلاحظ أن الفئة الأغلب هي **من 11 إلى 15 سنة** خبرة بالبنك للموظفين وتمثل ما نسبته **42.3%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة، تليها فئة **من 6 إلى 10 سنوات** وتمثل ما نسبته **25%** من إجمالي أفراد عينة الدراسة، أما فئة **أكثر من 15 سنة** فهي تمثل نسبة **19.24%** لتأتي في الأخير فئة **5 سنوات فأقل** بنسبة **13.46%**.

وعلى ضوء هذه النتيجة يتضح لنا أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم سنوات خبرة لا بأس بها في مجال العمل بالبنك، وهذا ما يعني إمكانية الاستفادة من خبراتهم في تحديد أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف العمومية، حيث تعكس الخبرة المهنية بالبنك درجة أكبر من الإدراك والمعرفة والقدرات، مما يعكس حقيقة الواقع وصدق نتائجه.

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات.

بعد الانتهاء من مناقشة النتائج لإجابات موظفي عينة الدراسة ننتقل الآن إلى اختبار مدى قبول أو رفض فرضيات الدراسة الميدانية.

أولا: اختبار الفرضية الأولى.

الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي في المصارف الجزائرية

لاختيار صحة الفرضية قمنا باستخدام نموذج اختبار T للعينة الواحدة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (26): اختبار صحة الفرضية الأولى باستخدام نموذج اختبار T للعينة الواحدة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	T	Sig
A1	يسهل البنك فتح واستخدام حساب بنكي دون أي عائق	4.60	0.603	عالية جدا	19.101	0.000
A2	يوفر البنك ضمانات وكفالات للوصول للخدمات المالية	4.38	0.631	عالية جدا	15.823	0.000
A3	تركز إدارة البنك على تخفيض وقت الانجاز لتقليل التكلفة وزيادة الربحية	4.06	0.802	عالية	9.507	0.000
A4	يهتم البنك بسرعة انجاز الخدمات المالية لكافة العملاء	4.21	0.637	عالية جدا	13.722	0.000
A5	يحرص البنك على التعرف على حاجات ورغبات مختلف العملاء	4.27	0.598	عالية جدا	14.308	0.000
A6	تسعى إدارة البنك إلى زيادة حصتها السوقية	4.31	0.673	عالية جدا	14.019	0.000
A7	يدرس البنك كيفية استخدام الخدمات المالية قبل عرضها	4.13	0.742	عالية	11.031	0.000
A8	يسهل البنك ويبسط الاجراءات المتعلقة بالخدمات المالية	4.25	0.653	عالية جدا	13.803	0.000
A9	يوفر البنك دليل استخدام الخدمات المالية للعملاء ويجدده باستمرار	4.02	0.852	عالية	8.631	0.000
A10	يتوافر في البنك إطارات فنية كفؤة لتوفير الخدمات المالية بالجودة المرغوبة	4.15	0.607	عالية	13.715	0.000
A11	يحرص البنك على تقديم خدمات مالية متنوعة وجديدة كل	4.19	0.742	عالية	11.588	0.000

	فترة لمختلف شرائح العملاء					
A12	يتم تطوير إجراءات العمل لمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك	**3.96**	**0.816**	**عالية**	**8.502**	**0.000**
A13	تتميز إدارة البنك بسرعة معالجة شكاوى المراجعين (العملاء)	**4.02**	**0.874**	**عالية**	**8.407**	**0.000**
A14	تعتمد إدارة البنك نظام رقابة صارم على الأعمال المختلفة	**4.21**	**0.750**	**عالية جدا**	**11.652**	**0.000**
	المحور الاول: الشمول المالي	**4.19**	**0.420**	**عالية**	**20.531**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (**26**) أن نتيجة اختبار T للمحور الأول (**20.531**)، جاءت أكبر من T الجدولية **2,0066**، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة **0,05** بمتوسط حسابي قدره **4.19** كما جاءت العبارات **1–2–4–5–6–8–14** بدرجة عالية جدا فيما جاءت بقية العبارات بدرجة عالية، لذا فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي في المصارف محل الدراسة من وجهة نظر الموظفين.

أما على مستوى عبارات المحور الأول، كانت نتيجة اختبار T للعبارة الأولى "**يسهل البنك فتح واستخدام حساب بنكي دون أي عائق**" بقيمة **19.101**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.60** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على سهولة فتح واستخدام حساب بنكي دون أي عائق في البنك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الثانية "**يوفر البنك ضمانات وكفالات للوصول للخدمات المالية**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **15.823**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.38** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن البنك يوفر ضمانات وكفالات للوصول للخدمات المالية من وجهة نظر الموظفين.

أما بالنسبة للعبارة الثالثة "**تركز إدارة البنك على تخفيض وقت الانجاز لتقليل التكلفة وزيادة الربحية**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **9.507**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت

أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.06** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن إدارة البنك تركز على تخفيض وقت الانجاز لتقليل التكلفة وزيادة الربحية من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الرابعة "**يهتم البنك بسرعة انجاز الخدمات المالية لكافة العملاء**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **13.722**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.21** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن البنك يهتم بسرعة انجاز الخدمات المالية لكافة العملاء من وجهة نظر الموظفين.

وبالنسبة للعبارة الخامسة "**يحرص البنك على التعرف على حاجات ورغبات مختلف العملاء**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **14.308**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.27** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن البنك يحرص على التعرف على حاجات ورغبات مختلف العملاء من وجهة نظر الموظفين.

أما العبارة السادسة "**تسعى إدارة البنك إلى زيادة حصتها السوقية**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **14.019**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.31** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن إدارة البنك تسعى إلى زيادة حصتها السوقية من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارى السابعة "**يدرس البنك كيفية استخدام الخدمات المالية قبل عرضها**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة**11.031**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.13** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن البنك يدرس كيفية استخدام الخدمات المالية قبل عرضها من وجهة نظر الموظفين.

في العبارة الثامنة "**يسهل البنك ويبسط الاجراءات المتعلقة بالخدمات المالية**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة**13.803**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره**4.25** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن البنك يسهل ويبسط الاجراءات المتعلقة بالخدمات المالية من وجهة نظر الموظفين.

وبالنسبة للعبارة التاسعة من المحور الأول "**يوفر البنك دليل استخدام الخدمات المالية للعملاء ويجدده باستمرار**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة**8.631**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.02** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن البنك يوفر دليل استخدام الخدمات المالية للعملاء ويجدده باستمرار من وجهة نظر الموظفين.

أما العبارة العاشرة "**يتوافر في البنك إطارات فنية كفؤة لتوفير الخدمات المالية بالجودة المرغوبة**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة**13.715**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.15** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن البنك يتوفر فيه إطارات فنية كفؤة لتوفير الخدمات المالية بالجودة المرغوبة من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الحادية عشر "**يحرص البنك على تقديم خدمات مالية متنوعة وجديدة كل فترة لمختلف شرائح العملاء**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **11.588**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.19** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن البنك يحرص على تقديم خدمات مالية متنوعة وجديدة كل فترة لمختلف شرائح العملاء من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الثانية عشر "**يتم تطوير إجراءات العمل لمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **8.502**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.96** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على تطوير إجراءات العمل لمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك من وجهة نظر الموظفين.

أما بالنسبة للعبارة الثالثة عشر "**تتميز إدارة البنك بسرعة معالجة شكاوى المراجعين (العملاء)**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **8.407**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.02** بدرجة موافقة عالية، مما يدل على أن إدارة البنك تتميز بسرعة معالجة شكاوى المراجعين (العملاء) من وجهة نظر الموظفين.

أما العبارة الرابعة عشر من محور لشمول المالي "**تعتمد إدارة البنك نظام رقابة صارم على الأعمال المختلفة**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **11.652**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-

Value كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.21** بدرجة موافقة عالية جدا، مما يدل على أن إدارة البنك تعتمد نظام رقابة صارم على الأعمال المختلفة من وجهة نظر الموظفين.

بناءا على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي في المصارف محل الدراسة.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من المصارف محل الدراسة.**

الجدول رقم (27): اختبار صحة الفرضية الثانية باستخدام نموذج اختبار T للعينة الواحدة.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	T	Sig
B1	تتبنى البنوك سياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	4.23	0.509	عالية جدا	17.425	0.000
B2	تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لا يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها.	3.54	1.056	عالية	3.675	0.001
B3	اشتراط البنك على طالب التمويل (أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى اتقانهم لها يسهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل البنوك.	3.98	0.754	عالية	9.382	0.000
B4	توفيق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشاريعهم يحفز البنوك على تقديم التمويل للمشاريع.	3.96	0.593	عالية	11.969	0.000
B5	تقديم هذه المشاريع ضمانات للقروض يزيد من فرصتها في الحصول على تمويل من البنوك.	4.12	0.832	عالية	9.667	0.000
B6	تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل حتى ولو كانت البنوك تقدم تمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة/ حضارية متخصصة/ مشاركة/ تمويل المرابحة).	3.62	0.718	عالية	6.179	0.000
B7	يعتمد تمويل المشاريع من قبل البنوك على طرق حساب أرباح صيغ	3.67	0.879	عالية	5.519	0.000

	التمويل في البنوك.					
B8	تعتبر طرق حساب متوسط مشاركة الأموال في الاستثمارات والأرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك أمر مقنع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	**3.60**	**0.846**	**عالية**	**5.080**	**0.000**
B9	اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقبله أصحاب هذه المشاريع.	**3.35**	**1.008**	**عالية**	**2.478**	**0.017**
B10	حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به مرضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يمنعها الاقتراض من هذه البنوك.	**3.60**	**0.891**	**عالية**	**4.823**	**0.000**
B11	قيام البنوك بالرقابة على التصرف بأموال القروض يرضي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.	**3.50**	**0.804**	**عالية**	**4.482**	**0.000**
B12	تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل أنواع الأنشطة التجارية (صناعية...زراعية).	**4.00**	**0.863**	**عالية**	**8.354**	**0.000**
B13	حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سياسة البنك.	**3.79**	**0.825**	**عالية**	**6.896**	**0.000**
B14	تحديد البنوك حد أقصى لفترة الإقراض لا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول للتمويل اللازم.	**3.63**	**0.886**	**عالية**	**5.164**	**0.000**
B15	كفاءة الإدارة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتهم يزيد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع.	**4.02**	**0.700**	**عالية**	**10.502**	**0.000**
B16	وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة يسهل لهذه المشاريع الحصول على التمويل من البنك.	**3.83**	**1.024**	**عالية**	**5.825**	**0.000**
B17	قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يسهل من حصولها على التمويل.	**3.79**	**0.977**	**عالية**	**5.820**	**0.000**
	المحور الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**3.36**	**0.351**	**عالية**	**15.954**	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

يتضح لنا من نتائج الجدول رقم (27) أن نتيجة اختبار T للمحور الأول (**15.954**)، جاءت أكبر من T الجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره

3.36 وبدرجة عالية، وهذا ما يؤكد أن توجد أثر ذو دلالة إحصائية لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من المصارف محل الدراسة من وجهة نظر الموظفين.

أما على مستوى عبارات المحور الثاني، كانت نتيجة اختبار T للعبارة الأولى "**تتبنى البنوك سياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة**" بقيمة **17.425**، جاءت أكبر بكثير من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.23** وبدرجة عالية جدا، مما يدل على أن البنك يتبنى سياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الموظفين.

أما العبارة الثانية "**تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لا يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **3.675**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.54** وبدرجة عالية، مما يدل على أن تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة لا يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفها وتحصيلها من وجهة نظر الموظفين.

أما بالنسبة للعبارة الثالثة "**اشتراط البنك على طالب التمويل (أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى اتقانهم لها يسهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل البنوك**" فقد كانت نتيجة اختبار T بقيمة **9.382**، جاءت أكبر من T الجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.98** وبدرجة عالية، مما يدل على أن البنك يشترط على طالب التمويل (أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة) تقديم دراسة جدوى اتقانهم لها يسهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل البنوك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الرابعة "**توفيق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشاريعهم يحفز البنوك على تقديم التمويل للمشاريع**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **11.969**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.96** وبدرجة عالية، مما يدل على أن توفيق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشاريعهم يحفز البنوك على تقديم التمويل لهم من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الخامسة " **تقديم هذه المشاريع ضمانات للقروض يزيد من فرصتها في الحصول على تمويل من البنوك"** كانت نتيجة اختبار T بقيمة **9.667**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.12** وبدرجة عالية، مما يدل على أن تقديم هذه المشاريع ضمانات للقروض يزيد من فرصتها في الحصول على تمويل من البنوك من وجهة نظر الموظفين.

أما العبارة السادسة "**تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل حتى ولو كانت البنوك تقدم تمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة/ حضارية متخصصة/ مشاركة/ تمويل المرابحة)**"كانت نتيجة اختبار T بقيمة **6.179**، جاءت أكبر من T الجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.62** وبدرجة عالية، مما يدل على أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تستفيد من التمويل حتى ولو كانت البنوك تقدم تمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة/ حضارية متخصصة/ مشاركة/ تمويل المرابحة) من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة السابعة "**يعتمد تمويل المشاريع من قبل البنوك على طرق حساب أرباح صيغ التمويل في البنوك**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **5.519**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.67** وبدرجة عالية، مما يدل على أن تمويل هذه المشاريع من قبل البنوك يعتمد على طرق حساب أرباح صيغ التمويل في البنوك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الثامنة "**تعتبر طرق حساب متوسط مشاركة الأموال في الاستثمارات والأرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك أمر مقنع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **5.080**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.60** وبدرجة عالية، مما يدل على أن طرق حساب متوسط مشاركة الأموال في الاستثمارات والأرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك تعتبر أمر مقنع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة التاسعة "**اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقبله أصحاب هذه المشاريع**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **2.478**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.35** وبدرجة عالية، مما يدل على أن

اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقبله أصحاب هذه المشاريع من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة العاشرة "**حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به مرضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يمنعها الاقتراض من هذه البنوك**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **4.823**، جاءت أكبر من T الجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.60** وبدرجة عالية، مما يدل على أن حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف به مرضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يمنعها الاقتراض من هذه البنوك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الحادية عشر "**قيام البنوك بالرقابة على التصرف بأموال القروض يرضي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **4.482**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.50** وبدرجة عالية، مما يدل على أن قيام البنوك بالرقابة على التصرف بأموال القروض يرضي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الثانية عشر "**تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل أنواع الأنشطة التجارية (صناعية...زراعية)**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **8.354**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.00** وبدرجة عالية، مما يدل على أن البنوك تقبل بتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل أنواع الأنشطة التجارية (صناعية...زراعية) وذلك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الثالثة عشر "**حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سياسة البنك**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **6.896**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.79** وبدرجة عالية، مما يدل على أن حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سياسة البنك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الرابعة عشر "**تحديد البنوك حد أقصى لفترة الإقراض لا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول للتمويل اللازم**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **5.164**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.63** وبدرجة عالية، مما يدل

على أن تحديد البنوك حد أقصى لفترة الإقراض لا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول للتمويل اللازم من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة الخامس عشر "**كفاءة الإدارة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتهم يزيد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **10.502**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **4.02** وبدرجة عالية، مما يدل على أن كفاءة الإدارة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتهم يزيد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة السادسة عشر "**وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة يسهل لهذه المشاريع الحصول على التمويل من البنك**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **5.825**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig P-Value) كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.83** وبدرجة عالية، مما يدل على أن وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة يسهل لهذه المشاريع الحصول على التمويل من البنك من وجهة نظر الموظفين.

وفي العبارة السابعة عشر "**قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يسهل من حصولها على التمويل**" كانت نتيجة اختبار T بقيمة **5.820**، جاءت أكبر من Tالجدولية (2,0066)، كما أن (Sig) P-Value كانت أقل من مستوى الدلالة (0,05) بمتوسط حسابي قدره **3.79** وبدرجة عالية، مما يدل على أن قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يسهل من حصولها على التمويل وذلك من وجهة نظر الموظفين.

بناء على ما تقدم فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل اللازم من البنوك.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة.

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05.

H1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05.

جدول رقم (28): اختبار الانحدار البسيط لأثر الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة.

البيان	الشمول المالي				
	R معامل الارتباط	R^2 معامل التحديد	B معامل الانحدار	T المحسوبية	Sig مستوى المعنوية
تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	0.419 [a]	0.176	0.502	3.263	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على نتائج برنامج (Spss 25).

يوضح الجدول أعلاه رقم (28) أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

قيمة معامل الارتباط $R=^{a}$ **0.419** بين الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف العمومية محل الدراسة، ومنه يتضح أن العلاقة الطردية بين المتغيرين بالارتباط الضعيف.

وبلغ معامل التحديد R^2**=0.176** أي أن ما قيمة **17.6%** من التغيرات في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة، ناتجة عن الشمول المالي.

كما بلغت قيمة معامل الانحدار **B=0.502** وهذا يعني زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي يؤدي إلى زيادة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة، بقيمة **0.502**.

كما بلغت قيمة **T** المحسوبة **3.263** عند مستوى معنوية **0.002** وهي دالة عند مستوى معنوية **0.05** ومنه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على انه **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05**.

معادلة الانحدار الخطي البسيط للدراسة:

$$Y= 0.502X + 2.302$$

حيث:

X: الشمول المالي.

Y: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة.

من خلال دراستنا الإحصائية توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: تقديرات موظفي المصارف المدروسة لمحور الشمول المالي جاءت بدرجة عالية.

ثانيا: تقديرات موظفي المصارف المدروسة لمحور تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جاءت بدرجة عالية.

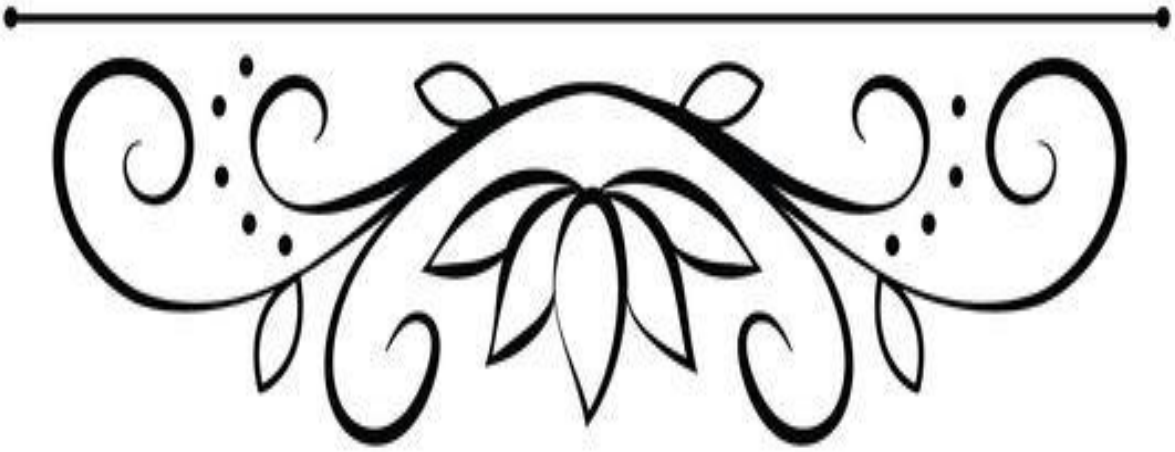
ثالثا: وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمصارف محل الدراسة عند مستوى الدلالة 0.05.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق إلى واقع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال عرض آخر الاحصائيات التي توضح ذلك، كما أننا قمنا بإجراء دراسة ميدانية في مجموعة من المصارف العمومية العاملة بولاية المدية والتي تمثلت في بنك التنمية المحلية وكالة البرواقية، البنك الوطني الجزائري وكالة البرواقية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البرواقية، بنك التنمية المحلية وكالة المدية، بنك الوطني الجزائري وكالة المدية، بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية، القرض الشعبي الجزائري بوكالة المدية، وذلك لمعرفة وجهة نظر الموظفين حول أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لجأنا إلى الاستبيان كأداة للدراسة شاملا بذلك محوري الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد قمنا بتوزيعه ثم استعادته وعرض البيانات المستخرجة من استمارة البحث حيث تم تحليلها بالاعتماد على مجموعة من الأساليب الإحصائية والوصول إلى النتائج استنادا لمقياس ليكرت الخماسي للوقوف على صحة الفرضيات والاجابة عن إشكالية الدراسة تأكدنا من صلاحه لإجراء الدراسة الميدانية من خلال اختبار الاتساق الداخلي واستخدام معامل ألفا كروم باخ لقياس ثباته.



خـــــــاتمة



يعتبر الشمول المالي من أهم المسائل المطروحة على المستوى الدولي والوطني، ويلقى اهتمام كبير من طرف صانعي القرار والأطراف المسؤولة عن السياسة النقدية والمالية في الجزائر، لما له من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد والمجتمع، فسهولة وصول الأفراد إلى الخدمات المالية والاستفادة منها سيحسن في مستواهم المعيشي ويساهم في خلق واستمرار ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق، باعتبارها أصبحت اليوم القطاع المحوري في أي اقتصاد، ما جعل مختلف دول العالم تولي اهتماما متزايدا بهذا النوع من المؤسسات، وتضع خططا لتطويرها وترقيتها عن طريق دراسة مختلف وظائفها ومحاولة تأهيلها وتقويتها.

لذلك فإن للشمول المالي أهمية كبيرة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال زيادة فرصها في الحصول على خدمات مالية وقنوات تمويلية بديلة تساعدها في تحقيق أهدافها المتمثلة في التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو وخلق فرص العمل، حيث تعد إمكانية الحصول على خدمات مالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عنصرا أساسيا ومهما في التحديات التي تواجه العديد من الدول في تنويع اقتصادياتها وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكن العقبة الأساسية التي تحول دون تحقق هذه الأهداف تتمثل في الحصول على التمويل المناسب وفي الوقت المناسب، حيث تواجه معظم تلك المؤسسات صعوبات وعوائق متعددة في الحصول على التمويل الكافي من المصارف والمؤسسات المالية، نظرا إلى ارتفاع درجة المخاطرة الائتمانية للعديد منها، وافتقارها للضمانات المطلوبة من قبل المصارف.

وفي الختام ومن خلال الأهمية البالغة لهذين المتغيرين تطرقنا في دراستنا هذه لعموميات حول الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض الجانب النظري منهما وبعد التعرف على واقعهما في الجزائر وتقدير نموذج قياسي يقدر الأثر بينها في الجانب التطبيقي، سنقوم بعرض النتائج المتحصل عليها كالآتي:

نتائج اختبار الفرضيات:

1. نصت الفرضية الأولى على أن المصارف الجزائرية تمكنت من تحقيق مستوى مقبول من الشمول المالي، وقد أثبتت الدراسة صحتها من خلال النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراساتنا الإحصائية.
2. نصت الفرضية الثانية على حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من المصارف وقد أثبتت الدراسات الإحصائية ذلك ومن وجهة نظر الموظفين بها.
3. نصت الفرضية الثالثة على أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند مستوى (α=0.05) في المصارف محل الدراسة وقد أثبتت الدراسة صحتها من خلال النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراساتنا الإحصائية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتيح الشمول المالي الوصول إلى الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة.
- يلعب الشمول المالي دورا هاما في الحد من الفقر واللامساواة، كما يساهم في توفير التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- للشمول المالي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال تعبئة الادخار وتوفير التمويل اللازم.
- أهمية التوفيق بين القرارات واستراتيجيات تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع استراتيجيات الشمول المالي للدولة.
- رغم اختلاف التعاريف المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هناك إجماعا على الأهمية البالغة لهذا النوع من المؤسسات، استنادا إلى الدور الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وترقية الاقتصاد الوطني ككل، من خلال المساهمة في زيادة الناتج الداخلي الخام، استحداث مناصب الشغل،...إلخ.
- من خلال نتائج دراسة الاستبيان تبين أن للشمول المالي أثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يسهل الشمول المالي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم لبدء مشاريعها وتوسيعها من خلال توسيع مصادر التمويل المتاحة لها.

اقتراحات:

إن أهم ما وجب التوصية به والتنويه له:

- نشر الوعي والتثقيف المالي بأهمية الشمول المالي وفوائده للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال حملات توعية موجهة لأصحاب هذه المؤسسات.
- ترقية تصدير المنتجات والخدمات الموفرة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تبني سياسة فاعلة لدعم ومساندة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، نظرا لما لها من دور في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

- تقديم مساعدات حكومية كتخفيض أو إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دفع الضرائب والرسوم حتى تتمكن من توسيع نشاطها في كافة المجالات.
- ابتكار وتطوير أدوات تمويل جديدة تناسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والضمانات التي من الممكن تقديمها.
- ضرورة توفير البنى التحتية اللازمة لتوسيع الشمول المالي وتهيئة بيئة تنظيمية وقانونية ورقابية تهتم بالفئات المهمشة ماليا سواء كانوا أفراد أو شركات مصغرة.
- تبسيط إجراءات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيف المتطلبات من خلال تقليل الأوراق والمستندات المطلوبة للحصول على التمويل مع تقليل الاعتماد على الضمانات الشخصية والعقارية.
- استخدام التكنولوجيا لتوفير خدمات مالية مبتكرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف، والخدمات المالية الرقمية.
- إشراك الحكومات والبنوك المركزية في الجهود الرامية إلى تطوير التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات الداعمة لهذا النوع من التمويل باعتبار التمويل الإسلامي لا يطلب ضمانات حقيقية.
- تعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية من خلال تشجيعها على تخصيص برامج تمويلية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير قدراتها في تقييم المخاطر وتمويل هذه المؤسسات.

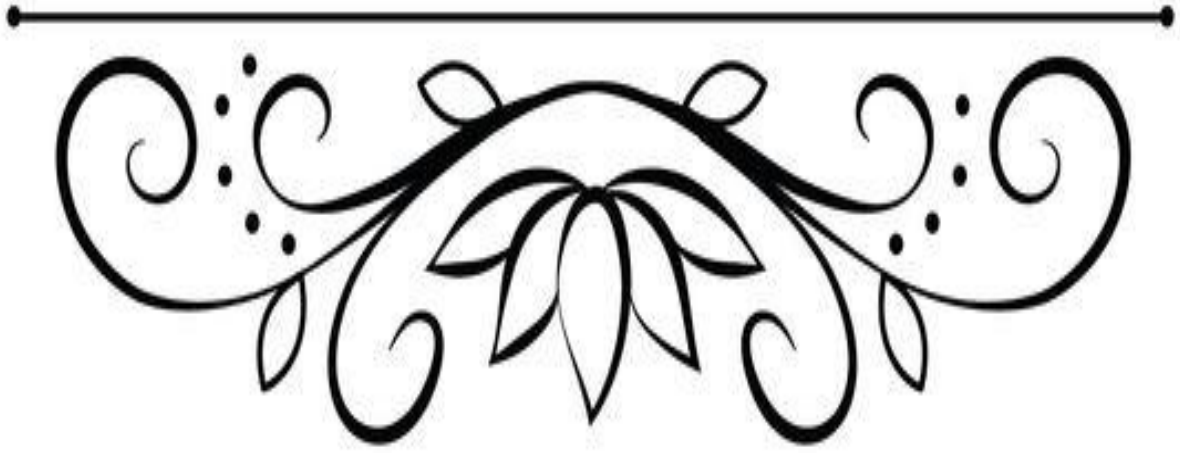
آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا للموضوع الشمول المالي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يعتبر حديثا خصبا للبحث فيه، لهذا نقترح مجموعة من المواضيع التي يمكن أن تكون محاور لبحوث مستقبلية:

- دراسة مقارنة لفهم تأثير الشمول المالي على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى.
- دراسة تأثير التكنولوجيا المالية على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- دراسة تأثير جائحة Covid-19 على الشمول المالي وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.



قائمة المراجع



قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية.

❖ **الكتب:**

1. خوني رابح وحساني رقية، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات التمويل"، ايتراك للطباعة والنشر، مصر، الطبعة الأولى، 2008.
2. رشيد حميدان، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 2000.
3. رضا إسماعيل البسيوني، "إدارة الأعمال"، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2009.
4. سعاد نائف برنوطي، "إدارة الأعمال الصغيرة (أبعاد الريادة)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2008.
5. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
6. عاطف وليم أندراوس، دراسات الجدوى لاقتصادية للمشروعات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2007.
7. عبد الله خبابة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، طبعة 2013.
8. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2009.
9. فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
10. ماجد أبو النجا الشرقاوي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر 2030، معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي، السنة 2019.
11. ماجد أبو النجا الشرقاوي، الشمول المالي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، معهد رأس البر العالي للدراسات النوعية والحاسب الآلي، 2019.
12. ماجدة العطية، إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.

13. محمد صالح الحناوي وإبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999.

14. محمد عبد الحليم عمر، مقالة بعنوان: أساليب التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة، جامعة الأزهر، مصر، لم يذكر سنة النشر.

15. محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية-دراسات نظرية وتطبيقية-، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

16. منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

17. نبيل جواد، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة gestion des PME، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، 2007.

18. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

الأطروحات والرسائل الجامعية والمذكرات:

❖ **أطروحات الدكتوراه:**

19. خلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004/2003.

❖ **رسائل الماجستير:**

20. برجي شهرزاد، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر).

21. عمران عبد الحكيم "استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية مسيلة "رسالة ماجيستر تخصص: علوم تجارية فرع الإستراتيجية جامعة المسيلة 2007.

22. عمران عبد الحكيم، استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

23. عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، رسالة ماجستير، تخصص استراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

24. قنيدرة سمية، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطلة" –دراسة ميدانية بولاية قسنطينة–، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري –قسنطينة–، الجزائر، 2010/2009.

25. لعويطي نصيرة، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2014.

26. مشري محمد الناصر، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس–سطيف–، الجزائر، 2011/2008.

❖ **مذكرات الماستر:**

27. بلبشير توفيق ودحو حنان، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية لعلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بالقايد، تلمسان، الجزائر، 2015-2016.

28. بلونيس محمد وهادف محمد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في محاربة البطالة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون–تيارت، 2019/2018.

29. بوشيبة صلاح الدين، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مذكرة ماستر الأكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف–المسلة، 2021/2022.

30. خلادي أنيسة، استخدام الخدمات المصرفية الالكترونية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر–دراسة عينة من المصارف المالية– مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر،2022-2023.

31. عليان نبيلة، الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة –دراسة حالة الجزائر– مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج، البويرة، 2015/2014.

32. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تأثير إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على التنمية، بما يشمل إبراز أثر التحويلات المالية، التمكين الاقتصادي للنساء والشباب، مذكرة من أمانة الأنكتاد، نوفمبر 2014.

33. ياسين بن الضب، أثر الشمول المالي على أداء البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2004-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرابحي، ورقلة، 2018-2019.

مجلات علمية وملتقيات:

34. أسامة فراح ورحمة عبد العزيز، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد:04، العدد: 02، السنة 2021.

35. بن عاتق حنان وصاري زهيرة، التمويل عن طريق الايجار كاستراتيجية لتغيير العمل المصرفي، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الرابع حول الزيادة والابداع: استراتيجية الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 15-16 مارس 2005.

36. بهناس العباس وآخرون، أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية، مجلة معارف، المجلد :14، العدد 02، جامعة البويرة، الجزائر، ديسمبر 2019.

37. بوزيان محمد وخالدي خديجة، التمويل الإسلامي: فرص وتحديات، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

38. بولعيد بعلوج، التمويل التأجيري كأحد صيغ التمويل الإسلامي، مداخلة ضمن الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

39. بيان حرب، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، التجربة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 22، العدد الثاني، 2006.

40. تقرير صندوق النقد الدولي عن الشمول المالي، 2013.

41. جيك هيس وآخرون، قاعدة بيانات الشمول المالي (قياس مستوى الشمول المالي وثورة التكنولوجيا المالية)، مجموعة البنك الدولي،2017.

42. حسين حسين شحاتة، مقالة بعنوان: صيغ التمويل العقاري في ميزان الشريعة الإسلامية:(الجائز والمنهي عنه شرعا)، مصر، دون ذكر سنة النشر.

43. حسين رحيم، الاستصناع (أو المناولة الصناعية) في المصارف الإسلامية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول المناولة كاختيار لدعم تنافسية المؤسسة الاقتصادية: واقع، تحديات وآفاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، 07-08 نوفمبر 2007.

44. حنان الطيب، الشمول المالي، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (1) موجهة إلى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، صندوق النقد العربي، 2020.

45. داود غديري وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: بين إرهاصات النهوض بها ومرافقتها ورهانات تنويع الاقتصاد الوطني وترقيته، مجلة الاقتصاد والمالية(JEF) ، المجلد 09، العدد01، 2023.

46. شبوطي حكيم، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيظر-بسكرة-، الجزائر، جوان 2008.

47. شبوطي حكيم، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التشغيل، دراسة حالة الجزائر، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2007-2008.

48. صبري نوفل، الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية، مقال، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد: 667 ،2018.

49. صندوق النقد الدولي، الشمول لمالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، الطبعة العربية، 2019.

50. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

51. صورية شنبي وسعيد بن لخظر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 04، العدد: 01(2019)، مصر، 2019/04/04

52. عالم عبد الله وسبع حنان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي (الجزائر)، يومي 05-2013/05/06.

53. فضيل البشير: واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال، والدراسات الاقتصادية، مجلد 6، العدد 29،2020/06/1.

54. كمال عايشي، "واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المغاربية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية"، بحوث ومناقشات الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاديات المغاربية التي نظمتها جامعة فرحات عباس-سطيف- والبنك الإسلامي للتنمية أيام 25-28 ماي 2003.

55. محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"، كلية الحقوق، جامعة المنوفية.

56. منى البرادعي، الشمول المالي: التحدي الجديد، مجلة المصرفيون، العدد التاسع، المعهد المصرفي، مصر، 2015.

57. هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر، كلية الشريعة القانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد37، السنة 2022.

قوانين وتشريعات:

58. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (المادة 4) من القانون رقم 01-18، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق ل 2012/12/12، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر، 15 نوفمبر 2001).

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

59. Beck, T.& Torre, A.D. (2017). The basic Analytics of Access to Financial Services. Financial Markets, Instruments. 17(2).

60. Institut du développement Marseille, le financement de la petite entreprise en Afrique, l'Hamattan Edition, Paris, 1995.

61. Jean Yves Capul, dictionnaire d'économie et de sciences sociales Hatier, paris 2009.

62. Ministère de L'industrie et de Production de pharmastique, Bulletin d'information statistique de la PME, N°42, avril 2023.

63. The world Bank. (2014). Global Financial Développement Report 2014 : Financial Inclusion. Washington DC, World Bank.

المواقع الالكترونية:

64. البنك الدولي الشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء، متاح من خلال الرابط : https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview، تاريخ الاطلاع 12-01-2024.

65. بنك الجزائر، https://www.bank-of-algeria.dz، تاريخ الاطلاع 23-05-2024.

قائمة الملاحق

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة استبيان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛

أخي الموظف، أختي الموظفة، تحية طيبة وبعد؛

في إطار التحضير لإعداد مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر (تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي)، تقوم الطالبتان بإجراء دراسة بعنوان" **أثر الشمول المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة ميدانية**". لذا يرجى منكم التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبانة، وذلك من خلال واقع معرفتكم بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتكم في هذا المجال التي سيكون لها الفضل الكثير في إثراء البحث. علما أن المعلومات ستكون في سرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

القسم الأول: البيانات الشخصية

1. **الجنس:**

ذكر ☐ أنثى ☐

2. **العمر:**

30 سنة فأقل ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐ أكثر من 40 سنة ☐

3. **المستوى التعليمي:**

ثانوي أو أقل ☐ شهادة تكوين تقني أو تقني سامي ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا (ماستر، ماجستير، دكتوراه) ☐

4. **عدد سنوات الخبرة بالبنك:**

5سنوات فأقل ☐ من 6إلى10سنوات ☐ من11إلى15سنة ☐ أكثر من 15سنة ☐

القسم الثاني: خاص بمحاور الدراسة.

- يرجى وضع علامة (**X**) في الخانة التي تعبر عن وجهة نظرك

الرقم	المحور الاول: الشمول المالي	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يسهل البنك فتح واستخدام حساب بنكي دون أي عائق					
02	يوفر البنك ضمانات وكفالات للوصول للخدمات المالية					
03	تركز إدارة البنك على تخفيض وقت الانجاز لتقليل التكلفة وزيادة الربحية					
04	يهتم البنك بسرعة انجاز الخدمات المالية لكافة العملاء					
05	يحرص البنك على التعرف على حاجات ورغبات مختلف العملاء					
06	تسعى إدارة البنك إلى زيادة حصتها السوقية					
07	يدرس البنك كيفية استخدام الخدمات المالية قبل عرضها					
08	يسهل البنك وييسط الاجراءات المتعلقة بالخدمات المالية					
09	يوفر البنك دليل استخدام الخدمات المالية للعملاء ويجدده باستمرار					
10	يتوافر في البنك إطارات فنية كفؤة لتوفير الخدمات المالية بالجودة المرغوبة					
11	يحرص البنك على تقديم خدمات مالية متنوعة وجديدة كل فترة لمختلف شرائح العملاء					
12	يتم تطوير إجراءات العمل لمواكبة التغيرات في البيئة الداخلية والخارجية للبنك					
13	تتميز إدارة البنك بسرعة معالجة شكاوى المراجعين (العملاء)					
14	تعتمد إدارة البنك نظام رقابة صارم على الأعمال المختلفة					

الرقم	المحور الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تتبنى البنوك سياسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
02	تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرةلا يرهق البنك إداريا وماليا بمشاكل متابعة القروض وصرفهاوتحصيلها.					
03	اشتراط البنك على طالب التمويل (أصحاب المشاريع المتوسطة والصغيرة)					

	تقديم دراسة جدوى اتقانهم لها يسهل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على تمويل البنوك.					
04	توفيق أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السابق في إدارة مشاريعهم يحفز البنوك على تقديم التمويل للمشاريع.					
05	تقديم هذه المشاريع ضمانات للقروض يزيد من فرصتها في الحصول على تمويل من البنوك.					
06	تستفيد المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التمويل حتى ولو كانت البنوك تقدم تمويل بصيغ معينة للمشاريع (حضارية مشتركة/ حضارية متخصصة/ مشاركة/ تمويل المرابحة).					
07	يعتمد تمويل المشاريع من قبل البنوك على طرق حساب أرباح صيغ التمويل في البنوك.					
08	تعتبر طرق حساب متوسط مشاركة الأموال في الاستثمارات والأرباح في المشاريع التي يشاركها البنوك أمر مقنع لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
09	اشتراط دخول البنوك كشريك في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يقبله أصحاب هذه المشاريع.					
10	حجز البنوك لمخصص مخاطر الاستثمار والتصرف بهمرضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولا يمنعها الاقتراض من هذه البنوك.					
11	قيام البنوك بالرقابة على التصرف بأموال القروض يرضي أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.					
12	تقبل البنوك تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة في كل أنواع الأنشطة التجارية (صناعية...زراعية).					
13	حجم القروض المطلوب يخرجها من دائرة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب سياسة البنك.					
14	تحديد البنوك حد أقصى لفترة الإقراض لا يمنع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الوصول للتمويل اللازم.					
15	كفاءة الإدارة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخبرتهم يزيد من قدرة البنك على تقديم القروض لهذه المشاريع.					
16	وجود المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مناطق معينة يسهل لهذه المشاريع الحصول على التمويل من البنك.					
17	قيام المشاريع الصغيرة والمتوسطة بتدقيق حساباتها من مدقق خارجي يسهل من حصولها على التمويل.					

الملحق رقم 02: مخرجات SPSS.

1-جدول اختبار التوزيع الطبيعي.

Tests of Normality

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
المحور 1	,148	52	,006	,941	52	,013
المحور 2	,168	52	,001	,952	52	,037
الاستبيان	,122	52	,052	,941	52	,012

a. Lilliefors Significance Correction

2-جدول اختبار ثبات الاستبيان.

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		03-JUN-2024 18:57:06
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>

	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\معدادي spss\Untitled2.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	52	69,3
	Excluded[a]	23	30,7
	Total	75	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,872	14

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		03-JUN-2024 18:57:51
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,02
	Elapsed Time	00:00:00,02

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	52	69,3
	Excluded[a]	23	30,7
	Total	75	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,701	17

```
RELIABILITY
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 B1 B2 B3 B4 B5
B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Notes

Output Created		03-JUN-2024 18:58:29
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
	Matrix Input	
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data for all variables in the procedure.
Syntax		RELIABILITY /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 /SCALE('ALL VARIABLES') ALL /MODEL=ALPHA.
Resources	Processor Time	00:00:00,00
	Elapsed Time	00:00:00,00

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	52	69,3
	Excluded[a]	23	30,7
	Total	75	100,0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,842	31

3- اختبار الاتساق الداخلي.

```
NONPAR CORR
  /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 mm1
  /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Nonparametric Correlations

Notes

Output Created		03-JUN-2024 23:06:04
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.

	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		NONPAR CORR /VARIABLES=A1 A2 A3 A4 A5 A6 A7 A8 A9 A10 A11 A12 A13 A14 mm1 /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,03
	Number of Cases Allowed	44938 cases[a]

a. Based on availability of workspace memory

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\معدلات spss\Untitled2.sav

Correlations

			A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7	A8	A9	A10	A11	A12	A13	A14	mm1
Spearman's rho	A1	Correlation Coefficient	1,000	,561**	,294*	,120	,411**	,477**	,255	,315*	,177	,216	,361**	,301*	,182	,138	,575**
		Sig. (2-tailed)	.	,000	,034	,398	,002	,000	,068	,023	,210	,124	,008	,030	,197	,329	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A2	Correlation Coefficient	,561**	1,000	,415**	,376**	,139	,279*	,350*	,285*	,158	,146	,455**	,396**	,105	,157	,605**
		Sig. (2-tailed)	,000	.	,002	,006	,325	,045	,011	,041	,265	,300	,001	,004	,460	,266	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A3	Correlation Coefficient	,294*	,415**	1,000	,349*	,148	,286*	,354*	,179	,332*	,200	,238	,377**	,403**	,175	,589**
		Sig. (2-tailed)	,034	,002	.	,011	,294	,040	,010	,205	,016	,155	,089	,006	,003	,214	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A4	Correlation Coefficient	,120	,376**	,349*	1,000	,298*	,123	,269	,042	,323*	,147	,200	,108	,275*	,369**	,480**
		Sig. (2-tailed)	,398	,006	,011	.	,032	,384	,054	,770	,019	,297	,155	,445	,048	,007	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A5	Correlation Coefficient	,411**	,139	,148	,298*	1,000	,436**	,251	,224	,257	,330*	,248	-,040	,184	,193	,431**
		Sig. (2-tailed)	,002	,325	,294	,032	.	,001	,072	,110	,066	,017	,076	,777	,192	,171	,001
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A6	Correlation Coefficient	,477**	,279*	,286*	,123	,436**	1,000	,486**	,605**	,277*	,416**	,367**	,227	,419**	,286*	,667**
		Sig. (2-tailed)	,000	,045	,040	,384	,001	.	,000	,000	,046	,002	,007	,106	,002	,040	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	A7	Correlation Coefficient	,255	,350*	,354*	,269	,251	,486**	1,000	,534**	,394**	,531**	,513**	,332*	,427**	,219	,677**
		Sig. (2-tailed)	,068	,011	,010	,054	,072	,000	.	,000	,004	,000	,000	,016	,002	,118	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52

A8	Correlation Coefficient	,315*	,285*	,179	,042	,224	,605**	,534**	1,000	,314*	,245	,370**	,310*	,320*	,448**	,647**
	Sig. (2-tailed)	,023	,041	,205	,770	,110	,000	,000	.	,023	,080	,007	,025	,021	,001	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A9	Correlation Coefficient	,177	,158	,332*	,323*	,257	,277*	,394**	,314*	1,000	,348*	,536**	,280*	,480**	,500**	,624**
	Sig. (2-tailed)	,210	,265	,016	,019	,066	,046	,004	,023	.	,011	,000	,045	,000	,000	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A10	Correlation Coefficient	,216	,146	,200	,147	,330*	,416**	,531**	,245	,348*	1,000	,455**	,269	,289*	,035	,489**
	Sig. (2-tailed)	,124	,300	,155	,297	,017	,002	,000	,080	,011	.	,001	,054	,038	,807	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A11	Correlation Coefficient	,361**	,455**	,238	,200	,248	,367**	,513**	,370**	,536**	,455**	1,000	,351*	,257	,140	,630**
	Sig. (2-tailed)	,008	,001	,089	,155	,076	,007	,000	,007	,000	,001	.	,011	,066	,324	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A12	Correlation Coefficient	,301*	,396**	,377**	,108	-,040	,227	,332*	,310*	,280*	,269	,351*	1,000	,308*	,284*	,558**
	Sig. (2-tailed)	,030	,004	,006	,445	,777	,106	,016	,025	,045	,054	,011	.	,026	,042	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A13	Correlation Coefficient	,182	,105	,403**	,275*	,184	,419**	,427**	,320*	,480**	,289*	,257	,308*	1,000	,398**	,622**
	Sig. (2-tailed)	,197	,460	,003	,048	,192	,002	,002	,021	,000	,038	,066	,026	.	,003	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
A14	Correlation Coefficient	,138	,157	,175	,369**	,193	,286*	,219	,448**	,500**	,035	,140	,284*	,398**	1,000	,523**
	Sig. (2-tailed)	,329	,266	,214	,007	,171	,040	,118	,001	,000	,807	,324	,042	,003	.	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52

		Correlation Coefficient	,575**	,605**	,589**	,480**	,431**	,667**	,677**	,647**	,624**	,489**	,630**	,558**	,622**	,523**	1,000
	mm1	Sig. (2-tailed)	,000	,000	,000	,000	,001	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	,000	.
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

```
NONPAR CORR
  /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 mm2
  /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG
  /MISSING=PAIRWISE.
```

Nonparametric Correlations

Notes

Output Created		03-JUN-2024 23:07:24
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics for each pair of variables are based on all the cases with valid data for that pair.
Syntax		NONPAR CORR /VARIABLES=B1 B2 B3 B4 B5 B6 B7 B8 B9 B10 B11 B12 B13 B14 B15 B16 B17 mm2 /PRINT=SPEARMAN TWOTAIL NOSIG /MISSING=PAIRWISE.
Resources	Processor Time	00:00:00,03
	Elapsed Time	00:00:00,03
	Number of Cases Allowed	38362 cases[a]

a. Based on availability of workspace memory

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav

Correlations

			B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7	B8	B9	B10	B11	B12	B13	B14	B15	B16	B17	mm2
Spearman's rho	B1	Correlation Coefficient	1,000	,055	,150	-,037	,099	-,041	,015	-,044	-,129	-,149	,033	,073	,051	,017	,354*	,164	,383**	,160
		Sig. (2-tailed)	.	,699	,288	,795	,486	,775	,918	,759	,364	,291	,818	,605	,719	,907	,010	,245	,005	,257
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B2	Correlation Coefficient	,055	1,000	,442**	,233	,079	,131	,391**	,304*	,412**	,248	,179	,331*	-,032	,026	,041	,286*	,198	,602**
		Sig. (2-tailed)	,699	.	,001	,096	,576	,356	,004	,029	,002	,077	,204	,017	,820	,855	,775	,040	,160	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B3	Correlation Coefficient	,150	,442**	1,000	,322*	,091	-,088	,227	,223	,057	-,033	-,118	,201	,038	-,141	,243	,364**	,316*	,431**
		Sig. (2-tailed)	,288	,001	.	,020	,522	,537	,106	,112	,687	,819	,404	,154	,788	,317	,083	,008	,023	,001
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B4	Correlation Coefficient	-,037	,233	,322*	1,000	,178	,150	-,042	,137	,019	-,131	-,273	,167	,208	,095	,245	,387**	,041	,322*
		Sig. (2-tailed)	,795	,096	,020	.	,207	,289	,765	,334	,893	,355	,051	,237	,139	,505	,081	,005	,771	,020
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B5	Correlation Coefficient	,099	,079	,091	,178	1,000	-,051	,038	,035	-,025	,108	-,092	,308*	,212	,074	,024	,197	-,132	,248
		Sig. (2-tailed)	,486	,576	,522	,207	.	,717	,792	,806	,858	,444	,515	,027	,131	,604	,867	,162	,351	,076
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B6	Correlation Coefficient	-,041	,131	-,088	,150	-,051	1,000	,351*	,028	-,096	-,031	,071	,087	-,093	,016	,089	-,002	-,060	,183
		Sig. (2-tailed)	,775	,356	,537	,289	,717	.	,011	,842	,498	,825	,616	,537	,511	,909	,530	,989	,673	,194
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B7	Correlation Coefficient	,015	,391**	,227	-,042	,038	,351*	1,000	,258	,014	,319*	,239	,337*	-,082	,086	,084	,219	,117	,541**
		Sig. (2-tailed)	,918	,004	,106	,765	,792	,011	.	,065	,920	,021	,089	,015	,564	,546	,554	,120	,408	,000
		N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	B8	Correlation Coefficient	-,044	,304*	,223	,137	,035	,028	,258	1,000	,456**	,320*	,328*	,115	,116	,081	,121	,191	,168	,554**

	Sig. (2-tailed)	,759	,029	,112	,334	,806	,842	,065	.	,001	,021	,018	,416	,411	,568	,394	,175	,235	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	-,129	,412**	,057	,019	-,025	-,096	,014	,456**	1,000	,233	,458**	,118	-,075	,165	,071	,203	,100	,467**
B9	Sig. (2-tailed)	,364	,002	,687	,893	,858	,498	,920	,001	.	,097	,001	,406	,596	,241	,617	,149	,480	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	-,149	,248	-,033	-,131	,108	-,031	,319*	,320*	,233	1,000	,241	-,003	,126	-,013	-,072	,048	,077	,414**
B10	Sig. (2-tailed)	,291	,077	,819	,355	,444	,825	,021	,021	,097	.	,086	,981	,372	,926	,614	,733	,589	,002
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,033	,179	-,118	-,273	-,092	,071	,239	,328*	,458**	,241	1,000	,071	-,007	-,089	-,201	-,091	,008	,290*
B11	Sig. (2-tailed)	,818	,204	,404	,051	,515	,616	,089	,018	,001	,086	.	,617	,958	,529	,153	,521	,954	,037
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,073	,331*	,201	,167	,308*	,087	,337*	,115	,118	-,003	,071	1,000	,056	,196	,020	,432**	,282*	,532**
B12	Sig. (2-tailed)	,605	,017	,154	,237	,027	,537	,015	,416	,406	,981	,617	.	,694	,165	,885	,001	,043	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,051	-,032	,038	,208	,212	-,093	-,082	,116	-,075	,126	-,007	,056	1,000	,011	,044	,297*	,170	,272
B13	Sig. (2-tailed)	,719	,820	,788	,139	,131	,511	,564	,411	,596	,372	,958	,694	.	,936	,756	,032	,228	,051
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,017	,026	-,141	,095	,074	,016	,086	,081	,165	-,013	-,089	,196	,011	1,000	,402**	,104	,078	,291*
B14	Sig. (2-tailed)	,907	,855	,317	,505	,604	,909	,546	,568	,241	,926	,529	,165	,936	.	,003	,465	,582	,036
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,354*	,041	,243	,245	,024	,089	,084	,121	,071	-,072	-,201	,020	,044	,402**	1,000	,396**	,235	,380**
B15	Sig. (2-tailed)	,010	,775	,083	,081	,867	,530	,554	,394	,617	,614	,153	,885	,756	,003	.	,004	,094	,005

B16	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
	Correlation Coefficient	,164	,286*	,364**	,387**	,197	-,002	,219	,191	,203	,048	-,091	,432**	,297*	,104	,396**	1,000	,416**	,646**
	Sig. (2-tailed)	,245	,040	,008	,005	,162	,989	,120	,175	,149	,733	,521	,001	,032	,465	,004	.	,002	,000
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
B17	Correlation Coefficient	,383**	,198	,316*	,041	-,132	-,060	,117	,168	,100	,077	,008	,282*	,170	,078	,235	,416**	1,000	,436**
	Sig. (2-tailed)	,005	,160	,023	,771	,351	,673	,408	,235	,480	,589	,954	,043	,228	,582	,094	,002	.	,001
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52
mm2	Correlation Coefficient	,160	,602**	,431**	,322*	,248	,183	,541**	,554**	,467**	,414**	,290*	,532**	,272	,291*	,380**	,646**	,436**	1,000
	Sig. (2-tailed)	,257	,000	,001	,020	,076	,194	,000	,000	,000	,002	,037	,000	,051	,036	,005	,000	,001	.
	N	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52	52

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

4- نتائج متغيرات البيانات الشخصية:

```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوىالتعليمي الخبرةالمهنية
  /PIECHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Notes

Output Created		03-JUN-2024 20:36:49
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= الجنس السن المستوىالتعليمي الخبرةالمهنية /PIECHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,78
	Elapsed Time	00:00:00,78

```
[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav
```

Statistics

		الجنس	السن	المستوى التعليمي	الخبرة المهنية
N	Valid	70	52	52	52
	Missing	5	23	23	23

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	34	45,3	48,6	48,6
	2	28	37,3	40,0	88,6
	3	4	5,3	5,7	94,3
	4	3	4,0	4,3	98,6
	5	1	1,3	1,4	100,0
	Total	70	93,3	100,0	
Missing	System	5	6,7		
Total		75	100,0		

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	6	8,0	11,5	11,5
	2	29	38,7	55,8	67,3
	3	17	22,7	32,7	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

المستوى التعليمي

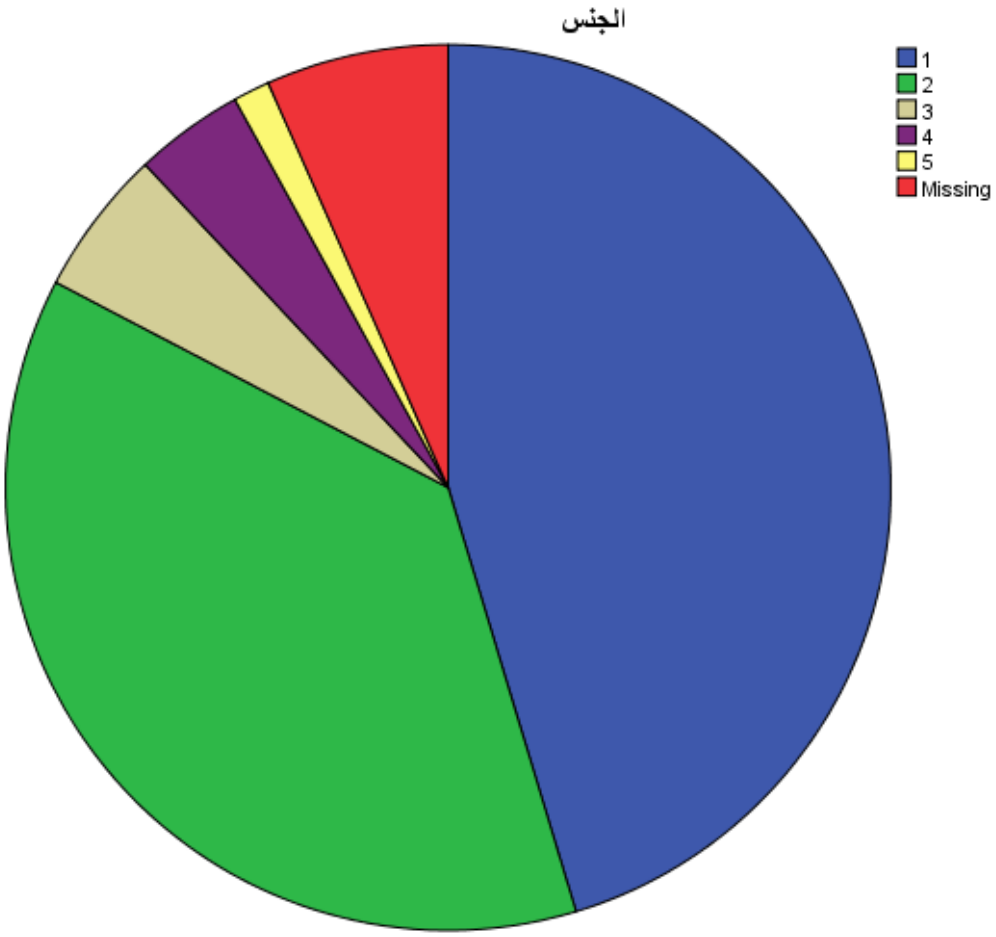
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	2	2,7	3,8	3,8
	2	10	13,3	19,2	23,1

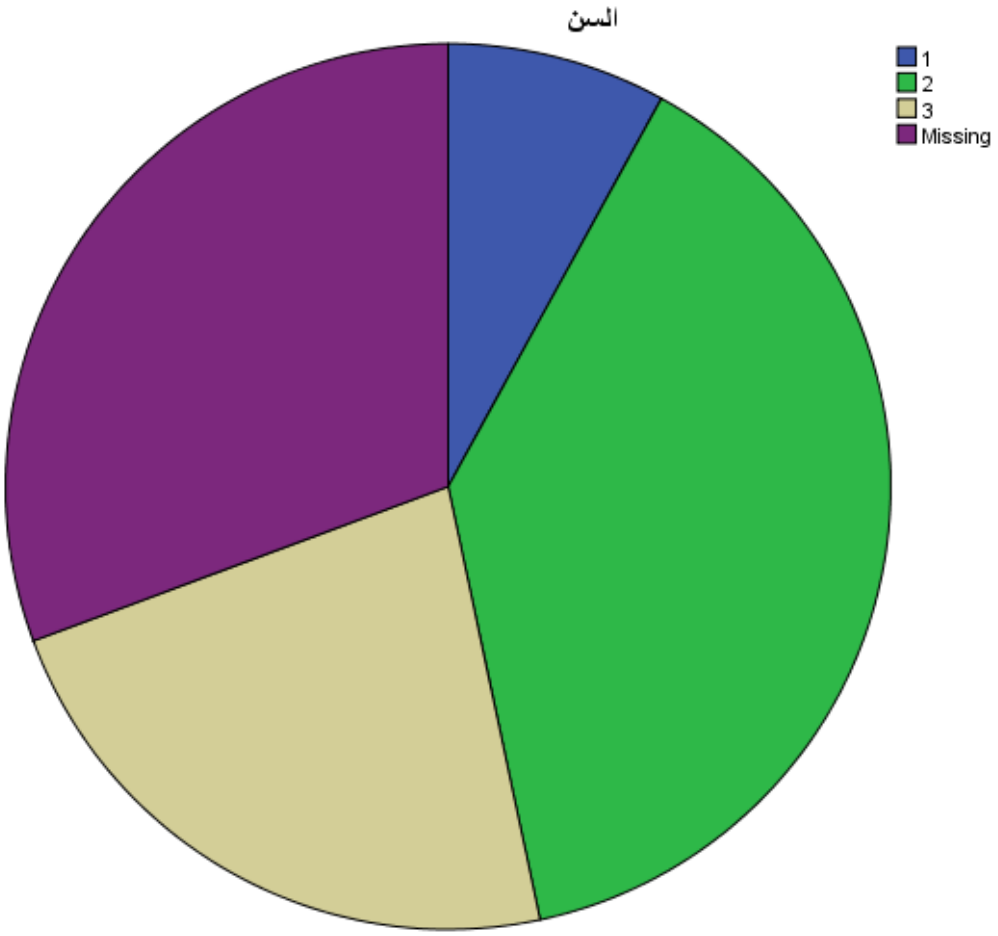
	3	28	37,3	53,8	76,9
	4	12	16,0	23,1	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

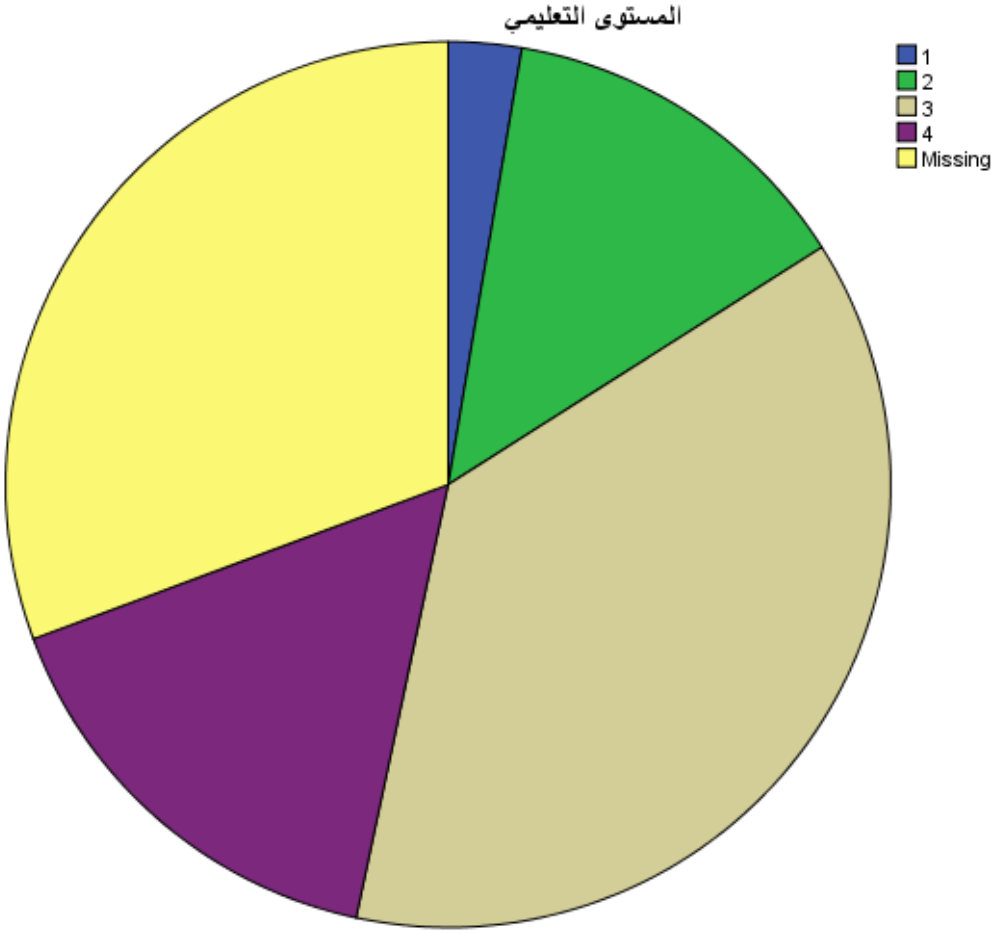
الخبرة المهنية

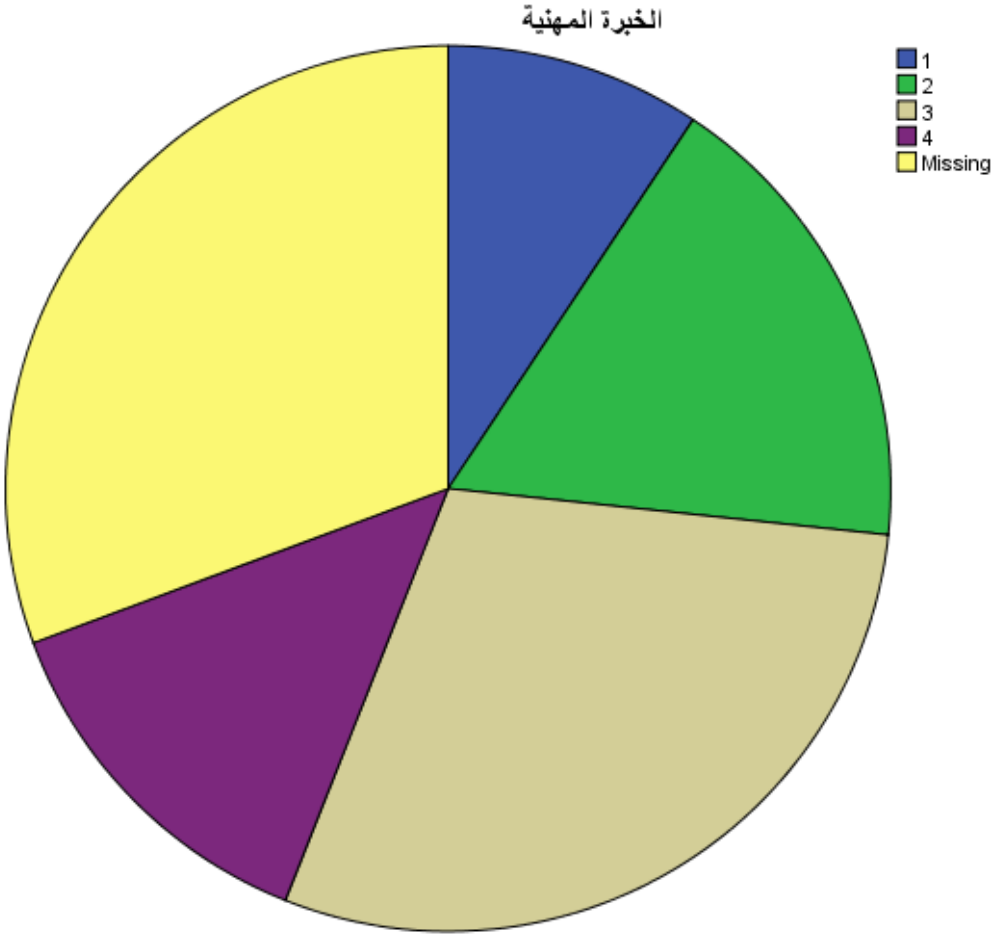
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
	1	7	9,3	13,5	13,5
	2	13	17,3	25,0	38,5
Valid	3	22	29,3	42,3	80,8
	4	10	13,3	19,2	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

Pie Chart




السن
1
2
3
Missing


المستوى التعليمي
1
2
3
4
Missing




```
FREQUENCIES VARIABLES=الجنس السن المستوىالتعليمي الخبرة المهنية
  /BARCHART FREQ
  /ORDER=ANALYSIS.
```

Frequencies

Notes

Output Created		03-JUN-2024 20:38:13
Comments		
Input	Data	C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav
	Active Dataset	DataSet1
	Filter	<none>
	Weight	<none>
	Split File	<none>
	N of Rows in Working Data File	75
Missing Value Handling	Definition of Missing	User-defined missing values are treated as missing.
	Cases Used	Statistics are based on all cases with valid data.
Syntax		FREQUENCIES VARIABLES= الجنس السن المستوىالتعليمي الخبرةالمهنية /BARCHART FREQ /ORDER=ANALYSIS.
Resources	Processor Time	00:00:00,75
	Elapsed Time	00:00:00,76

[DataSet1] C:\Users\2018\Desktop\ معدادي spss\Untitled2.sav

Statistics

		الجنس	السن	المستوى التعليمي	الخبرة المهنية
N	Valid	70	52	52	52
	Missing	5	23	23	23

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	34	45,3	48,6	48,6
	2	28	37,3	40,0	88,6
	3	4	5,3	5,7	94,3
	4	3	4,0	4,3	98,6
	5	1	1,3	1,4	100,0
	Total	70	93,3	100,0	
Missing	System	5	6,7		
Total		75	100,0		

السن

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	6	8,0	11,5	11,5
	2	29	38,7	55,8	67,3
	3	17	22,7	32,7	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

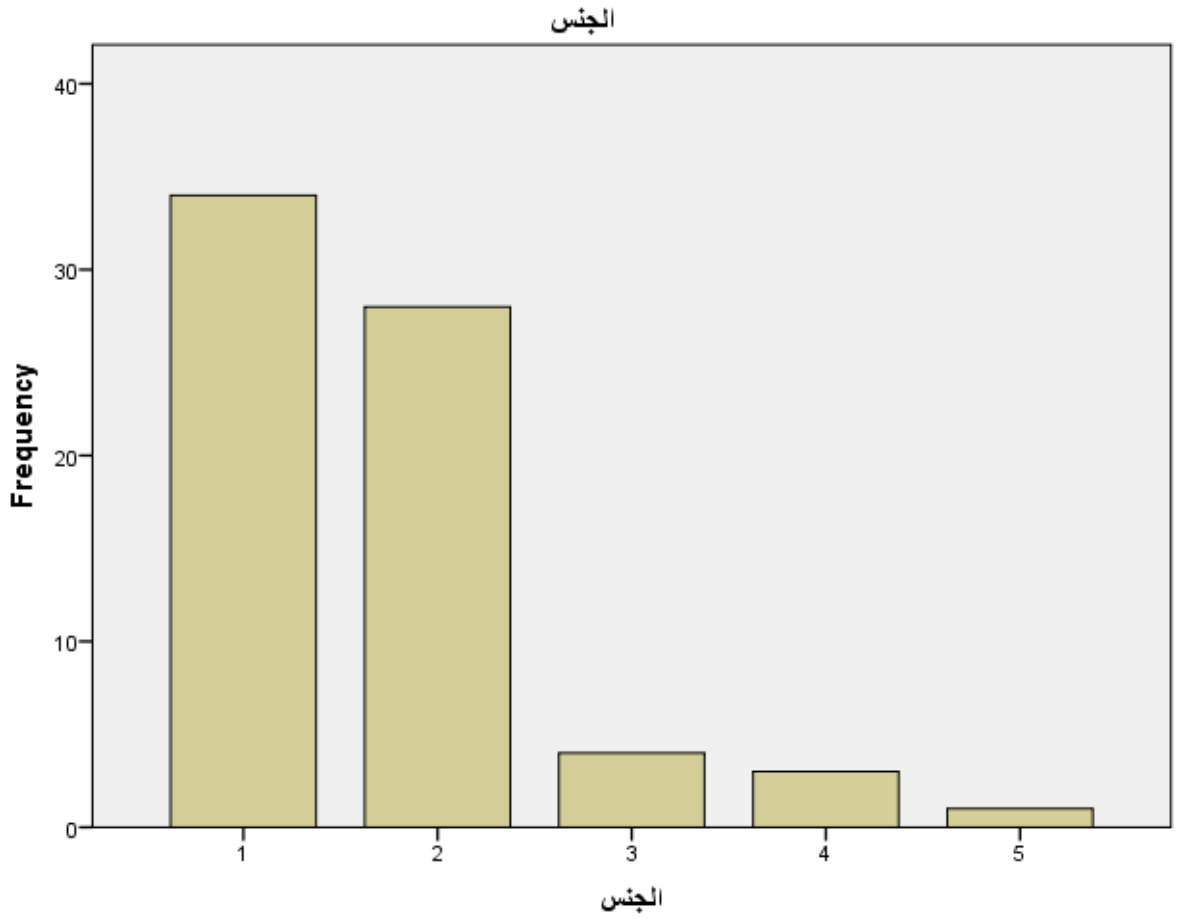
المستوى التعليمي

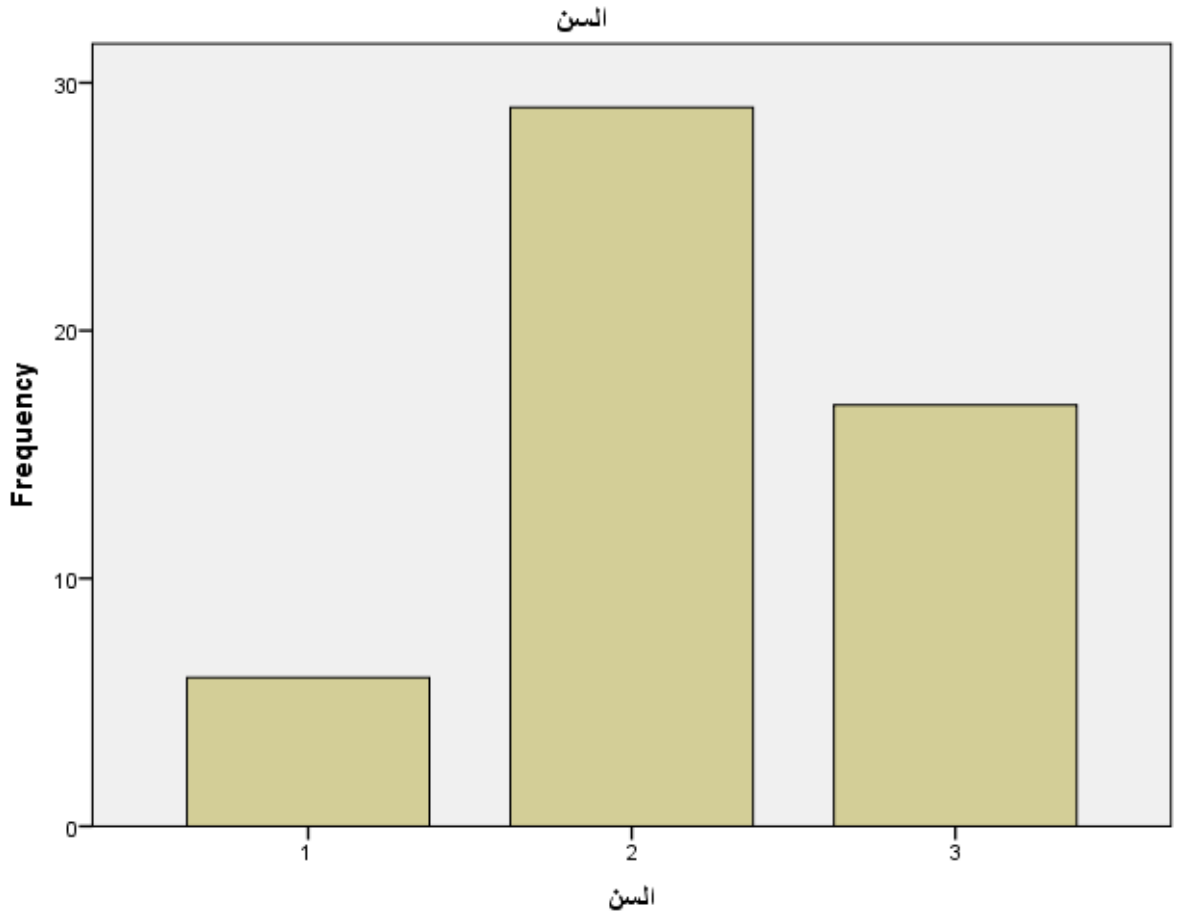
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	2	2,7	3,8	3,8
	2	10	13,3	19,2	23,1
	3	28	37,3	53,8	76,9
	4	12	16,0	23,1	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

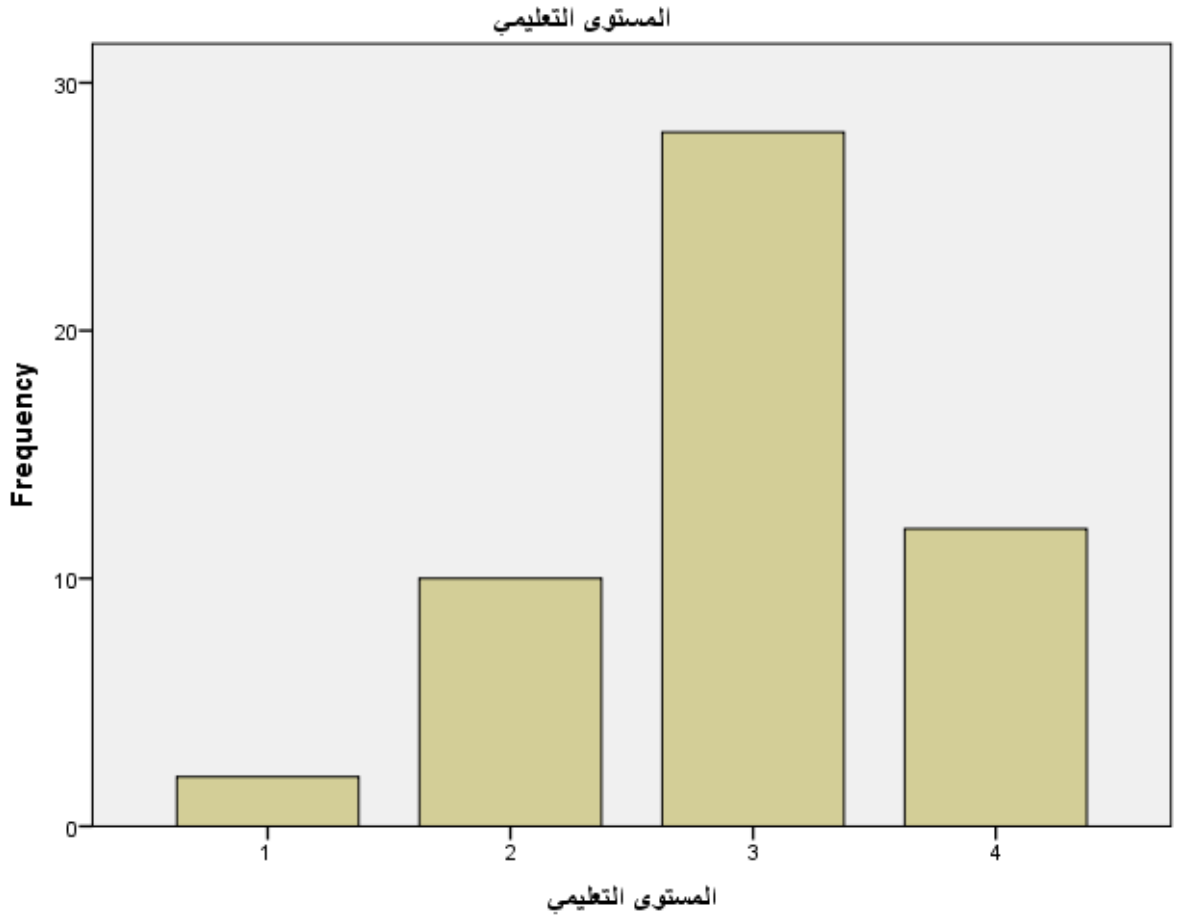
الخبرة المهنية

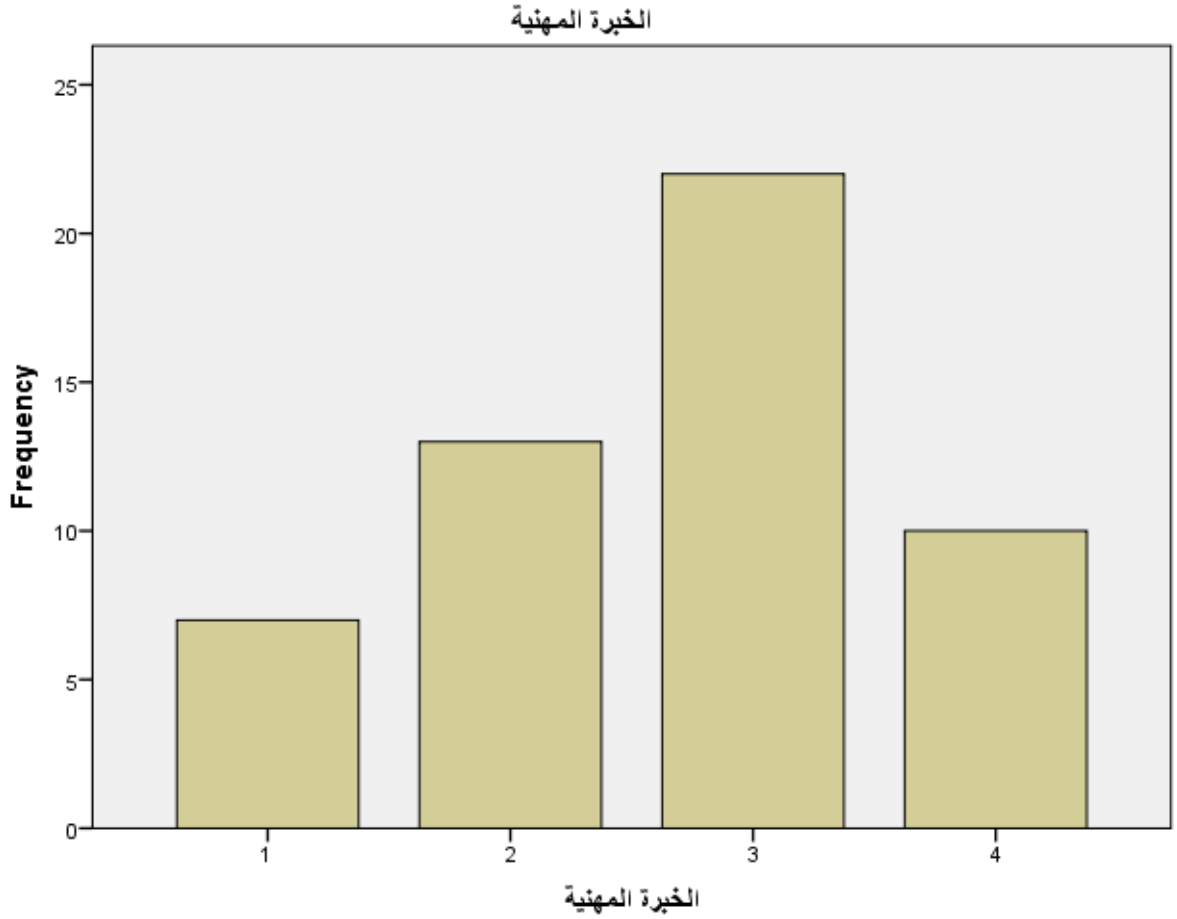
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	7	9,3	13,5	13,5
	2	13	17,3	25,0	38,5
	3	22	29,3	42,3	80,8
	4	10	13,3	19,2	100,0
	Total	52	69,3	100,0	
Missing	System	23	30,7		
Total		75	100,0		

Bar Chart




السن
30
20
10
0
Frequency
1
2
3
السن


المستوى التعليمي
Frequency
30
20
10
0
1
2
3
4
المستوى التعليمي


الخبرة المهنية
Frequency
25
20
15
10
5
0
1
2
3
4
الخبرة المهنية

5- نتائج اختبار الفرضيات

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
A1	52	4,60	,603	,084
A2	52	4,38	,631	,088
A3	52	4,06	,802	,111
A4	52	4,21	,637	,088
A5	52	4,27	,598	,083
A6	52	4,31	,673	,093
A7	52	4,13	,742	,103
A8	52	4,25	,653	,091
A9	52	4,02	,852	,118
A10	52	4,15	,607	,084
A11	52	4,19	,742	,103
A12	52	3,96	,816	,113
A13	52	4,02	,874	,121
A14	52	4,21	,750	,104

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
A1	19,101	51	,000	1,596	1,43	1,76
A2	15,823	51	,000	1,385	1,21	1,56
A3	9,507	51	,000	1,058	,83	1,28
A4	13,722	51	,000	1,212	1,03	1,39
A5	15,308	51	,000	1,269	1,10	1,44
A6	14,019	51	,000	1,308	1,12	1,49
A7	11,031	51	,000	1,135	,93	1,34
A8	13,803	51	,000	1,250	1,07	1,43
A9	8,631	51	,000	1,019	,78	1,26
A10	13,715	51	,000	1,154	,98	1,32
A11	11,588	51	,000	1,192	,99	1,40
A12	8,502	51	,000	,962	,73	1,19
A13	8,407	51	,000	1,019	,78	1,26
A14	11,652	51	,000	1,212	1,00	1,42

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
B1	52	4,23	,509	,071
B2	52	3,54	1,056	,147
B3	52	3,98	,754	,105
B4	52	3,96	,593	,082
B5	52	4,12	,832	,115
B6	52	3,62	,718	,100
B7	52	3,67	,879	,122
B8	52	3,60	,846	,117
B9	52	3,35	1,008	,140
B10	52	3,60	,891	,124
B11	52	3,50	,804	,112
B12	52	4,00	,863	,120
B13	52	3,79	,825	,114
B14	52	3,63	,886	,123
B15	52	4,02	,700	,097
B16	52	3,83	1,024	,142
B17	52	3,79	,977	,135

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
B1	17,425	51	,000	1,231	1,09	1,37
B2	3,675	51	,001	,538	,24	,83
B3	9,382	51	,000	,981	,77	1,19
B4	11,696	51	,000	,962	,80	1,13
B5	9,667	51	,000	1,115	,88	1,35
B6	6,179	51	,000	,615	,42	,82
B7	5,519	51	,000	,673	,43	,92
B8	5,080	51	,000	,596	,36	,83
B9	2,478	51	,017	,346	,07	,63
B10	4,823	51	,000	,596	,35	,84
B11	4,482	51	,000	,500	,28	,72
B12	8,354	51	,000	1,000	,76	1,24
B13	6,896	51	,000	,788	,56	1,02
B14	5,164	51	,000	,635	,39	,88
B15	10,502	51	,000	1,019	,82	1,21
B16	5,825	51	,000	,827	,54	1,11
B17	5,820	51	,000	,788	,52	1,06

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
mm1	52	4,1978	,42071	,05834
mm2	52	3,7771	,35127	,04871

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
mm1	20,531	51	,000	1,19780	1,0807	1,3149
mm2	15,954	51	,000	,77715	,6794	,8749

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	,419[a]	,176	,159	,38580

a. Predictors: (Constant), mm2

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,302	,583		3,947	,000
	mm2	,502	,154	,419	3,263	,002

a. Dependent Variable: mm1